عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية

نصوح أحمد حسين العلي

القدس - فلسطين

1433هـ / 2012م

دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية

اعداد:

نصوح أحمد حسين العلي

بكالوريوس لغة عربية - جامعة النجاح الوطنية - فلسطين

إشراف: د.عبد الناصر مكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

1433 هـ / 2012 م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية

الطالب: نصوح أحمد حسين العلي

الرقم الجامعي : 20812125

إشراف: الدكتور عبد الناصر مكي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 17 /7 / 2011 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور عبد الناصر مكي التوقيع: .....
2. ممتحنا داخليا: الدكتور عبد الرحمن التميمي التوقيع: .....
3. ممتحنا خارجيا: الدكتور محمد أبو زايد التوقيع: .....

القدس - فلسطين

1433هـ / 2012م

الإهداء

إلى من قال فيهما الله عز وجل:

"واخفِض لهما جناح الذّل من الرحمة، وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"(الإسراء: 24)

إلى روح والدي الطاهرة... فاتحة الكتاب.

إلى من وضعتني على بساط الحياة مكفولاً بمحبتها ورضاها ... والدتي.

إلى الأكرم منا جميعاً... شهداء فلسطين.

إلى زوجتي وأبنائي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أستاذي ومشرفي الفاضل... د.عبد الناصر مكي

نصوح أحمد حسين العلي

الإقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنهـا نتيجـة أبحـاثي الخاصـة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

نصوح أحمد حسين العلي

التاريخ: 17 / 7 / 2011م

شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

أما وقد أتممت هذا العمل أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في انجازه:

إلى مشرفي الدكتور عبد الناصر مكي الذي لم يبخل علي بإرشاده وعلمه وتوجيهاته منذ بداية العمل حتى نهايته.

إلى أستاذتي أعضاء لجنة تحكيم الاستبيان: الدكتور حماد حسين والدكتور نبيل رمانه، والدكتور ثمين الهيجاوي، والدكتور محمد أبو زايد، والدكتور أحمد أبو دية الذين ساهموا في الارتقاء بمستواه العلمي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى ممتحني الرسالة الدكتور عبد الرحمن التميمي والدكتور محمد أبو زايد اللذين أسهما بتوجيهاتهم البناءة في إثراء هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى المستخدمين في المنظمات الأجنبية العاملة في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية لما أبدوه من حسن تعاون وملاحظات بناءة.

إلى زملائي الأعزاء في الدراسة والعمل الذين غمروني بمحبتهم وعطائهم

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

نصوح أحمد حسين العلي

تعريفات

المنظمات الأجنبية : هي تشكيلة واسعة من المؤسسات غير الحكومية العاملة عبر الحدود تمارس الأعمال الطوعية وتسعى إلى التأثير في السياسات العالميـة وتنشط من خلال الحاجة إليها في قضايا الإغاثة الإنسانية وحقـوق الإنسان وتقديم الخدمات الاجتماعية (الفتلاوي، 2004).

التنمية الاجتماعية : مجموعة من العناصر تتضمن النمو الاقتـصادي كأحـد العناصـر الهامة مقروناً بحدوث تغيرات أخرى في البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية وتشمل التغيرات ذات الأثر في هذه العناصر التي من شأنها إحداث زيادة تراكمية تعمل على رفع مستوى الوعي والدخل القومي عبر فترة زمنية محددة، (قنديل، 2002).

القطاع الخيري : مجموعة من المنظمات غيـر الربحيـة ذات الطبيعـة المؤسـسية والمنفصلة عن الحكومة والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطـوع (المطيري، 2003).

المنظمة غير الحكومية : تمثل كيانا غير هادف للربح أعضاؤه مواطنون ينتمون إلـى دولـة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم استجابة لحاجات أعـضائه ، مثـل الجمعيات والمؤسسات والاتحادات (سمك؛ وعابدين، 2002).

الجمعية : يؤسسها عدد من الأشخاص – حسب القانون – بدافع حـب الخيـر وخدمة الآخرين وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشـتراكات الأعضاء والحصول على المساعدات الحكومية وغيـر الحكوميـة (الحوراني، 2007).

الجمعيات الخيرية : هي الجمعيات التي تقدم المساعدات الإغاثية للتخفيف من حدة الفقـر والعوز الشديد دون استحداث تغيير نوعي في واقع الفئات المستهدفة ، وليس لها علاقة بالأنشطة ذات الأبعـاد الـسياسية، (الحـوراني 2007).

المنظمة: : هي مجموعة من الأفراد لهم هدف معين يستخدمون الطريق الأمثل للوصول إليه وتدار المنظمة بواسطة مجلـس إدارة منتخـب مـن الجمعية العامة للأعضاء (الشكري، 2003).

المنظمات الحكوميـة : هي المؤسسات التي تنشئها الدولة وتقوم على إدارتها ودعمها للقيـام

الوطنية بمهام معينة (الشكري، 2003).

المنظمات الحكومية الدولية : هي المنظمات التي تنشئها الدول باتفاقيات دولية معينة وتشارك في وضع القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والأعراف الدولية وتخضع لقواعد القانون الدولي ولا تخضع للقوانين الداخلية للدول (الشكري، 2003).

المنظمات غير الحكومية : هي مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها المواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي ، فعندما تكون المنظمة مقصورة في نشاطها على بلد معين تكون منظمة غير حكومية وطنية (محلية) وإذا تجاوزت في نشاطاتها البلد الأم تصبح منظمة غير حكومية دولية (أجنبية) وتخضع للقوانين الداخلية للدول (القانون الفلسطيني، 2000).

المنظمات الأجنبية : عرف القانون الفلسطيني المنظمات الأجنبية؛ أية جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيسي خارج الأراضي الفلسطينية أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب" (القانون الفلسطيني، 2000)

الجهات المانحة : الجهات المانحة أو وكالات التمويل أو وكلاء التنمية الدولية: هي عبارة عن منظمات مالية مستقلة نسبيا أو تابعة بشكل مباشر لحكومات معينة وتقوم بالحصول على الأموال من مصادرها ثم إدارة تلك الأموال بتقديمها للمنظمات غير الحكومية المحلية وحسب السياسات التي تضعها الجهات المانحة وتنشط هذه الجهات في موضوعات تنموية وتختلف الجهات المانحة في مجالات اهتمامها والبرامج التي تنفذها، ومن الأمثلة على الجهات المانحة :الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والدائرة البريطانية للتعاون الدولي، وكالة التنمية الفرنسية، وكالة التنمية الكندية الدولية، التعاون الإيطالي (الجعبري، 2010).

التعريف الإجرائي للمنظمات الأجنبية : هي المنظمات غير الحكومية التي يكون مقرها الرئيس خارج الأراضي الفلسطينية، أي الجمعيات والهيئات المسجلة رسميا خارج الأراضي الفلسطينية والتي يتم اعتمادها في وزارة الداخلية الفلسطينية وغالبية أعضائها المؤسسين من الأجانب أي من غير حاملي الجنسية الفلسطينية.

الملخص

لقد تم تنفيذ هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري أيـار 2010 وحزيـران 2011، وهـدفت الدراسة إلى تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد والفئات الاجتماعيـة المهمـشة، وتلبيـة احتياجـات المجتمع المحلي التي تقع خارج مسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال التعرف على واقع مساهمة المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية.

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث بالرجوع إلى المراجع والكتـب مـن خلال زيارة المكتبات والمنظمات ذات العلاقة وعلاوة على ذلك زيـارة وزارة الداخليـة ووزارة التخطيط الفلسطينيتين لجمع المعلومات الهامة حول موضوع الدراسة والتعرف على واقع التنميـة الاجتماعية في فلسطين عامة ومحافظات شمال الضفة الغربية خاصة ومن ثم قـام الباحـث ببنـاء محاور الاستبانة للتعرف على دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شـمال الضفة الغربية بشكل واقعي وحقيقي.

في ظل التنوع الذي يميز عمل المنظمات الأجنبية(NGOS) في فلسطين، والمتمثل فـي (التعلـيم، الصحة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الأبحاث، وغيرها)، فقد تم اختيار المنظمات الأجنبية العاملـة في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، من خلال التركيز على دورها في بنـاء المجتمع المدني.

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة وبعض المنشورات للمنظمات الأجنبيـة؛ وجـد أن المنظمات الأجنبية تلعب دوراً كبيراً في تنمية المجتمـع المـدني إلا أنهـا تفتقـر إلـى التـرابط الاستراتيجي والتنسيق الفعال فيما بينها رغم قربها من المجتمع المدني عـن طريـق المؤسـسات المحلية.

وقد تكون مجتمع الدراسة من المنظمات الأجنبية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددها 36 منظمة مسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية، وتم التركيز في الدراسة على المنظمات الأجنبية التي تركت أثرا فاعلا في التنميـة الاجتماعيـة، مـن خـلال البرامج والمشاريع التي تنفذها وعددها 28 منظمة، وتم استثناء المنظمات الأجنبية التي عملت فـي محافظات شمال الضفة الغربية لفترة وجيزة، ونفذت بعض المشاريع التدريبية البسيطة والتي لـم

تترك أثرا فاعلا، وانتقلت إلى مناطق أخرى أو تم ترخيصها حديثا في وزارة الداخلية للعمـل فـي محافظات شمال الضفة الغربية، وأيضا تم استثناء المنظمات الأجنبية التي تعمل في محافظات شمال الضفة الغربية دون ترخيص من وزارة الداخلية.

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة حصصية من المنظمات الأجنبية (NGOS) العاملـة فـي التنميـة الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية والمسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية والتي تركت أثرا فاعلا في التنمية الاجتماعية باستدامة برامجها ومشاريعها في التنمية الاجتماعيـة وللحـصول على البيانات اللازمة باستخدام الاستبانة شملت العينة المدير العام أو المـدير والموظـف الإداري والموظف الميداني لكل منظمة شملتها العينة.

وقد بينت نتائج الدراسة أن الإطار التنظيمي جاء في أعلى سلم السياسات التنموية التي تحكم عمـل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية، وجاء الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية فـي المستوى الثاني، في حين جاء محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية في المـستوى الثالث، وبحسب إجابات المبحوثين تراوحت نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة: (الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها) بين المستوى العالي والمتوسط والضعيف.

وفي ضوء النتائج السابقة؛ توصي الدراسة بضرورة قيام المنظمـات الأجنبيـة بالإفـصاح عـن ميزانياتها الحقيقية، ونشر تقاريرها بصورة دورية، حول النشاطات التي تنفذها لإطلاع المـواطنين عليها، وتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها إلى وزارة الداخليـة الفلـسطينية بـشكل دوري، وتبني سياسة واضحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لتـوفير منـاخ قـانوني لتـسهيل عمـل المنظمات الأجنبية، وإضعاف معيقات التنمية الاجتماعية في محافظات شـمال الـضفة الغربيـة، وضرورة العمل على أن تكون النشاطات والبرامج نابعة من احتياجات المـواطنين، مـع وضـع بيانات إحصائية عن مدى مساهمة المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة لإفادة الدارسين.

The role of the forgin Organizations in social development in the northern provinces of the West Bank.

Abstract

The study was implemented during the period between May, 2010 and June, 2011, and aimed to improve the life conditions for the neglected individuals and social groups and to fulfill the needs of the local community that is not under the authority of the Palestinian National Authority through recognizing the fact of participation of the Non-Governmental Organizations (NGOs) in social development in the northern West Bank governorates.

The current study followed descriptive analytical approach. The researcher referred to books and references available in libraries and organization related to the subject of the study. Moreover, he visited the Palestinian Ministry of Interior and the Palestinian Ministry of Planning to gather the important information about the subject of study and to recognize the fact of the social development in Palestine generally and in the northern West Bank governorates in particular. Then, he established the parts of the paragraphs of the questioner to recognize the role of the NGOs in the social development in the northern West Bank governorates in reality and real.

What distinguishes the work of the NGOs in Palestine is variety. Variety is recognized in the fields of education, health, human rights, democracy, research, etc. Therefore, the NGOs that are concerned in the social development in the northern West Bank governorates were selected according to their role in building the civil community.

Through reviewing previous studies and some NGOs' leaflets, the researcher found that the NGOs have a major role in the development of the civil community. However, they lack the strategic link and the effective coordination among them in spite of their connection with the civil community through the local organizations.

The community of the study included the 36 NGOs concerned in the social development in the northern West Bank governorates and registered in the Palestinian Ministry of Interior. The study concentrated on 28 NGOs implemented programmes and projects that left an effect on the social development, and it excluded the NGOs that worked for a short period

of time in the northern West Bank governorates and implemented simple training projects that did not affect the social development then moved to other areas. Also the study excluded the NGOs that are newly registered in the Ministry of Interior to work in the northern West Bank governorates. As it also excluded the NGOs that work in the northern West Bank governorates without a license from the Ministry of Interior.

The sample of the study was selected using the portion method. The sample included the NGOs working in the field of social development in the northern West Bank governorates and registered in the Palestinian Ministry of Interior, and they left an effect in the social development through the continuity of their programmes and projects in social development. The researcher used questioner to gather the necessary information for his study. The sample included general director, administrative employee and field employee in each organization included in the sample.

The results showed that regulatory framework has the highest priority in the development policy that rules the work of the NGOs in social development, and then the administrative and legal framework occupied the second level while the programmes and development policies of the NGOs occupied the third level. According to the answers of the subjects of the questionnaire, the activities of the NGOs in the different fields; health, education, culture, etc. are categorized into high, middle and weak levels.

In conclude, the study recommends the NGOs to reveal their real budget, to publish reports periodically about the activities they implement, to deliver financial and administrative reports about their activities to the Palestinian Ministry of Interior periodically. The Palestinian National Authority has to adopt a clear policy to create the suitable legal atmosphere to facilitate the work of the NGOs and weaken the difficulties of the social development in the northern West Bank governorates. It also has to guarantee that the activities and projects are agreed with the need of the citizens. Finally, the Palestinian National Authority has to provide statistical data on the contribution of each NGO in the different fields to help the researchers in doing their studies.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

إن امتداد أنشطة المنظمات الأجنبية وانتقالها من المستوى القومي إلى المستوى العـالمي أدى ذلـك إلى الجدل بين مراقبي العمل المدني حول مفهوم المنظمات الأجنبية وأيا كانت المصطلحات التـي تستخدم فإن هذه المنظمات عبارة عن تشكيلة واسعة من المؤسسات غير الحكومية العاملـة عبـر الحدود تمارس الأعمال الطوعية وتسعى إلى التأثير في السياسات العالمية وتنشط من خلال الحاجة إليها في قضايا الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان وتقديم الخدمات الاجتماعية.

لقد حققت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية منها والأجنبية على امتداد السنوات الماضية، مكاسب تنموية شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية رغم تسارع التحـولات التـي شـهدتها الساحة الإقليمية والدولية، وانطلاقاً من هذه المكاسب واعتباراً لدقة المرحلة القادمة وما تحمله فـي طياتها من تحديات وطنية وعالمية كبيرة، لا بد من التعامل مع المتطلبات التنموية الجديدة واستغلال الفرص والآفاق في المجالات المختلفة من الكفاءات البشرية والمقومات البنيوية المتوفرة لاسـتعادة الدور الحقيقي لهذه المنظمات بحيث تكون أكثر اقتراباً من الجماهير والأعمال الطوعية فـي ظـل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية (فراج، 1995).

وقد لعبت المنظمات الأجنبية أدواراً مختلفة ومتباينة انسجمت مع الظروف والأوضـاع الـسياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، واستهدفت جوانب التنمية الاجتماعيـة فكانـت هنـاك نجاحـات

وإخفاقات عديدة أدت إلى تبديد بعض الموارد بسبب عدم المساءلة والرقابة والتقييم، وكما أن بعض المشاريع المنفذة من قبل هذه المؤسسات لا تنسجم مع احتياجات المجتمع الفلسطيني بل تمثل اهتمامات الممولين وما يتخلل ذلك من نفقات باهظة تصرف على رواتب العاملين فيها ومكاتبهم وسياراتهم، في حين فشلت هذه المنظمات في نقل الخبرات والمعرفة للشركاء المحليين.

ويبرر بعض الممولين أن التنمية لم تحقق توقعاتهم ليس بسبب نقص المساعدات الأجنبية، بل بسبب عدم وجود رؤية واضحة لدى الفلسطينيين لتنمية الموارد البشرية وعدم التنسيق الكافي بين المؤسسات غير الحكومية لزيادة فاعليتها (البنك الدولي، 2006).

وبالرغم من بعض القصور في الجهود التنموية إلا أن المنظمات الأجنبية القطرية منها والدولية لها تأثير على حياة المجتمع الفلسطيني، ومن هنا باتت الحاجة ماسة لتقييم أداء هذه المنظمات ومعرفة مدى نجاعتها في تحقيق أهدافها.

ونحن كفلسطينيين بحاجة ماسة إلى المنظمات الأجنبية ومساعداتها إلا أنها يجب أن تعود إلى وظيفتها الرئيسة في دعم النشاطات التنموية الموجه إلى الفقراء والمعوزين في المجتمع الفلسطيني والتركيز على التنمية الاقتصادية الحقيقية، لذا لا بد من توفر مشاركة مجتمعية حقيقية لتشكيل مرجعيات وطنية واجتماعية للضغط على جميع الأطراف المحلية والدولية لتوجيه هذه المنظمات وطنياً، ومراقبة أدائها مع مراعاة حرية الأداء والعمل.

ويبقى السؤال الذي يدور في الأذهان، هل هناك سياسة واضحة لهذه المنظمات الأجنبية؟ وهل يوجد إحصائيات رسمية أو غير رسمية لها؟

في الحقيقية إن القانون الفلسطيني وضع واجبات وأعطى حقوقا للمنظمات العاملة في فلسطين، إلا أننا يجب أن نعرف مدى التزام الطرفين الأجنبي والفلسطيني بهذا القانون، فرغم وجود قانون الجمعيات الأهلية إلا أنه لا يوجد مفهوم موحد لهذه المنظمات فبعضها مسجل كشركات غير ربحية في وزارة الاقتصاد أو كجمعيات في وزارة الداخلية والبعض الآخر إما أن يمارس عمله دون تسجيل مثل: المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة، لأنها تخضع لرقابة الدولة الأم وتعمل ضمن اتفاقيات محددة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وإما أن تكون مسجلة في الجانب الإسرائيلي وتمارس عملها داخل الأراضي الفلسطينية ضمن اتفاقيات حركة مع السلطة الوطنية الفلسطينية،

وبما أن الفضاء السياسي أصبح مفتوحاً فمن الصعوبة بمكان مراقبة أداء هذه المنظمات علاوة على تهربها من الضريبة التي تقدم للعاملين في العمل الأهلي.

وفي ضوء ما تقدم ذكره تظهر أهمية المنظمات الأجنبية ومدى تأثيرها في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية وهذا بدوره يتحتم علينا معرفة طبيعة العلاقة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات المحلية ومدى انسجام مشاريعها المنفذة مع حاجات المجتمع الفلسطيني وكذلك مناقشة الإشكاليات والتحديات التي تواجه هذه المنظمات، وبيان السياسات والاستراتيجيات التي تعمل على أساسها ومدى التزامها بالجوانب القانونية الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة وبعض المنشورات للمنظمات الأجنبية؛ وجد أنها تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاجتماعية، إلا أنها تفتقر إلى الترابط الاستراتيجي والتنسيق الفعال فيما بينها رغم قربها من المجتمع الفلسطيني عن طريق المؤسسات المحلية.
وبناء على ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التعرف على الدور الذي أحدثته المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية، ويلخص الباحث مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية؟

3.1 مبررات الدراسة

قام الباحث باختيار موضوع الدراسة لعدة مبررات وتتلخص بالآتي:

- الدوافع الذاتية للباحث: حيث إن الباحث حضر عدة لقاءات تتعلق بمنظمات المجتمع المدني واستمع إلى عدة ملاحظات حول طبيعة عملها ولاحظ الباحث حضوراً مميزاً لمنظمات المجتمع المدني الأهلية وأن هناك غياباً للمنظمات الأجنبية رغم دعوتها بشكل مباشر من قبل مركز أمان للبحوث ومن خلال ملاحظات الباحث ارتأى أهمية التعرف إلى دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية.
- ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
- إيمان الباحث وقناعته بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية وذلك بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

- قد تشكل هذه الدراسة بنتائجها وتوصياتها أساساً في عملية تقييم دور المؤسسات الأجنبيـة فـي التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية.
- الرغبة في إنجاز عمل خلاق يخدم المجتمع ويوضح الإشكاليات والتحديات التي تعيـق التنميـة الاجتماعية.

4.1 أهمّية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من حيث أن المنظمات الأجنبية أصبحت تشكل حضوراً ودوراً مميزاً في الحياة العامة الفلسطينية نظراً للبرامج التي تقوم بتنفيذها، وتعود بالفاعلية على المجتمع المدني لتمكينه من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذلك تكمن أهمية الدراسة:

- كونها إضافة أدبية للدراسات التي تناولت دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية.
- كون المنظمات الأجنبية تشكل حضورا مميزا في المجتمع الفلسطيني نظرا للبرامج التي تنفـذها في مجال التنمية الاجتماعية .
- كونها تشكل إطارا مرجعيا للقراء والباحثين في موضوع المنظمات الأجنبية ودورها في التنمية الاجتماعية.
- تأتي استجابة لمتطلبات العصر ولتوصيات كثير من الدراسات والأبحاث الخاصة بهذا المجال

5.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى مساعدة المنظمات الأجنبية وتحسين أدائها وتعزيز مساهمتها في التأثير بالقوانين والسياسات العامة، وتحسين الأوضاع الحياتية للأفـراد والفئـات الاجتماعيـة المهمـشة، وتلبيـة احتياجات المجتمع التي تقع خارج مسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال التعرف علـى واقع مساهمة المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربيـة، ومـن أجل ذلك عالجت الدراسة الأهداف الفرعية التالية:

- التعريف بالبرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأجنبية ومدى انسجامها مع واقع وحاجـات المجتمع الفلسطيني.
- بيان دور البرامج والمشاريع التي نفذتها المنظمات الأجنبية فـي تقـديم الخـدمات الاجتماعيـة التعليمية منها والصحية.

- بيان دور الخدمات الاجتماعية التي قدمتها المنظمات الأجنبية في توفير دعائم التنمية الاجتماعية وإضعاف معيقاتها.
- معرفة مدى التطور التنموي الناتج عن المنظمات الأجنبية في محافظات شمال الضفة الغربية.
- دراسة المعيقات والإشكاليات التي تواجه المنظمات الأجنبية لدى تنفيذها للبـرامج والمـشاريع والأنشطة التنموية.
- التعرف على الوسائل الكفيلة لتعزيز دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية.

6.1 أسئلة الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما الدور الذي أحدثته المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية؟
ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى انسجام البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأجنبية مع واقع وحاجـات المجتمـع الفلسطيني؟
- ما دور البرامج والمشاريع التي نفذتها المنظمات الأجنبية في تقديم الخدمات الاجتماعية التعليمية منها والصحية ؟
- ما دور الخدمات الاجتماعية التي قدمتها المنظمات الأجنبية في توفير دعائم التنمية الاجتماعيـة وإضعاف معيقاتها ؟
- ما مدى التطور التنموي الناتج عن المنظمات الأجنبية في محافظات شمال الضفة الغربية ؟
- ما المعيقات والإشكاليات التي تواجه المنظمات الأجنبية لدى تنفيذها للبرامج والمشاريع التنموية؟
- ما الوسائل الكفيلة لتفعيل دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط إجابات أفراد العينـة حـول دور المنظمـات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية تبعا لمحاور الدراسة باختلاف كل من متغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة

7.1 فرضيات الدراسة

سعت هذه الدراسة لفحص الفرضيات الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين من حيث دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين من حيث دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين من حيث دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين من حيث دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين من حيث دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين من حيث دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

8.1 هيكلية الدراسة

تكونت هذه الدراسة من خمسة فصول وهي:

- الفصل الأول: وفيه عرض عام وتمهيد لهذه الدراسة، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، وحدودها وهيكليتها.
- الفصل الثاني: تضمن الإطار النظري الذي يوضح دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، والدراسات السابقة ذات العلاقة.
- الفصل الثالث: تناول هذا الفصل عرضاً شاملاً لمنهجية الدراسة، والأدوات، والمجتمع، واختبار صدق وثبات أداة الدراسة.
- الفصل الرابع: يحتوي عرضاً للنتائج وتحليل بيانات أداة الدراسة ومناقشتها.

- الفصل الخامس: يتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي انبثقت عن النتائج.

وألحق بهذه الفصول الخمسة قائمة بأهم المصادر والمراجع، ثم مجموعة من الملاحق التـي رأى الباحث أنها جديرة بذلك.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

يتناول هذا الفصل من الدراسة الإطار النظري والدراسات السابقة التي تم الحصول عليها من خلال الرجوع للمراجع ذات العلاقة بموضوع المنظمات الأجنبية ودورها في التنمية الاجتماعية سواء من أدبياتها الخاصة أو من الكتب أو المقالات أو الانترنت أو المؤسسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة المرتبط بالتنمية الاجتماعية.

2.2 الإطار النظري

يتناول هذا الفصل من الدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالمنظمات غير الحكومية (NGOs) الأجنبية.

1.2.2. تاريخ المنظمات غير الحكومية:

يرجع تاريخ المنظمات غير الحكومية في فلسطين إلى عقود عديدة فمع تتابع المواجهات ضد الاستعمار الأجنبي ظهرت تشكيلات سياسية واجتماعية لتدعيم الأجندات الفلسطينية ومع ظهور منظمة التحرير الفلسطينية أدرك الفلسطينيون حاجتهم إلى وضع خطة إستراتيجية للمقاومة ومن هنا ظهر مجموعة من النشطاء الذين أسسوا بنية تحتية للمنظمات الأهلية وبشكل خاص الجمعيات الخيرية والتطوعية إلى جانب الاتحادات والنقابات ومبادرات العمل التطوعي وارتبطت هذه المنظمات منذ البداية بالفصائل والأحزاب السياسية، وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بدور

مركزي في التنمية الاجتماعية وضمت تحت مظلتها المنظمات غير الحكومية التي مزجت الأهداف الوطنية بالتنموية حيث كانت تقدم خدماتها الاجتماعية للمناطق المهمشة لتمكينها وتعبئتها سياسياً (حنفي، طبر2006).

ومن خلال خطاب المنظمات غير الحكومية فإن تطورها التاريخي مرتبط بزيادة التمويل الذي يؤدي بدوره إلى توسيع النشاطات وزيادة الخدمات الاجتماعية ولكنه في نفس الوقت فرض على المنظمات غير الحكومية متطلبات جديدة من هياكل إدارية ومالية جعلتها أكثر تعقيدا مما غير في طبيعة العلاقة بينها وبين الفئات المهمشة،(عبد الهادي، 2003).

وعندما نتتبع أنماط التمويل نستطيع أن نفهم التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية، فعلى سبيل المثال: كانت الأحزاب اليسارية رائدة في البحث عن مصادر التمويل فقد أسست الإغاثة الطبية والإغاثة الزراعية علاقات مع المنظمات الأجنبية التي قدمت لهما الدعم اللازم، ولا ننس التمويل الذي وفرته منظمة التحرير الفلسطينية بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى إذ بدأت الكثير من المساعدات العربية والغربية بالتوافد لمساعدة المؤسسات غير الحكومية إلا أن هذا التمويل قد تراجع إلى النصف في بداية التسعينات ففي حين كانت تتلقى منظمة التحرير الفلسطينية ما بين 170-240 مليون دولار سنويا أصبحت في بداية التسعينات تتلقى ما يقارب 60-90 مليون دولار سنويا وهذا يرجع إلى المواقف السياسية وانعكاسات حرب الخليج الأولى على العلاقات الفلسطينية العربية، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004).

لقد مهد الدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية في مقاومة الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي والاعتماد على الذات وتعبئة المشاركة الجماهيرية وبناء المؤسسات غير الحكومية، لبناء المجتمع المدني، ومن هنا جاء هذا التحول للتأقلم مع التوجهات الدولية وما رافق ذلك من بروز لمفهوم المجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا في عملية التنمية الاجتماعية وشرطا أساسيا للتحول الديمقراطي ولمعالجة ذلك بأكثر شمولية فلا بد من التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في بناء المجتمع المدني.

2.2.2. دور المنظمات غير الحكومية في بناء المجتمع المدني:

لعبت المنظمات غير الحكومية عبر التاريخ أدوارا مختلفة على صعيد النضال الوطني والتنموي فالتاريخ الفلسطيني زاخر بالمواقف التي ساهمت في بناء المجتمع الفلسطيني رغم اختلاف الظروف

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها، ابتداء من سيطرة الدولة العثمانية ومرورا بالاستعمار البريطاني والتواجد الأردني والمصري وانتهاء بالاحتلال الإسرائيلي لبقية الضفة الغربية عام 1967 م، لقد اهتمت منظمات المجتمع المدني بعد توقيع اتفاقية أوسلو ببلورة مضمون وشكل العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية حيث قامت بمراجعة شاملة للرؤى والاستراتيجيات وآليات العمل بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة التي باتت تواجه استمرار الاحتلال الإسرائيلي من جهة ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى، ومن هنا قامت المنظمات غير الحكومية بدوريين مميزين وهما تحريك المجتمع الفلسطيني باتجاه حقوقه الوطنية بهدف إزالة الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وتزويد المجتمع الفلسطيني بالخدمات الأساسية التي تعزز صموده ومقاومته، (عبد الهادي، 2004).

لا شك أن المنظمات غير الحكومية في فلسطين تنفرد بخصوصية مميزة عن بقية المؤسسات العالمية والقطرية فهي تعمل في مجتمع يخوض صراعا مريرا لنيل استقلاله الوطني وتحاول جاهدة معالجة سياسات التدمير الممنهجة والمستمرة لمقومات المجتمع الفلسطيني كتدمير الاقتصاد الوطني وتهجير السكان الفلسطينيين وتهديد وحدة المجتمع الفلسطيني وقمع الحريات ومصادرة الحقوق المدنية، وهذه السياسات أنتجت وضعا إنسانيا صعبا مما أدى إلى فقدان حقوق التعليم والصحة ومصادرة الحقوق الوطنية بشكل عام.

وقد عملت هذه المنظمات منذ فترة زمنية طويلة في ظل غياب سلطة وطنية فلسطينية تمارس سيادتها على شعبها وأرضها وفقا لقوانين تنظم علاقتها بالمجتمع الفلسطيني ومؤسساته الرسمية في حين تعرضت لضغوط هائلة من الاحتلال الإسرائيلي تمثلت في التدخل في برامجها وإغلاق مراكزها.

لقد حملت المنظمات غير الحكومية على كاهلها النتائج المأساوية التي خلفتها النكبة الفلسطينية فقد أضافت للجمعيات الخيرية أعباء جسيمة إذ باتت تعنى بتقديم المعونات الإغاثية للمشردين والمهجرين إلى جانب مهامها التقليدية الصحية منها والتعليمية، حيث شهدت الأوضاع الاجتماعية وضعا مأساويا نتيجة سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على الثروات الطبيعية وإلحاق الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتجزئة المناطق الفلسطينية مما أدى إلى تشريد آلاف العائلات الفلسطينية وما صاحب ذلك من فراغ وطني وسياسي، (لدادوة،2001).

ومن هذا الواقع المرير كان لا بد من تشكيل المنظمات غير الحكومية المتخصصة بالجوانب الاجتماعية والإنسانية لمجابهة السياسات العنصرية التي استهدفت مصادرة الأراضي الفلسطينية وتفريغها من سكانها الأصليين، فقد توجدت فئات الشعب الفلسطيني عبر مؤسساته الاجتماعية لإحداث خطوات تنموية والتصدي لسياسات التهجير وإنكار الحقوق الإنسانية وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى واصلت المنظمات غير الحكومية دورها الاجتماعي والوقائي فقد شاركت هذه المنظمات في اللجان الشعبية لتنظيم حياة الناس اليومية في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وقد كان لافتا للنظر مدى قدرة الشعب الفلسطيني على تنظيم شؤونه اليومية والتصدي لممارسات الاحتلال القمعية وهذا الأمر لم يأت من فراغ فالمنظمات المجتمعية ساهمت في تنظيم قدرات الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، (برغوثي، 1996).

وفي ظل الانتفاضة الفلسطينية بدأت النخبة الفلسطينية تفكر في الانتقال من العمل المقاوم من أجل الصمود إلى تأسيس مؤسسات فاعلة ذات أهداف اجتماعية واقتصادية تمهد الطريق لبناء الدولة الفلسطينية وهذا الأمر شكل نقطة تحول لمنظمات المجتمع المدني نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب الجهود الكفاحية التي بذلتها من أجل بناء الدولة الفلسطينية.

وبناء على ذلك تنوعت الخدمات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية وشملت مجالات مختلفة تمثلت في المحافظة على البيئة الفلسطينية من التلوث وممارسة نشاطات التثقيف البيئي وتطوير نماذج زراعية حديثة والمساهمة في حملات التشجير وإقامة المحميات الطبيعية، وأما مجال الثقافة الوطنية والتراثية تشكلت العديد من الفرق الفنية التي بدأت بتنظيم المعارض وإقامة المهرجانات التراثية بما يتناسب مع تاريخ القضية الفلسطينية قديما وحديثا، وعلى صعيد حقوق الإنسان شاركت المنظمات غير الحكومية في الحملات الدولية ومتابعة قضايا المعتقلين ونشر الوعي بحقوق الإنسان وإنشاء المكتبات القانونية المتخصصة وإجراء الدراسات القانونية للعديد من القضايا الحقوقية وإطلاق حملات مشاريع القانون الدولي الإنساني، و أما مجال التنمية الاقتصادية فتم إنشاء مراكز لتنظيم الإرشاد الزراعي وتطوير المشاريع الصغيرة وإقامة الدورات التدريبية والمشاركة في المعارض التجارية العربية والعالمية، وعلى صعيد التأهيل والتدريب قامت المنظمات غير الحكومية بعقد دورات تدريبية للتأهيل المهني وتعزيز القدرات المؤسسية وتنظيم برامج البناء المؤسسي وتدريب المتطوعين، وعلى الصعيد الصحي قدمت المنظمات غير الحكومية العديد من الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية وتم إنشاء مراكز التوعية لإقامة الورش والندوات الصحية المختلفة، وأما في مجال المرأة والطفل فقد طورت المنظمات غير الحكومية العديد من البرامج المتعلقة بحقوق المرأة والأطفال وشملت المخيمات الفلسطينية والأحياء الفقيرة ونظمت العديد من الورش

التدريبية التي ساهمت في إنشاء المؤسسات النسوية التي شاركت في الـشبكات النـسائية العربيـة والمحلية، (عبد الهادي، 2004).

لقد شهد المجتمع الفلسطيني انتعاشا كبيرا في ظل المنظمات غير الحكومية التي شـملت ببرامجهـا فئات عريضة من المجتمع الفلسطيني مما أدى إلى زيادة الوعي بمفهوم التنمية البشرية التـي أدت إلى التشبيك مع العديد من المنظمات الأجنبية التي ساهمت في تنفيذ وتطوير العديد مـن البـرامج والمشاريع التنموية.

ومن هنا لا بد من تطوير استراتيجيات للعمل المؤسسي وضبط أهدافها بما يتناسب مع احتياجـات الشعب الفلسطيني وتوحيد الجهود والتنسيق مع المنظمات الأجنبيـة ضـمن إسـتراتيجية شـاملة والاستفادة من الخبرات العالمية وفقا للأولويات الوطنية وتعزيز الديمقراطية الداخلية في المؤسسات والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وذلك بالتمسك بحق الشعب الفلسطيني فـي إقامـة دولتـه الفلسطينية المستقلـة، ولإزدياد الحاجة للمنظمات غير الحكومية في الوضع الفلسطيني فلا بد مـن تتبع تتطور هذه المنظمات في الحقب الزمنية المختلفة وربط ذلك بالتنمية الاجتماعيـة وبيـان دور المنظمات الأجنبية فيها .

3.2.2. تطور المنظمات غير الحكومية:

يعود نشوء المنظمات غير الحكومية في فلسطين إلى القرن التاسع عشر، ولعل ذلك تزامن مع تزايد الامتيازات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية حيث كان للمسيحيين وبعـض المثقفـين الفلـسطينيين السبق في إنشاء المنظمات غير الحكومية، وظهور بعض الجمعيات الخيريـة التـي كانـت تقـدم الخدمات والمساعدات الإنسانية للآخرين، ورغم تأكيد الباحثين والدارسين علـى وجـود منظمـات المجتمع المدني في فلسطين منذ القدم إلا أنها لم تكن تمسى منظمات المجتمع المدني بل كان يطلـق عليها الجمعيات الإسلامية والمسيحية مثل: جمعيات الشباب المسلمين ، وجمعية الغيـرة المـسيحية للشبان الروم الأرثوذكس، والجمعية الأدبية الخيرية، وجمعية الآداب الزاهـرة، وجمعيـة القـدس الأدبية وغيرهـا.

والمتتبع لهذه الجمعيات يجد أن أغلب هذه الجمعيات لم تعد موجودة علـى الأرض وإنمـا جـرى تحديث هذه الجمعيات لتتناسب مع التوجهات الجديدة وتكونت مؤسسات أخرى في ظـل الاحـتلال الإسرائيلي المباشر للأراضي الفلسطينية وكانت غالبيتها من الاتحادات النقابية مثل: الاتحاد العـام

لطلبة فلسطين، والاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمرأة، وتأسست بعد ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والتي سعت إلى تفعيل منظمات المجتمع المدني وتم تأسيس مجموعة من الاتحادات مثل اتحاد الكتاب الفلسطينين والمعلمين والمهندسين والأطباء والمحامين والفلاحين وغيرهم، (موقع المؤسسات الأهلية، 2005)

فمنذ عام (1917– 1948) لعبت المنظمات غير الحكومية دورا هاما في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى منكوبي الحرب من اللاجئين الفلسطينيين ومقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي باعتبارها الخطر الأساسي الذي يهدد المجتمع الفلسطيني آنذاك، وتركز عمل المنظمات الأهلية على المطالبة بالاستقلال ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، فالعمل الوطني ضد الصهيونية والانتداب البريطاني مثل النشاط الأساسي للنقابات والجمعيات والاتحادات وغيرها من المنظمات الأهلية في هذه الفترة، (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2002).

وفي عام (1949-1967) وهي الفترة التي تواجدت فيها القوات الأردنية في الضفة الغربية والقوات المصرية في غزة، شهدت تراجعا ملحوظا في العمل الأهلي وذلك بسبب التشديد على حرية وحركة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة وما رافق ذلك من ضعف للأحزاب السياسية وإحباط للمجتمع الفلسطيني بعد النكبة التي حدثت في عام (1948)، وتركز العمل الأهلي في هذه الحقبة على المطالبة بحق العودة ومقاومة مشاريع التوطين للفلسطينيين وتقديم بعض المساعدات الإنسانية والإغاثية للمنكوبين واللاجئين من الشعب الفلسطيني، (سالم، 1999).

أما في فترة السبعينات فقد شهدت هذه المرحلة إعادة بناء وتنظيم للعمل الأهلي وخاصة بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني حيث قامت بتشكيل الاتحادات الشعبية، ودعم لجان العمل التطوعي استجابة لبعض الاحتياجات التنموية للمجتمع الفلسطيني دون أن تتبلور رؤية تنموية شاملة، فلم تشهد هذه الفترة نشوء وتطور مؤسسات تنموية من شأنها تقديم خدمات نوعية للمجتمع الفلسطيني بل استمرت الأشكال السابقة والتي لم يتجاوز عملها الإطار الإغاثي إلى العمل التنموي بالرغم من احتياجات المجتمع الفلسطيني للتنمية وقد أعتبر الاحتلال من المعيقات الأساسية للتنمية ومسؤولا عن تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع الفلسطيني في ظل موقف الفصائل الفلسطينية ورفضها لمقولات التنمية لأن ذلك سيعتبر تطبيعا مع العدو الصهيوني وأن الأولوية هي التحرر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية لذا فإن الفصائل الفلسطينية لم تول أهمية للتنمية في فلسطين تحت شعار أن التنمية تأتي بعد قيام الدولة الفلسطينية، وبناء على ذلك لم تنشأ في هذه الفترة منظمات تنموية واقتصر تقديم الخدمات على المنظمات العربية ومنظمات الأمم

المتحدة والمنظمات الأمريكية والأوروبية، ومن هنا فقد ساهمت هذه السياسة في هذه الحقبة الزمنية في تعزيز السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية والمتمثلة في تدمير إمكانيات التنمية فيها وإلحاق الإقتصاد الفلسطيني بالأسواق الإسرائيلية، (أبو سيف، 2005).

أما فترة الثمانينات وهي فترة خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، شكلت هذه الفترة مرحلة هامة في تاريخ المنظمات غير الحكومية وذلك بعد توجيه النضال الوطني الفلسطيني إلى داخل الأراضي الفلسطينية بدلا من خارجها مما دعا الفصائل الفلسطينية إلى تشكيل الأطر واللجان والهيئات الجماهيرية التي تمارس من خلالها العمل السياسي والخدماتي والتنموي مثل: اللجان الزراعية والصحية والنقابية والشبابية والطلابية ...، والتي قدمت بديلا تنمويا يختلف عن المؤسسات التقليدية مثل الجمعيات الخيرية والتعاونية، ومن هنا فقد ركزت هذه المنظمات الجديدة على الجانب التنموي والسياسي أكثر من الجانب الإغاثي وذلك لسد الاحتياجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني وتعزيز فكرة الصمود والمقاومة، صمود الفلسطينيين على أرضهم ومقاومتهم للاحتلال (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2002).

وقبل مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الذي يجمع العديد من مؤسسات المجتمع المدني ولكنها لم تكن مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمجتمع المحلي، ومع ذلك وجدت مجموعة من الجمعيات الخيرية التي كانت تقدم خدمات طوعية رغم أنها بقيت محدودة بعض الشيء وكانت منظمة التحرير الفلسطينية هي صمام الأمان الذي يتم من خلاله تحصيل الدعم المالي ومن ثم توجيهه عبر شخصيات محلية.

ويرجح بعض الدارسين أن ظاهرة المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية ظهرت في بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبعد فك الارتباط الأردني عن الضفة الغربية، ومن هنا تكاثرت الجمعيات الخيرية الخدماتية لملء الفراغ الذي خلفه غياب الدور الأردني، وخلال تلك المرحلة ظهرت مجموعة من المؤسسات غير الحكومية المتخصصة مثل مراكز الأبحاث، والتدريب، والإقراض، والبيئة، والإعلام، والطفولة المبكرة، والتعليم، والصحة، والزراعة، وأصبحت تشكل أرضية للمجتمع المدني في فلسطين، (الجعبري، 2010).

وفي عام (1988-1993) مرحلة الانتفاضة والتنمية المقيدة والتنمية من أجل الصمود والمقاومة والبناء، شهدت هذه المرحلة تغيرات هامة في عمل المنظمات غير الحكومية إذ أضافت عنصرا جديدا إلى المقاومة وهو عنصر البناء تحت شعار التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، مما

أدى إلى نشوء مؤسسات مهنية ومتخصصة تدعم عمليات البناء وتطوير المؤسسات الجماهيرية الواسعة، ومن أهمها مراكز الأبحاث والتدريب والبيئة والإعلام والتعليم والزراعة وحقوق الإنسان، (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2002).

وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت التحركات السياسية لتحقيق مشروع التسوية السلمية وكانت هذه التحركات على المستوى السياسي والمدني معا لخلق أرضية مناسبة لبناء مشروع التسوية السلمية ومن هنا برز دور الهيئات الدولية والدول المانحة التي باتت تقدم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية لحشد الرأي العام نحو عملية السلام، وبعد انضواء العديد من المنظمات تحت مظلة السلطة الوطنية الفلسطينية تراجع دور الاتحادات والنقابات في الأراضي الفلسطينية وبات أمناؤها عبارة عن موظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي العقد الأخير ظهرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية والتي تأقلمت مع مرحلة التمويل الأجنبي حيث باتت تنفذ برامج ومشاريع استجابة لرغبة المانحين وأصبحت نافذة من نوافذ التمويل الأجنبي.(سالم، 1999).

وفي مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، مرحلة الانتقال من التنمية المقيدة إلى التنمية الحرة، قامت المنظمات غير الحكومية بتحديد المضامين التنموية الجديدة في عملها وتنظيم علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية والاحتفاظ بحق إقامة علاقات تعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الأجنبية وإجراء تقييم شامل ومراجعة للأهداف والغايات في مجالات مختلفة منها المهنية، والديمقراطية، والمسائلة، لذا فقد تمأسس هذا الموقف بإنشاء شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والتي حددت أهدافها ورسالتها بدقة، وتعتقد المنظمات الأهلية أنها الأقدر على الانسجام مع القيم العالمية وأن علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية تستند إلى مدى تطبيقها لمبادئ القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (جامعة بيرزيت، 2004).

ومن هنا لعبت المنظمات الأهلية دورا بالغ الأهمية على صعيد تقديم الخدمات المختلفة للمجتمع الفلسطيني ومع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وتأسيس الوزارات المختلفة انتقلت بعض الخدمات التي كانت تقدمها المنظمات غير الحكومية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية فبات واجبا عليها دعم السلطة الوطنية في تقديم الخدمات الاجتماعية والابتعاد عن الازدواجية في العمل التنموي والتركيز على المناطق البعيدة المهمشة التي لا تعمل فيها السلطة الوطنية الفلسطينية لبلورة نماذج تنموية مبتكرة تستند إلى مبادرات المجتمع المحلي باعتباره مالكا للمشاريع التنموية ومشاركا فيها بدلا من اعتباره المستفيد الأخير منها، (عبد الهادي، 1997).

وعندما نتحدث عن دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية، يتبادر إلى الذهن الشريك الآخر والأساسي في عملية صنع التنمية وهو السلطة فهذه العملية هي نتاج تفاعل بين أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمن ذلك من التنسيق والتشبيك، وهذا أمر مسلم به ومرهون بطبيعة العلاقة بين السلطة والمنظمات الأجنبية من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى فكل نمط من أنماط العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني يفرز دورا جديدا لهذه المنظمات، فهل العلاقة مبنية على الثقة أم مازالت في دور التشكل والتجديد؟

4.2.2. الواقع الحالي للمنظمات غير الحكومية في فلسطين:

تعتبر الساحة الفلسطينية ساحة خصبة لعمل المنظمات غير الحكومية فقد أصبح طبيعيا أن ترى هذه المنظمات في كل مدينة وقرية ومخيم لأنها تعتبر الطريق الرئيس للحصول على الدعم المالي وقد جرى تشكيل بعض الأطر العامة التي تجمع هذه المنظمات على صعيد التشبيك الداخلي والتي تمثلت في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، والهيئة الوطنية للمؤسسات غير الحكومية.

ومن خلال تتبع أدبيات المنظمات غير الحكومية وجدنا أن هناك منظمات قديمة النشأة تسيطر عليها التوجهات السياسية أو العائلية وفي المقابل توجد منظمات حديثة تعلمت مفاهيم المجتمع المدني بحلته الجديدة ومهارات حشد الدعم المالي من خلال الممارسات الميدانية والتفاعلات مع الجهات المانحة، ووجدنا بعض الإداريين ينظرون لقيادة المؤسسة على أنها مكسب مادي يجب الحفاظ عليه لذا نراهم يبتعدون عن الإصلاحات الإدارية والتنظيمية داخل المؤسسة لأن ذلك قد يحمل في ثناياه تدريب وتطوير لقيادات شابة، (عبد الهادي، 2004).

ومن هنا نلاحظ أن فكرة إنشاء مؤسسة معينة بات أمرا سهلا حيث يقوم بعض الأشخاص بالتعاون فيما بينهم وإعداد النظام الداخلي وتقديم فكرة المؤسسة لوزارة الداخلية للترخيص وبعد ذلك يتم استئجار المكان وتصبح فكرة المؤسسة أمرا واقعا وتبدأ بتنفيذ رؤية الجهات المانحة.

ونظرا لمكانة فلسطين وأهميتها وبسبب الأوضاع السياسية والأمنية تنتشر في فلسطين مئات المنظمات الأجنبية العاملة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتي انبثق عنها العديد من المؤسسات المحلية، إن وجود المنظمات الأجنبية والتي تقوم بتنفيذ البرامج والمشاريع بمبالغ طائلة والتي تقدر بملايين الدولارات يضع ذلك علامات استفهام كبيرة حول أهداف هذه المنظمات غير

المعلنة فلا يتم الإفصاح عن ميزانية المشاريع الحقيقية ولا يتم نشر تقارير عن التدقيق المالي للمشاريع المنفذة ، وتدعم هذه المنظمات مشاريع محددة كمشاريع حقوق المرأة والزواج المبكر والديمقراطية وحقوق الإنسان في حين لا تدعم مشاريع إنتاجية يستفيد منها خريجو الجامعات، فأين ديوان الرقابة العامة والجهات الرسمية من عمل هذه المؤسسات، (نافعة، 2004).

5.2.2. واقع المنظمات الأجنبية في فلسطين:

المنظمات الأجنبية العاملة في فلسطين تمارس نشاطاتها في مجالات مختلفة إغاثية وتعليمية وتثقيفية وبعضها يمارس أدوارا تنموية بالتشارك مع مؤسسات وفروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) حيث تقوم بتنفيذ مشاريع البنية التحتية مثل: الطرق وبناء المؤسسات الحكومية والجدران الإستنادية وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وإنشاء الحدائق العامة ومراكز الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبعضها ينشط في التدريب والتأهيل وتطوير الهياكل التنظيمية ومراكز التدريب المهني وتشغيل الأيدي العاملة في المجالات الإدارية والتقنية والزراعية والبيئية.

تواجدت المنظمات الأجنبية على الأراضي الفلسطينية منذ فترة زمنية طويلة وقد انتشرت العديد من المنظمات الأجنبية في فلسطين بعد الاحتلال الإسرائيلي حيث نشطت في تقديم الإغاثة الإنسانية للتجمعات الفلسطينية المنكوبة ثم ما لبثت أن قامت بتقديم الخدمات القانونية للشعب الفلسطيني لمواجهة الممارسات الإسرائيلية، (مركز أمان، 2010).

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تدفقت العديد من المنظمات الأجنبية إلى الأراضي الفلسطينية للعمل من خلال المؤسسات المحلية أو لتسجيل فروع لها داخل الأراضي الفلسطينية أو العمل داخل الأراضي الفلسطينية دون تسجيل فالقانون الفلسطيني للجمعيات والهيئات الخيرية يخلو من كيفية تسجيل المنظمات الأجنبية على صعيد الأراضي الفلسطينية إلا أنه وفي نفس الوقت لا يمنع من فتح فرع أو فروع للمنظمات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية، ومن الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون الفلسطيني للتسجيل المنظمات الأجنبية أن تكون الخدمات التي تقدمها المنظمات الأجنبية منسجمة مع مصالح الشعب الفلسطيني في حين يتضمن طلب التسجيل في وزارة الداخلية اسم المنظمة ومركزها الرئيسي وأسماء مؤسسيها وعناوينهم وأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعناوينهم وأغراض الفرع الأساسية وأسماء المسئولين عن الفرع وجنسياتهم وكيفية التصرف بالأموال الخاصة بالفرع عند تصفيته واثبات تسجيل المنظمة خارج الأراضي الفلسطينية، (القانون الفلسطيني، 2000).

ومن خلال مراجعة وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد الوطني تبين أنه لا يوجد سجل دقيق للمنظمات الأجنبية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية حيث يوجد حوالي 117 فرع لمنظمة أجنبية مسجل لدى وزارة الداخلية وتوزعت هذه الفروع على النحو التالي: 57 فرع منظمات أوروبية ، 37 فرع منظمات أمريكية، 8 فروع منظمات عربية، 4 فروع منظمات آسيوية، 3 فروع منظمات كندية، وفرع منظمة استرالية، 7 فروع منظمات مختلفة في قطاع غزة، ومن خلال الإطلاع على بعض النشرات الخاصة بالمنظمات الأجنبية تبين أن 62 من المنظمات الأجنبية المسجلة في وزارة الداخلية تم تسجيلها من قبل مواطنين فلسطينيين يحملون الجنسية الفلسطينية في حين تم تسجيل الباقي من قبل مواطنين أجانب لا يحملون الجنسية الفلسطينية ويرى الباحث أن المنظمات الأجنبية المسجلة لدى وزارة الداخلية لا تعتبر مؤشراً دقيقاً على عدد المنظمات الأجنبية العاملة في فلسطين إذ أن عدد المنظمات الأجنبية المسجلة لدى وزارة الداخلية لا تتعدى نسبة 40% من إجمالي المنظمات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وهذا يعني أن أكثر من نصف هذه المنظمات تعمل في الأراضي الفلسطينية دون أي سند قانوني أو حتى رقابة إدارية في حين تقوم بعض المنظمات الأجنبية بتسجيل فرعها الرئيسي في إسرائيل وتمارس أعمالها في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، (وزارة الداخلية، 2010).

ومن خلال البحث عن الأسباب الكامنة وراء عدم تسجيل المنظمات الأجنبية لدى الجهات الرسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية تبين أن جميع فروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) غير مسجلة رسميا لحصولها على إعفاء رسمي من السلطة الوطنية الفلسطينية يسمح لها بالعمل داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دون الالتزام بالتسجيل القانوني لدى الجهات الرسمية وبهذا تستند هذه المنظمات إلى رفض أي طلب لوزارة الداخلية لتسجيل فروعها ومؤسساتها كونها منظمات حكومية، كما أن هناك قسم كبير من هذه المنظمات غير الحكومية يتم منحها شهادة تسجيل كشركات غير ربحية من وزارة الاقتصاد الوطني لتسهيل معاملاتها المالية أمام البنوك في حين لا تلتزم بتقديم أية تقارير مالية للوزارة كما أنها لا تخضع للرقابة الإدارية والمالية لمتابعة الشركات، وهذا بدوره مخالف لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطينية رقم (1) سنة 2000 والذي ينص على امتناع وزارة الاقتصاد الوطني تسجيل أية شركة يندرج عملها في مفهوم العمل الخيري ومطالبتها بالتسجيل لدى وزارة الداخلية كمنظمة، وبذلك لم تقم هذه المنظمات الأجنبية بتصويب أوضاعها القانونية ولم تقم وزارة الداخلية بملاحقة هذه المنظمات قضائيا لحملها على احترام القانون الفلسطيني علما أنه إذا حدث أي خلاف في عقود العمل بين مؤسسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وبين الفلسطينيين فإنها تشترط بذلك الرجوع للقضاء الأمريكي، (مركز أمان، 2010).

6.2.2 واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين:

يستخدم مفهوم التنمية الاجتماعية في عمل المنظمات الأجنبية للتعبير عـن الرفاهيـة الاجتماعيـة، وذلك من أجل تحديد الموارد التنموية المتاحة وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لتنميـة قـدرات الإنسان الذي يعتبر أداة التنمية وغايتها والمستفيد من مخرجاتها، كي يساهم في زيـادة المـشاركة الشعبية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبذلك يدخل ضمن مفهوم التنمية الاجتماعيـة مفـاهيم الحريـة والعدالة والمشاركة والاستقرار لزيادة القدرة على الانتاج، (عبد اللطيف، 2007).

ويمكن تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية على أنها عملية تسعى إلى إشراك جميـع أفـراد المجتمـع لتحسين مستوى معيشتهم، وتنمية قدراتهم بغرض اشباع حاجاتهم، وتطـوير المجتمـع، وتحقيـق المشاركة الاجتماعية بما يتناسب مع القيم الإنسانية من أجل الوصول إلى وحدة المجتمـع الماديـة والمعنوية.

ومن هنا نجد أن الإنسان هو جوهر التنمية الاجتماعية، التي تهدف إلى تحـسين مـستوى التعلـيم وتطويره والنهوض بالمستوى الصحي وتحقيق المشاركة الاجتماعية وتوفير الحاجـات الأساسـية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، فالمتتبع لموضوع التنمية الاجتماعية لا يستطيع أن يهمل دورها فـي رفد مجالات التنمية الإقتصادية والإدارية والسياسية والبشرية، فالفرد الذي يمتلك مستوى تعليم جيد سيؤثر في المستوى الاجتماعي والاقتصادي،(حلاوة، صالح، 2009).

إن خصوصية الحالة الفلسطينية لها تأثير على التنمية الاجتماعية، فبعد نـشوء الـسلطة الوطنيـة الفلسطينية واستلامها لصلاحياتها من الإدارة المدنية، ورثت عنها واقعا اجتماعيا هشا خاصة فـي مجال الخدمات الاجتماعية فبدأت السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع المنظمات غير الحكوميـة المحلية منها والأجنبية، والتي تعتبر نفسها قاعدة للعمل التنموي في فلسطين لتجميع وتنظيم طاقـات الأفراد من أجل تقديم الخدمات المطلوبة بصورة أفضل، ووضع الأسس لإدارة المـوارد البـشرية بشكل سليم وتحقيق التنمية الاجتماعية، وكان من بين أولوياتهم القضاء على الفقر، إذ تـم وضـع السياسات لمكافحة الفقر على المستوى الوطني بمشاركة غالبية منظمات المجتمع المدني ومن خلال برامج ومشاريع متعددة مثل: مشاريع التدريب المهني ومشاريع القروض الصغيرة وتشغيل الأيدي العاملة.

وعلى الصعيد الزراعي تم تحديد سياسات لإعادة تأهيل البنية التحتية للقطـاع الزراعـي وتـوفير فرص للعمل من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع مثل الحـصاد المـائي وتـرويج المحاصـيل الزراعية وإنشاء بنك للائتمانات الزراعية.

حرصت المؤسسات غير الحكومية على تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية الموجه للأسرة الفلسطينية من خلال البرامج الصحية والتعليمية والتأهيلية والتدريبية في حين عملت بعض المنظمات الأجنبية مثل وكالة غوث اللاجئين الدولية على تنفيذ بعض المشاريع التنموية وتقديم الخـدمات الاجتماعيـة لتحقيق الدمج الاجتماعي.(الحوراني، 2007).

لقد حظيت منظمات المجتمع المدني باهتمام كبير على المستوى الدولي والإقليمي، وذلـك اعترافـا بدورها التنموي وهذا الاهتمام نلمسه في مشاركة هذه المنظمات في المؤتمرات الدولية والإقليميـة من خلال تقارير التنموية التي تصدرها الأمم المتحدة، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2003).

وقد أصبحت هذه المنظمات تشكل جزءا هاما من نسيج المجتمع الفلسطيني لاعتبارها طرفا مهمـا في عملية التنمية وبعد إقرار قانون المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية الذي يـنظم عمـل هـذه المنظمات بدأ النقاش في الساحة الفلسطينية إلى البحث في تطوير عمل هذه المنظمات وسبل تعزيزه كي تؤدي دورها بفاعلية كبيرة.

ومن هنا ارتبطت نشأة منظمات المجتمع المدني في فلسطين بالاستعمار والاحتلال وغياب الـسلطة الوطنية ومع تواصل الاحتلال تطورت منظمات المجتمع المـدني فـي فلـسطين لتقـوم بمهـام ومسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية وليست مكملة لها وبذلك قد رفدت منظمات المجتمع المـدني الحركة الوطنية الفلسطينية التي برزت عن طريق الجمعيات والاتحادات فكانت هي الأساسس الذي يمثل ثقافة المجتمع الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والمشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية البشرية.

ومع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية تراجع دور منظمات المجتمع المدني في المشاركات الـشعبية ولم تستطع بعض المنظمات التغيير في نظامها الأساسي ولم تحدث في لوائحها الداخلية التغييـرات الديمقراطية اللازمة للجهود التنموية وما زالت تعتمد على المساعدات الخارجية دون أن تصل فـي أغلب الأحيان إلى التمويل الذاتي وفي الوقت نفسه نفتقد إلى التنسيق بين منظمات المجتمع المـدني لممارسة الضغط في المحافل الدولية ومن خلال المنظمات الأجنبية لتنفيذ القرارات الدوليـة التـي تضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرار ورسم الـسياسات الحكوميـة بهـدف تحقيق العدالة الاجتماعية يؤدي إلى ترسيخ مفهوم التنمية الشاملة لدى المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال برامج التأهيل والتدريب ورفع مستوى منظمات المجتمع المدني لاستثمار الموارد المتاحة في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، (عباس، 2006).

وإذا أردنا أن نتحدث عن التنمية الاجتماعية في فلسطين يجب أن تأخذ بعين الاعتبـار خـصوصية المجتمع الفلسطيني من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأن ندعم الهدف الأسـمى وهـو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف .
وفي دراسة أجرها الجهاز المركزي للإحصاء في عام 2004 حول تأثير الإجـراءات الإسـرائيلية على الظروف الاقتصادية للعائلات الفلسطينية بينت نتائج الدراسة أن العائلات الفلـسطينية بحاجـة إلى مساعدات إغاثية إنسانية وهذا ما يقوم به المانحون وعلى الرغم مـن الاحتياجـات الأساسـية للفلسطينيين إلا أنه يجب عدم إعطاء الأولوية لأعمال الإغاثة على حساب التنمية بل يجب البحـث عن نقاط القوة واستكشاف الامكانات المتوفرة لشراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني المحليـة والعربية،(الجهاز المركزي للإحصاء، 2004).

إن منظمات المجتمع المدني تسعى دائما ومنذ القدم لتوفير بنية تحتية للمجتمع الفلسطيني من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لكن الممارسات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية تحـول دون تحقيـق الجهود التنموية في المجتمع الفلسطيني وهذا بدوره أدى إلى التركيز على الجهود الإغاثيـة مقابـل التنمية مع ضعف إمكانيات التمويل وذلك بسبب ربط التمويل الأجنبي بالتوقيع على وثيقـة تمويـل الإرهاب الصادرة عن الوكالة الدولية للتنمية الأمريكية.

وفي دراسة صدرت عن معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية (ماس) عام 2001 أن هنـاك 926 منظمة غير حكومية فلسطينية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمتلك قدرات متنوعة ساهمت في خدمة أهداف التنمية الفلسطينية رغم أن هذه الدراسة لا تغطي الانتفاضة الثانية وتأثيرها علـى المنظمات غير الحكومية ومدى تلبيتها لاحتياجات المجتمع الفلسطيني وما عانته هذه المنظمات مـن ضعف الامكانات وشح في التمويل.(ماس، 2001)

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى اتجهت التنمية الفلسطينية إلى الاستجابة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب بناء الدولة الفلسطينية وتطوير مجتمع ديمقراطـي تـسوده

العدالة الاجتماعية والدفاع عن مصالح الفئات الضعيفة المهمشة وبذلك تم تبني إستراتيجية فلسطينية تخدم الأهداف التنموية وتعزز الوعي المجتمعي تجاه القضايا الرئيسة في التنمية وتؤثر في الأنظمة والقوانين الفلسطينية وفي التنسيق والتشبيك بين جميع فئات المجتمع المدني لتقديم الخدمات التنموية بصورة أكثر فاعلية ، وهناك نماذج كثيرة للتعاون بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والعربية عن طريق المشاريع المشتركة أو الاتصالات أو عضوية الشبكات أو حضور المؤتمرات وغيرها، (عبد الهادي،2004)

ولا شك أن بعض المنظمات غير الحكومية تعيش ظروفا صعبة بسبب التدخل الزائد للمانحين استجابة للقلق العالمي حول موضوع الإرهاب وكذلك فإن التشبيك بين منظمات المجتمع المدني يشكل قلقا لبعض المنظمات غير الحكومية بسبب عدم وجود رؤية واستراتيجيات وآليات عمل واضحة في حين أن بعض الشبكات تم تأسيسها من المانحين وليس من الشركاء الأصليين وهذا يؤدي إلى صعوبة استمرارها ومن الصعوبة بمكان أيضا العمل مع شركاء ليس لهم خبرة طويلة في مجال منظمات المجتمع المدني أو التشبيك وكذلك فإن العلاقات المشتركة بين المنظمات غير الحكومية والشبكات هي انتقائية ولا تستند إلى معايير مهنية لذا يجب أن تكون هناك آليات واضحة تشمل تمثيلا أوسع للمنظمات الراغبة في المشاركة في الشبكات بطرق مثمرة مما يستوجب وضع قاعدة بيانات تنموية نجمع فيها المعلومات حول الاحتياجات التنموية للمجتمع الفلسطيني.

إن التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية يكون عادة مرتبطا باشتراطات للدول المانحة لتنفيذ أجندتها الخاصة ومن هنا يؤدي ذلك إلى ضعف علاقة المنظمات غير الحكومية مع المجتمع المحلي مقابل تقوية العلاقة مع الدول المانحة لتنفيذ متطلبات اتفاقيات التمويل ومما يزيد من الآثار السلبية للتمويل الخارجي غياب دور السلطة الرسمية وهذا يؤدي إلى وجود سياسات متعددة للتعامل مع التمويل من قبل المنظمات غير الحكومية حيث تقوم كل منظمة بتحديد موقفها على انفراد وهذا ما يضعف دور منظمات المجتمع المدني ويقوي دور الدول المانحة،(شلبي،2001).

ورغم الاشتراطات الخاصة التي يفرضها الممولون إلا أننا لا نغفل عن الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الأجنبية في تلبية احتياجات الأفراد المجتمعية، فقد تعاونت مع المؤسسات المحلية العديد من المنظمات الأجنبية والتي شاركت في قطاعات اجتماعية مختلفة: كالصحة والتعليم والعمل والأمن للمساهمة في تنمية قدرات الأفراد لتحقيق التنمية الاجتماعية.

7.2.2. علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية بمنظمات المجتمع المدني:

الأصل في العلاقة أن تكون علاقة تكامل وتوزيع للأدوار وليست تناقض أو خصومة فالسلطة هـي التي تنظم ممارسات كافة المنظمات والجماعات داخل المجتمع المدني، كما أن المجتمـع المـدني يعتمد على السلطة في القيام بوظائفه الأساسية التعليمية منها والصحية والاقتصادية والاجتماعيـة ، فالسلطة والمجتمع متلازمان يؤثر كل منهما في الآخر وقد تسهم السلطة في تقوية المجتمع المـدني من خلال وضع قوانين قابلة للتطبيق وتقديم الحوافز اللازمة وبذلك تصبح منظمات المجتمع المدني أكثر فاعلية في عملية صنع التنمية الاجتماعية، (مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

لقد وجدنا من خلال العديد من الدراسات أن علاقة منظمات المجتمع المـدني بالـسلطة الوطنيـة الفلسطينية لا تخرج عن نطاق التنافس حينا والتوتر حينا آخر ويعتبر التنافس على التمويل سببا من أسباب توتر العلاقة بين الطرفين. (ماس، 2001).

ولعل هذه العلاقة تفسر برغبة بعض المنظمات في التأثير في السياسات العامة للـسلطة الوطنيـة الفلسطينية في ظل غياب الرؤى الواضحة لعمل هذه المنظمات وحداثة العمل في السلطة الوطنيـة الفلسطينية والميل إلى الإدارة المركزية في أغلب الأحيان.

ومن هنا حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة على عمل المنظمات غير الحكومية والتـدخل في مصادر التمويل وذلك من خلال إنشاء وزارة تعنى بشؤون المنظمات الأهلية في عـام (2000) لكن سرعان ما تم إلغاؤها وتحويل الإشراف على عمل هذه المنظمات إلى وزارة الداخليـة وهـذا الإشراف لم يرتق إلى المستوى المطلوب واقتصر دور السلطة الوطنية الفلسطينية علـى إصـدار التراخيص لإنشاء المنظمات غير الحكومية ، إذ لا يمكن لأي منظمة من المنظمات المحلية مباشرة عملها دون الحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الداخلية الفلسطينية علما أن هنالك منظمات تم ترخيصها قديما حسب القانون العثماني والأردني المعمول بهما خلال فترة الاحتلال الإسـرائيلي المباشرة للأراضي الفلسطينية، (الجعبري، 2010).

وأما من الناحية التشريعية فقد تم إقرار (قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية) الصادر عـن السلطة الوطنية في عام 2000 لينظم عمل المنظمات غير الحكومية في حين تـم إلغـاء القـانون العثماني والقانون الأردني اللذين كانا معمولا بهما، وتنص المادة الأولـى فـي هـذا القـانون:"أن

للفلسطينيين الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقا لأحكام هذا القانون"،(القانون الفلسطيني، 2000)

8.2.2. المنظمات الحكومية وغير الحكومية (المحلية والأجنبية):

عملت في الأراضي الفلسطينية ومنذ القدم العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحليـة منها والأجنبية والتي دأبت على تقديم المساعدات الإغاثية للشعب الفلسطيني وتـوفير الاحتياجـات الضرورية التي أسهمت في تعزيز صموده على الأراضي الفلسطينية وحتى نستطيع التفريق بـين هذه المنظمات فلا بد من الوقوف على تعريف بعض المصطلحات التي تسهم في التفريق بينها.

فالمنظمة: هي مجموعة من الأفراد لهم هدف معين يستخدمون الطريق الأمثل للوصول إليه وتـدار المنظمة بواسطة مجلس إدارة منتخب من الجمعية العامة للأعضاء.

ويرى الباحث أن المنظمات تنقسم إلى قسمين: منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية والمنظمات الحكومية بدورها تنقسم إلى: منظمات حكومية وطنية ومنظمـات حكوميـة دوليـة؛ فالمنظمـات الحكومية الوطنية: هي المؤسسات التي تنشئها الدولة وتقوم على إدارتها ودعمها للقيام بمهام معينة. والمنظمات الحكومية الدولية: هي المنظمات التي تنشئها الدول باتفاقيات دولية معينة وتشارك فـي وضع القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والأعراف الدولية وتخضع لقواعد القـانون الـدولي ولا تخضع للقوانين الداخلية للدول.

أما بالنسبة لبرامجها ونشاطاتها فهي تمتلك تفويضا من الحكومـات بالنـسبة لوجودهـا، وتتمتـع بتسهيلات عمل معينة تسمى الامتيازات أو الحصانات مثل الإعفاء الضريبي والجمركـي وحرمـة المباني والوثائق والحصانة من الإجراءات القضائية، وتأتي على عدة أشكال إمـا عالميـة مثـل: منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها أو عالمية متخصصة مثل: اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية وإما إقليمية عامة مثل: الاتحاد الأوروبي وجامعة الدولة العربية، (حمدان، 2009).

وأما المنظمات غير الحكومية: فهي مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها المواطنون علـى أساس محلي أو قطري أو دولي، فعندما تكون المنظمة مقصورة في نشاطها على بلد معين تكـون منظمة غير حكومية وطنية (محلية) وإذا تجاوزت في نشاطاتها البلـد الأم تـصبح منظمـة غيـر حكومية دولية (أجنبية) وتخضع للقوانين الداخلية للدول،(الفتلاوي، 2004).

وعرف القانون الفلسطيني المنظمات الأجنبية: "أية جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيسي خارج الأراضي الفلسطينية أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب"، (القانون الفلسطيني،2000).

التعريف الإجرائي للمنظمات الأجنبية: هي المنظمات غير الحكومية التي يكون مقرها الرئيس خارج الأراضي الفلسطينية، أي الجمعيات والهيئات المسجلة رسميا خارج الأراضي الفلسطينية والتي يتم اعتمادها في وزارة الداخلية الفلسطينية وغالبية أعضائها المؤسسين من الأجانب أي من غير حاملي الجنسية الفلسطينية.

وبذلك يخرج من هذا التعريف المنظمات الأجنبية التي يتم تسجيلها كشركات عادية أو غير ربحية لأنها بذلك تخضع لقانون الشركات ولا تخضع لقانون الجمعيات، والمنظمات الأجنبية التابعة للأجهزة الحكومية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وفروعها ووكالاتها.

ومن هنا لا بد من التفريق بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية والجهات الدولية المانحة، ورغم أن المنظمات الأجنبية تمارس أعمالا شبيه بالأعمال التي تمارسها المنظمات غير الحكومية المحلية إلا أن تركيبتها الداخلية وارتباطاتها الخارجية تختلف اختلافا كليا عن المنظمات غير الحكومية المحلية، فالمنظمات الأجنبية تعتبر منظمات عالمية وإقليمية لها مقرات رئيسية في بلدانها الأم وتعتبر جزءا من المجتمع المدني العالمي وليست من المجتمع المدني المحلي وتقوم بفتح فروع لها للعمل في الأراضي الفلسطينية ومن يشارك فيها من الفلسطينيين يكونوا موظفين فيها فقط ، وتقوم هذه المنظمات بالعمل على تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العلاقة والتي تقوم بتوفيرها الجهات المانحة ولهذه المنظمات آلية تمويل تختلف عادة عن المنظمات غير الحكومية المحلية، (الفتلاوي،2004).

أما بالنسبة للجهات المانحة أو وكالات التمويل أو وكلاء التنمية الدولية، فهي عبارة عن منظمات مالية مستقلة نسبيا أو تابعة بشكل مباشر لحكومات معينة وتقوم بالحصول على الأموال من مصادرها ثم إدارة تلك الأموال بتقديمها للمنظمات غير الحكومية المحلية وحسب السياسات التي تضعها الجهات المانحة وتنشط هذه الجهات في موضوعات تنموية وتختلف الجهات المانحة في مجالات اهتمامها والبرامج التي تنفذها، ومن الأمثلة على الجهات المانحة: الوكالة الأمريكية للتنمية

الدولية، والدائرة البريطانية للتعاون الدولي، وكالة التنمية الفرنسية، وكالة التنمية الكنديـة الدوليـة، التعاون الإيطالي للتنمية، الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، وكالة التنمية الاسترالية الدولية، وكالـة التنمية الدنمركية الدولية، المؤسسة الألمانية، وكالة التعاون التنموي السويدية الدولية، وكالة التعاون الدولي اليابانية. ومن الأمثلة على مؤسسات التمويل الدولية: البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحـدة الإنمائي، وكالة الأنروا لإغاثة اللاجئين، (ماتسون، 1995).

9.2.2. الأهداف الكامنة خلف نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية:

إن الغلاف العام الذي يغلف المنظمات الأجنبية هو الأهداف الإنسانية أما الأهداف الأخـرى التـي يقف خلفها الكثير من القائمين على هذه المؤسسات هو الوصول إلى مواقع مـؤثرة فـي المجتمـع الفلسطيني ثم التحول إلى قيادات مستقبلية للشارع الفلسطيني، وبالرغم من وجود بعـض الجوانـب السلبية لأهداف هذه المنظمات إلا أن ذلك لا يعني أن المنظمات الأجنبية لا تقدم الخدمات الإنـسانية للمجتمع الفلسطيني ضمن رسالة معينة، فمن خلال تحليل بعض البرامج والمشاريع التـي نفـذتها المنظمات الأجنبية تبين أن هناك أهدافا خفية تسعى هذه المنظمات لتحقيقها تمثلـت فـي تحـسين صورة الهيئات والدول المانحة أمام الشعوب، وهذا الأمر واضح لدى الأمريكـان خاصـة بعـد ما أحدثوا مجموعة من الأزمات في الشرق الأوسط، فظهرت علينا بعض المشاريع مثل " من شـعب إلى شعب " وبعض المشاريع التي جاءت تحت شعار هدية من الشعب الأمريكـي والتـي تـدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، (دمج، 2006).

إن المنظمات الأجنبية في فلسطين متنوعة من حيث الشكل والمضمون وتنشط في برامج ومشاريع متباينة وتلعب أدوارا مختلفة خدماتية وإغاثية واجتماعية وتنموية من خلال البرامج والمشاريع التي تعمل على تنفيذها ومن بينها برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات التنموية والتي تـشمل مجـالات الصحة والتعليم والزراعة والرفاه الاجتماعي، وبرامج التعليم غير الرسمي والتوعيـة الجماهيريـة والتي تشمل النشاطات الترفيهية والإرشادية والندوات والوسائل التعليمية وتوعية المرأة وغيرهـا، وبرامج التعبئة والتأثير وبناء التحالفات والتي تشمل التأثير في القوانين الفلسطينية لتمكـين المـرأة والتواصل مع المنظمات الدولية الصديقة، وبرامج دعم حقوق الإنسان والتي تهدف للتأثير في الرأي العام العالمي وإجراء استطلاعات الرأي لتعزيز الديمقراطية والإصلاح، وبرامج التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية والتي تشمل التعليم المهني وتـدريب المـدربين واسـتخدامات الحاسـوب وتطوير القدرات والاستشارات الفنية وتحديد الاحتياجات وغيرها، وبرامج خلق فرص عمل ملائمة والتي ظهرت نتيجة تردي أوضاع العمال الفلسطينيين وفقدان معظم أعمـالهم فـي المـستوطنات

الإسرائيلية، والبرامج البحثية والتعليمية والتي تشمل مراكز الأبحاث ومؤسسات التعليم لدى المجتمع الفلسطيني، (عبد الهادي، 2004).

10.2.2. مبررات الاعتماد على دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية :

من خلال تقييم دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية وعلى الرغم من بعض النجاحات التي حققتها هذه المنظمات فإن تأثيرها ظل محدودا، وذلك بسبب إخفاق المنظمات الأجنبية في إقامة روابط بين الهياكل التنظيمية التي توزع السلطة والموارد داخل المجتمع المدني وتركيزها على تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والتي غالبا ما تفقد جدواها بفعل تأثير الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية أو لمحدودية النطاق الجغرافي وتبني مفاهيم جزئية للتنمية لا تتوافق مع الطابع المحلي، فالتنمية الحقيقية لا تكون بمجرد مضاعفة أعداد المشاريع التي تقوم بها المنظمات الأجنبية وإنما من خلال استدامتها وتأثيرها على البناء الأساسي للمجتمع المحلي.

وقد تعمل السلطة على نطاق جغرافي أكثر اتساعا من المنظمات الأجنبية إلا أنها قد تعجز عن تلمس الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي والمعلومات التي قد تصل إليها تنقصها الخبرة الميدانية وهذا ما أدى إلى وجود الطرف الآخر من المنظمات والتي تعاملت مع التنمية وفق مراحل مختلفة منها: مرحلة الإغاثة والتي تعد استجابة للمواقف الطارئة والتعامل مع أعراض المشكلة لتخفيفها سواء كانت بفعل الطبيعة أم البشر دون العمل مباشرة في التنمية، والأخرى مرحلة الاعتماد على الذات والتي تستهدف الموارد الضرورية للمجتمعات المحلية لتحقيق التنمية المتواصلة وإزالة القيود التي تحول دون التنمية ، أما المرحلة الثالثة والتي تشجع المبادرات المحلية وفق إطار مؤسسي يتبنى التصور الإنمائي والذي يقوم على الديمقراطية والمشاركة الفاعلة من أفراد المجتمع في صياغة الاحتياجات التنموية وهذا المرحلة مرهونة بالتنسيق والتشبيك لذا فإن المنظمات الأجنبية لن تكون لها قيمة حقيقية دون وجود أكبر قدر من المشاركة من جانب المجتمع ومنظماته، ومن هنا بدأ الاهتمام بمشاركة المجتمع المدني في صنع سياسات عامة وخاصة المتعلقة بالرفاهة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، (عدلي، 2005).

11.2.2. محددات نجاح المنظمات الأجنبية في تحقيق التنمية الاجتماعية :

لقد لعبت المنظمات الأجنبية دورا هاما ومساندا للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، ولا زالت هذه المؤسسات تقدم كافة أشكال الدعم الأخلاقي والمعنوي والمادي للشعب الفلسطيني لمواجهة الاحتلال

الإسرائيلي وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث قامت هذه المنظمات بتطوير شراكات حقيقية مع المنظمات الأهلية قائمة على الاحترام المتبادل للاحتياجات التنموية الفلسطينية فقد شكلت هذه المنظمات أدوات ضغط حقيقية على صناع القرار في بلدانها وخاصة الحكومات والبرلمانات والنقابات والأحزاب السياسية، حيث قامت بتشكيل شبكات وتحالفات لصالح القضية الفلسطينية مثل: اللجنة الدولية لدعم الشعب الفلسطيني، واللجنة الأوروبية لدعم الشعب الفلسطيني، ومنتدى المنظمات الأهلية الفرنسية لدعم الشعب الفلسطيني، ومنتدى المنظمات الأهلية النرويجية والبريطانية، ومن المبادرات التي نظمتها المنظمات الأجنبية لنصرة الشعب الفلسطيني ومساندته تنظيم الحملة الأوروبية لمقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية ومراقبة الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لمدينة القدس، ومن هنا فإن حصر دور المنظمات الأجنبية بموضوع التمويل يعتبر أمرا مخلا بمضون وشكل العلاقة التي تربط المجتمع الفلسطيني بهذه المنظمات، (بكر، 2006).

ونلاحظ أن المنظمات الأجنبية تؤثر على عملية صنع التنمية من خلال آليات مختلفة مثل تقديم المشورة والخبرات الفنية ودعم المنظمات المحلية وإثارة الوعي الجماهيري لمراقبة أداء وعمل السلطة وإثارة فكرة الشراكة بينها وبين منظمات المجتمع المدني ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إقامة الشبكات والتحالفات فيما بينهم بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة اشراك المجتمع المحلي وحتى تكون الشراكة ناجحة لا بد من توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام وذلك بتطبيق الديمقراطية في اتخاذ القرار ومراعاة التغيرات التي قد تطرأ على المجتمع من وقت إلى آخر.

ولا شك أن السلطة الوطنية الفلسطينية تقدر أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الأجنبية في التأثير على عملية التنمية الاجتماعية وأن هذا الدور مرتبط بعدة أمور منها: السلطة، والمنظمات الأجنبية نفسها، والعلاقة بينهما.

وفيما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية فإن نجاح المنظمات الأجنبية مرتبط بالإطار القانوني الذي تضعه السلطة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات وكذلك بمدى استجابة السلطة للضغوطات القادمة من هذه المنظمات لتحقيق أجندتها الخاصة، (عدلي، 2005).

وأما بالنسبة للمنظمات الأجنبية فتتعدد المحددات التي تحكم قدرتها على التأثير في التنمية، وأولها ما تتمتع به من قدرات إدارية مثل التخطيط الاستراتيجي وبناء الهياكل التنظيمية ومهارات الاتصال والأمر الآخر قوة التأثير في إقامة الشبكات والتحالفات مع كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية

على المستوى الوطني أو العالمي، والقدرة على تحديد احتياجات المجتمعـات المحليـة وتنفيـذها ومتابعتها، (حامد، 1998).

وبالنسبة لطبيعة العلاقة بين السلطة والمنظمات الأجنبية فإما أن تكون شراكات ناجحة تـستند إلـى توزيع الأدوار وإما أن يشوبها الصراع وتحكمها الخصومة والتنافس وبذلك أي مكسب تحققه هـذه المنظمات يكون على حساب السلطة والعكس صحيح، ومن هنا فمن الـصعب افتـراض أي مـن العلاقتين بشكل مطلق لأن المجتمع الفلسطيني غير متجانس في الرؤى والمصالح.

12.2.2. محددات برامج المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية :

توجد خطوط عريضة بين مختلف المنظمات الأجنبية وخاصة الهيئات الدولية المانحة حيث تـضع في مقدمة أجندتها التمويلية مدى ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية للحكم الجيـد والـسليم إلا أن هناك اختلافات فيما بينها من حيث التركيز على قضايا الديمقراطية وأسلوب الحكم الجيـد، فعلـى سبيل المثال: تقوم المنظمات البريطانية بالتركيز على الحكم الجيد ومهارات القطاع العام في حـين تقوم المنظمات الألمانية بتطوير المشاركة الشعبية في العملية السياسية أما بالنسبة للمنظمات الكندية والدانمركية والنرويجية ومنظمات الولايات المتحدة الأمريكيـة تقـوم بتـشجيع حقـوق الإنـسان والإصلاح الديمقراطي.

ومن خلال مراجعة المعلومات الخاصة بالاتحاد الأوروبي ومؤسـسة التنميـة الدوليـة والوكالـة السويدية للتنمية الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تبين أن منظمات حقوق الإنسان قد حظيت بأكبر قدر من الشعبية بين شعوب العالم الثالث ومن هنا نجد أن منظمات حقوق الإنـسان تحظـى بقدر كبير من التمويل مقارنة بالقطاعات الأخرى ولأنها في نفس الوقت تحقق أهـداف الـسياسات الخارجية للدول والهيئات المانحة، (الجعبري، 2010).

ومن خلال مراجعة الكثير من وثائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تبين أن هنالك مصالح تنافسية بين العديد من المانحين فعلى سبيل المثال: برامج الديمقراطية التي تنفذها الوكالة الأمريكية للتنميـة لا تدعم الأحزاب السياسية في فلسطين وذلك لأن بعضها معارض لعملية السلام في حـين تـدعم الأحزاب السياسية المعارضة للدولة في أماكن مختلفة من العالم، وتبين أيضا أن هناك أهدافا أبعـد من بناء المجتمع المدني الديمقراطي وتحظى بأولويات الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد

الأوروبي مثل ضمان أمن إسرائيل، ومواصلة الدعم الفلسطيني لعملية السلام والتحرر الاقتصادي. (الجعبري، 2010).

وفي الفترة الأخيرة وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية لاحظنا أن هناك تحولا واضحا في أشكال الدعم الخارجي لمنظمات المجتمع المدني فقد تقلص الدعم من المصادر العربية وزادت المساعدات التنموية الغربية حيث انتقلت المساعدات من الدعم التضامني الإغاثي إلى المساعدات التي يتم توجيهها لمساندة عملية السلام ، ومن هنا نجد أن الكثير من الهيئات المانحة العاملة في فلسطين تضع الأولوية للمشاريع الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة لأنها تساهم في إدارة الأزمة بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، فعلى سبيل المثال قامت مؤسسة فريدريش إيبرت بتمويل مشروع التعاون في الشمال عبر الحدود بين الفلسطينين والاسرائيلين في شمال الضفة الغربية والبلدات الإسرائيلية المجاورة، وتم تخطيط المشروع وتمويله من المفوضية الأوروبية والذي اتجه نحو مجالات حماية البيئة وتطوير الشراكات والتعاون بين المدارس والجامعات ، وتعتبر هذه المشاريع من وجهة نظر المانحين قاعدة لتأسيس الشراكات وتقريب وجهات النظر وإدارة الصراع لتسهيل تجاوزه في حين انتقد الفلسطينيون هذه المشروعات والتي تفضي إلى شراكات مبهمة وأنفاق مظلمة (حنفي؛ طبر، 2006).

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية أدى المجتمع الدولي دورا هاما من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية والإشراف على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تساهم في تدعيم البنية التحية وتنمية الموارد البشرية إلا أن بعض المانحين مارسوا ضغوطاتهم على السلطة الوطنية الفلسطينية لتعديل بعض البرامج والمشاريع قبل أن ترتقي إلى مطالب سياسية، فعلى سبيل المثال: الجدل الذي أحيط بتطوير المنهاج الفلسطيني في عام 1995 عندما قامت منظمة اليونسكو بتقديم الدعم للمركز الفلسطيني لتطوير المناهج وطباعة الكتب المدرسية الفلسطينية، نُشرت العديد من المقالات في الصحافة الغربية والتي تتهم الفلسطينين بتأليف وطباعة كتب مدرسية تنشر مشاعر معادية لليهود ولا تشجع على التعايش مع الإسرائيلين، وهذه الاتهامات أثارتها منظمة إسرائيلية معادية للسلام والتي تعرف باسم مركز مراقبة أثر السلام حول المنهاج الفلسطيني حيث قامت بكتابة مجموعة من التقارير التي تتفحص المنهاج الفلسطيني من الصف الأول حتى الصف السادس الأساسي، وقد مارست هذه المنظمة الضغط على الحكومات الأوروبية كي توقف دعمها للفلسطينين وقد نجحت في وقف دعم الإيطاليين للمركز الفلسطيني لتطوير المنهاج، (وزارة التربية والتعليم العالي، 2001).

وفي تصريح لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية أكدت فيه إلى أن الفلسطينين ما زالـوا يرزحـون تحت الاحتلال ويعانون من ويلاته فكيف لهم أن يقوموا بكتابة تاريخهم في سياق اسـتعماري فـي حين أشارت الوزارة أننا لا نشاهد انتقادات للمنهاج الإسرائيلي المبني علـى إقـصاء الآخـر ولا لطريقة عرضه، (وزارة التربية والتعليم العالي، 2001).

ومن هنا نرى أن معظم المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل كوكالات تنفيذية للبرامج والمشاريع في الأراضي الفلسطينية ويعود ذلك إلى خبرة هذه المنظمات في توفير الخدمات الاجتماعية للـدول النامية من جهة والدعم الدبلوماسي الذي تتلقاه هذه المنظمات من بلادها من جهة أخرى مما يتـيح لها حرية الحركة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن هناك بعـض المنظمـات الدوليـة تحولـت تدريجيا لتصبح وكالات مانحة تساعد على إنشاء منظمات محلية تأخذ دورها في التنفيذ، ومن هنـا اشتكت بعض الأطراف الفلسطينية أن المنظمات الدولية لم تساعد في بناء القدرات الفلسطينية فـي المنظمات غير الحكومية وإنما حلت محلها، (برغوثي، 1996).

13.2.2. المساعدات الأجنبية لتحقيق التنمية الاجتماعية في فلسطين:

بعد التغيرات التي طرأت على النظام العالمي الجديد وانتهاء الحرب الباردة وبعدما ارتبطت التنمية ببناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية كانت الأمم المتحدة تقدم الدعم للأوروبيين لإعادة بنـاء مـا دمرته الحرب ومن هنا جرى تداول مصير الدول غير الصناعية، ومن أجل تحـسين الأوضـاع السياسية والاجتماعية في دول العالم الثالث تم تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة ومجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل: أوكسفام، وأطباء بلا حـدود... وبدأت عمليات التنمية من المنظمات الأجنبية الأمريكيـة والأوروبيـة ومـن منطلقـات متباينـة، فالمنظمات الأوروبية كانت تتجه نحو السياسة والتغير الاجتماعي والتركيز على تنمية طويلة المدى بينما كانت المنظمات الأمريكية تركز على المساعدات الإنسانية وإغاثة اللاجئين.

ومن هنا نجد أن المبادرات التنموية تسيطر عليها أهداف سياسية تمثلت في دعم الجهـات المانحـة لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية واهتمامها بمجالات مختلفة منها دعم التكاليف الإنشائية لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وتغطية مصاريف موازنتها الأولية، وبذلك ينظر إلى المنظمـات غيـر الحكومية على أنها فاعل مركزي في عملية التنمية وأنها قنوات اتصال مع الفئات المهمشة كما أنها تعد محركا لعملية الديمقراطية في المجتمعات لذا فقد عرف البنك الدولي المنظمات غير الحكوميـة بأنها الشريك المركزي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، (حنفي؛ طبر2006).

ولكي نتحدث عن المنظور الجديد للتنمية المحلية لا بد من تناول ركائز الاقتصاد والتنمية، فالبنـك الدولي يعتبر أول من أدخل فكرة أسلوب الحكم السليم وقد توصل في تقريره الـصادر فـي عـام 1998 بأن التنمية المستدامة بحاجة إلى الحكم السليم والذي يظهر في ثلاث قطاعـات (الـسوق، والدولة، والمجتمع) ولتحقيق ذلك لا بد من بناء الدولة وتحقيق اللامركزية في صنع القرار لتمكين وتفعيل منظمات المجتمع المدني ، ونلاحظ أن البنك الدولي عرف دور الدولة بأنه حقوق ملكية آمنة ونظم قضائية وقانونية وخدمات مدنية وهذا يتضح من خلال ممارسة السلطة فـي إدارة مـصادر الدولة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية، (تقرير التنمية البشرية، 1999).

ومن هنا بدأ التركيز على الفئات المهمشة من خلال تفعيل دور المنظمات غير الحكوميـة لتحقيـق التعاون التنموي الشامل في البلدان النامية، والبنك الدولي يعتبر نفسه أقرب إلى شكل الأمم المتحدة وغيرها من وكالات التنمية من حيث الاهتمام بالأجندة الهيكلية والاجتماعية والإنشائية مع المحافظة على علاقات قوية مع صندوق النقد الدولي الذي يتولى مسؤولية الاستقرار الاقتصادي، بينـما يهـتم البنك الدولي في النواحي الهيكلية والاجتماعية للتنمية، (عبد الهادي،2003).

إن الحكومات الغربية زادت من مشاركتها في إعادة بناء السلطة الوطنيـة الفلـسطينية والمجتمـع الفلسطيني في مرحلة ما بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتـضاربت بـرامج المـانحين الخاصـة بالمجتمع المدني فقد قام المانحون بدعم بناء السلطة الوطنية الفلسطينية وتغطية موازنتهـا المبدئيـة وقدموا مجموعة من المشاريع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تراوحت بين تطوير البنيـة التحتية إلى المشاريع الداعمة لتطبيق القانون، ووفقا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فقـد بلغـت المساعدات التي قدمها المانحون من الهيئات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسـسات غيـر الحكومية إلى 549.414 مليون دولار في عام 1996 وإلى 432.259 مليـون دولار فـي عـام 1997، (الجهاز المركزي للإحصاء، 2001).

وأما بالنسبة لتوزيع التمويل على القطاعات المختلفة، فقد حظي قطاعا التعليم والـصحة بالاهتمـام الأكبر من المنظمات غير الحكومية بالرغم من انتقال المسؤولية عن التعليم والصحة من المنظمات غير الحكومية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي الفترة الواقعة ما بين عام 1995-1998م تلقـى قطاع التعليم من المساعدات الأجنبية المقدمة للمنظمات غير الحكومية حوالي 56 مليون دولار، في حين كان نصيب قطاع الصحة حوالي 50 مليون دولار في الفترة نفسها، أما بالنسبة لبقية القطاعات فقد حظيت باهتمام أقل فعلى سبيل المثال: قطاع الزراعة الذي يعد من أكبر القطاعات الاقتـصادية

في فلسطين كان نصيبه حوالي 12 مليون دولار، في حين بقيت السياحة التي تمثل قطاعا مهما في فلسطين مهمشة وحصلت على (0.4) مليون دولار من إجمالي التمويل أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية والثقافية فقد حصلت على حوالي (20) مليون دولار في الفترة الزمنية نفسها، ومن خلال قراءة الأرقام السابقة نلاحظ أن هناك تغييرا في توجهات الجهات المانحة من الإغاثة إلى التنمية، ونلاحظ أيضا أن بعض المنظمات غير الحكومية بدأت في الاهتمام بالبيئة وبمشاركة الدولة والمجتمع المحلي وقد كان نصيب هذا القطاع حوالي 7 مليون دولار أما المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية بلغ نصيبها حوالي 5 مليون دولار في حين حصل قطاع الأبحاث على 4.6 مليون دولار، في حين بلغ نصيب المشاريع الموجهة للمرأة على 18 مليون دولار، والمشاريع التي تتناول احتياجات المعوقين بلغ نصيبها 28 مليون دولار، أما بالنسبة للطفولة المبكرة والشباب فيصعب تحديد نصيبها، (مدار، 2000).

ومن خلال ذلك يمكن الحديث عن أربعة أنواع من الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية ويتمثل الدعم الأول في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث يهدف هذا الدعم إلى توثيق العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية وبذلك تقوم الوكالة الأمريكية بالتركيز على المنظمات القادرة على بناء الشراكات وتشجيع الحوار، ومن الملاحظ أن الوكالة الأمريكية تقصي الأحزاب السياسية التي تعارض اتفاق أوسلو وتقوم بتنفيذ البرامج التي تزيد من المشاركة المجتمعية مثل: مبادرات تشجيع الحوار بين السكان المحليين وممثلي السلطة الوطنية الفلسطينية، وأما النوع الثاني من المساعدات فيتمثل في المؤسسات الألمانية التي تقوم بمساندة التجمعات المهمشة لرفع مستوى التوعية للمطالبة بحقوقها، والنوعين الثالث والرابع اللذين تمثلها بعض الهيئات المانحة حيث يتم تقديم بعض النشاطات التي تدعم المواطنة والقيادة والديموقراطية وتعزز مشاركة الأفراد في النشاطات المجتمعية والمجتمع السياسي والسلطة التشريعية وسيادة القانون ومنظمات حقوق الإنسان، (مدار، 2000).

ومن هذا المنطلق فإن عملية بناء السلام قد ازدادت أهميتها بالنسبة للمانحين الذين خصصوا لها الدعم المنقطع النظير ومن بين البرامج التي تم تطبيقها برنامج شعب لشعب ، حيث يقوم هذا البرنامج بتجميع مجموعة من المؤسسات الإسرائيلية والفلسطينية وذلك لتشجيع الحوار والتعاون على مستوى القاعدة الجماهيرية، (حنفي؛ طبر، 2006).

وهذا بدوره يتطلب نقاشا حقيقيا وعقد مجموعة من ورش العمل لمعرفة الأطراف المؤثرة في عملية التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية.

14.2.2. تنوع أنشطة المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية:

تعمل المنظمات الأجنبية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات في مجالات مختلفة صحية وتعليمية وترفيهية ورياضية، والتي تشكل بمجملها النشاط الخيري في بيئة العمل الإنساني الذي يعمل فيه متطوعون يؤمنون بالتدريب ونقل الخبرات لتقديم الخدمات ضمن استراتيجيات تختلف من مجال لآخر باختلاف الأهداف والوسائل سواء كانت محلية أم عالمية، لخلق شراكات حقيقية بين المجتمع المحلي والسلطة، (منير؛ وآخرون، 2002).

وبعد الإطلاع على أدبيات المنظمات الأجنبية تبين أن هناك تزايدا كبيرا في عدد المنظمات الأجنبية في العقدين الأخيرين وقد صاحب ذلك تنوعا في الأدوار والأنشطة الإنمائية فإضافة إلى الأنشطة التقليدية كالصحة والتعليم وتوفير الحاجات الإنسانية ، أصبحت المنظمات الأجنبية تهتم بقضايا جديدة مثل الديمقراطية ، ونشر العدالة الاجتماعية ، وحقوق الإنسان ، والبيئة ، والمرأة ، ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تحدد احتياجاتهم التنموية.

لقد حدثت تطورات هامة في استراتيجيات المنظمات الأجنبية فخرجت من مجال تقديم الخدمات الأساسية إلى اشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم التنموية وفي تقرير صدر عن البنك الدولي في عام 2000 أشار فيه إلى أن التنمية مرهونة بالمنظمات الفاعلة والمتطورة التي تتبنى مجالات حيوية وقضايا مهمة مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والأسرة وغيرها، (كورتن،2001).

لقد استجابت المنظمات الأجنبية للتحديات الجديدة والمستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الساحتين المحلية والدولية فبعد زيادة الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية في العالم نتيجة الفيضانات والحروب قامت مجموعة من المنظمات الأجنبية ومن بينها منظمة (care) ومنظمة (world vision) بتقديم الخدمات الإغاثية لمنكوبي الحروب من اللاجئين والكوارث الطبيعية وتوفير الحاجات الغذائية لهم .ومن خلال الاطلاع على بعض الأعمال التي نفذتها المنظمات الأجنبية في العقود الماضية وفي المجالات المختلفة وجدنا أن هذه المنظمات بدأت تنتقل من الجهود الإغاثية إلى الأعمال التنموية وذلك لتعزيز استمرارية البرامج والمشاريع المنفذة واعتمادها على الذات بعد فترة التمويل، أي أن نشاطات المنظمات الأجنبية تركزت على زيادة القدرات المحلية لمواجهة الاحتياجات المجتمعية والسيطرة على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية في المجتمعات المدنية، (سمك، وعابدين 2002).

لقد اهتمت المنظمات الأجنبية بإعادة تقييم القضايا الإستراتيجية المتصلة بسياسة الأثر الذي تتركه المنظمات غير الحكومية وتبين من خلال التقييم أن المنظمات غير الحكومية لن تحقق الفائدة المرجوة منها ما لم تتبع سياسة التشبيك والتنسيق مع المنظمات المحلية والأجنبية وذلك لخلق جيل قيادي يتعامل مع الأخطاء التشغيلية وتكرار الذات وكذلك اشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم الإنمائية، (سمك؛ وعابدين، 2002).

ومن خلال الإطلاع على الإحصائيات والأدبيات التي تناولت موضوع انتشار المنظمات الأجنبية وتوسع نشاطاتها عبر الحدود تبين أن هناك ازديادا ملحوظا في أعداد المنظمات الأجنبية وفق تخصصاتها ونشاطاتها المختلفة فمثلا تضاعفت أعداد المنظمات الأجنبية أربع مرات حسب تقرير الأمم المتحدة الذي نشر في عام 1995، (الشكري، 2003).

وقد ساهمت الأمم المتحدة في قيام الكثير من المنظمات الأجنبية من خلال التمويل والدعم فأصبحت تتبنى برنامج الأمم المتحدة وتنفيذ سياسة التغيير في العالم الثالث كما أن منظمات التمويل العالمية تجد الثقة في المنظمات غير الحكومية لتنفيذ برامجها في حين تشك في مصداقية الحكومات واستثمارها للأموال المقدمة لها ومن هنا نجد أن كثيرا من المنظمات غير الحكومية بدأت تعمل بدلا من الوكالات الدولية للتنمية خاصة في حالات الطوارئ والإغاثة، (منير؛ وآخرون، 2002).

15.2.2. تمويل المنظمات الأجنبية:

لا تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تحقق الدور المنوط بها إلا من خلال التغلب على مشكلة التمويل، لذا يعتبر التمويل عصب الحياة لمنظمات المجتمع المدني، وبصورة عامة فان التمويل يتم من خلال ثلاث مصادر رئيسية منها: التمويل الذاتي مثل: اشتراكات الأعضاء والهبات وممارسة بعض الأنشطة المولدة للدخل، والتمويل الحكومي: مثل تقديم المساعدات الطارئة وتخفيض الضرائب، والتمويل الخارجي: مثل المساعدات النقدية والعينية والمشاريع الإغاثية والتنموية التي تستهدف المجتمعات المحلية،(سمك؛ وعابدين، 2002).

وفي دراسة حول اتجاهات الخير في بريطانيا عام 1993 تناولت إيرادات ومصروفات أكثر من 500 جمعية ومؤسسة خيرية تبين من خلال تحليل البيانات المالية أن هناك تنوعا في مصادر التمويل فكانت مكونات الدخل حسب الدراسة من التطوع، والتركات، والهبات، والمنح، والاستثمارات، والاستقطاع من الراتب، والأملاك الوقفية، وغيرها، (المطيري، 1994).

ومن المعروف أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تنبثق عنها مجموعة من البـرامج والمـشاريع لإبراز دورها الإنساني من خلال تدعيم الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي وتمكـين المجلـس التشريعي والعمل مع لجنة الانتخابات الفلسطينية.

وتركز الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على قطاع الشباب تحت هـدف زيـادة الـتعلم وفـرص التحصيل للشباب الفلسطيني ومن الملاحظ أن هذا الهدف طويل المدى وينخرط في مجالات متعددة منها تعليمية وترفيهية وغيرها لتطوير سياسة وطنية للشباب، وتتابع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تنفيذ العديد من البرامج تحت مسميات تعزيز الديمقراطية وتمكين المجتمع المدني.

ومن البرامج التي تنفذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية : برنامج ميرك والذي يـدعم المـشاريع البحثية المشتركة القائمة على التعاون بين إسرائيل وجيرانها العرب، وبرنامج رفيد ويهـدف هـذا البرنامج إلى تقديم خدمات طارئة للفلسطينيين من خلال المؤسسات غير الحكومية لتحـسين البنـى التحتية والخدماتية والعمرانية، (الجعبري، 2010).

في حين تحصل المنظمات الأجنبية على التمويل اللازم من العديد من المصادر مما يـسمح لهـذا التمويل بالتأثير على عملها من خلال الاستثمارات المالية والتبرعات ومن هنا يبدأ التـوازن مـن خلال الحاجة للتمويل والحاجة إلى الحفاظ على استقلالية المشاريع من تأثير المتبرعين وهذا يعنـي أن هذه التبرعات قد تكون مقيدة في بعض المشروعات التي يرغب المتبرعين في دعمهـا سـواء كانوا من الأفراد أو الاتحادات أو المؤسسات أو الحكومات، (جابر، 2005).

وقد قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العديد من المشاريع والمساعدات المالية الضخمة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي لا تقارن بالمساعدات التي قدمتها المؤسسات الأجنبية الأخرى، وبحـسب وكالة التنمية الأمريكية فقد تم تقديم للشعب الفلسطيني وبالتحديد السلطة الوطنيـة الفلـسطينية فـي الفترة الواقعة بين 1993- 2007 أكثر من 1.7 مليار دولار وبهذا تصبح الوكالة الأمريكية الداعم الأكبر للفلسطينيين حتى يومنا هذا، وإذا لاحظنا المساعدات والمشاريع التي تقدمها الوكالة الأمريكية فإن التنمية الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى وتأتي الديمقراطية والحكم الصالح في المرتبة الثانية أما الصحة والتعليم والشباب والمساعدات المالية تأتي في المرتبة الثالثة، ومن هنا فإن الوكالة الأمريكية ملتزمة بدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبذلك تفـرض

واقعا وتخلق تأثيرا كبيرا على حياتنا اليومية بل يتعدى ذلك إلى الأجندات الوطنية وتحديد الأولويات الإستراتيجية، (سعيد؛ وآخرون، 2005).

ومن هنا نجد أن منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى التدريب وإلى التعرف على تجارب الآخـرين فالمجتمع بحاجة من المنظمات الأجنبية أكثر من الدعم المالي فهـو يحتـاج إلـى الخبـرات لأن المنظمات الأجنبية تملك خبرات العالم ويجب على المنظمات الأجنبية أن تنزل عند رغبات الفئـات المستهدفة عند تنفيذ البرامج والمشاريع وأن لا تأتي هذه البرامج والمشاريع جاهزة من الدولـة الأم وما على المجتمع إلا التنفيذ فالتمويل يجب أن يخدم أهداف المجتمع المحلي وليس العكس بمعنـى يجب أن تكون هنالك خطة إستراتيجية للعمل المجتمعي، ويتجلى دور المنظمات الأجنبية في الدعم المادي والمعنوي، (جابر، 2005).

16.2.2. منظمات المجتمع المدني والبحث عن الإصلاح:

تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني في تحسين إدارة الحكم عبـر تعزيـز المـسائلة والـشفافية والإسهام في صياغة السياسات العامة وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية ويرتبط نـشاط منظمـات المجتمع المدني بمساحات الحرية وحدود الممارسة الديمقراطية التي تتيحهـا الـسلطة، والمجتمـع المدني كما يعرفه هلال: هو مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العـام بـين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار فـي عـضويتها ويتبين من خلال التعريف أن المجتمع المدني يشتمل على العمل التطوعي والتواجـد علـى شـكل منظمات ويقبل التنوع والاختلاف ولا يسعى للوصول إلى السلطة، (هلال، 2004).

إن ظهور منظمات المجتمع المدني في فلسطين شكل حالة فريدة من نوعها إذ نشأت هذه المنظمات في ظل غياب الدولة القومية وسيطرة القوى الخارجية من بريطانيـا وإسـرائيل ومـصر والأردن وحملت هذه المنظمات عبئا مزدوجا فمن ناحية تحاول التخلص من نير الاحتلال ومن ناحية أخرى تسعى لبناء أسس الدولة الفلسطينية.

لقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى نقطة تحول في تاريخ المجتمع المدني الفلسطيني فقد تحولت الساحة الفلسطينية إلى ساحة للنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي والذي اعتمد على أسـلوب العقـاب الجماعي ومن هنا بدأت اللجان الشعبية بتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين مـن تعلـيم وصـحة وأمن وغيرها وأصبحت تشكل النواة الأولى لبنية المؤسسات التحتية لتحل محل سلطات الاحتلال.

وبعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية تم إصدار قانون الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المحلي وحل هذا القانون محل القانون العثماني والأردني اللذين طبقا سـابقا وتـم نقـل مـسؤولية إدارة المنظمات غير الحكومية إلى وزارة الداخلية.

تعد منظمات المجتمع المدني من أهم مكونات المجتمع الحديث التي تدعم السلطة الوطنية الفلسطينية في خدمة الشعب الفلسطيني وتمثيله وتقديم بعض المساعدات المباشرة للسلطة الوطنية لحلول بعض الإشكاليات التي تواجه الأفراد في التجمعات المختلفة فقد قدمت هذه المنظمات الكثيـر منـذ فتـرة تأسيسها إلا أنها مازالت بحاجة إلى الدعم المادي لتنفيذ المشاريع التي تمت دراستها ورسم خطوطها العريضة، (ماس، 2001).

17.2.2. تقييم أداء منظمات المجتمع المدني في فلسطين:

من خلال تقييم بعض البرامج والمشاريع التي نفذتها منظمات المجتمع المـدني، تبـين أن هنالـك ضحالة في الرؤى، والتي أدت بها إلى السير خلف الجهات المانحة بشكل أعمى، وتنفيـذ البـرامج الجاهزة بعيدا عن التقييم الذاتي والموضوعي، واستبدال ذلك بالتقييم الخارجي الذي يحسن صـورة المنظمة أمام الممولين.

وكذلك فإن تجفيف منابع العمل التطوعي في المؤسسات غير الحكومية، والتحول الذي طرأ علـى القائمين على هذه المؤسسات من مدافعين عن القضية الفلسطينية وعن حقوق الشعب الفلسطيني إلى مجرد موظفين همهم الوحيد الحصول على التمويل بعيدين كل البعد عـن متطلبـات واحتياجـات المواطن الفلسطيني، وتكرارهم للبرامج المطروحة وابتعادهم عن التنسيق الفعال بينهم وبين الفاعلين في المجتمع المدني، (بشارة، 1998).

ومن خلال هذا النقد الأدائي لطبيعة عمل بعض المؤسسات غير الحكومية فإن ذلك لا ينفي وجـود بعض المؤسسات التي تجاوبت مع احتياجات المواطنين في المجتمع المحلي وتسعى دائمـا للعمـل بدافع حب الخير للآخرين بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية التي ترفع من قدرات الفرد لتحقيق نـوع من الرفاهية وتوفير الخدمات للفئات المحتاجة مثل: المراكز الصحية ومراكـز ذوي الاحتياجـات الخاصة.

3.2. الدراسات السابقة

فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت المؤسسات غير الحكومية المحلية منها والأجنبية والبرامج والنشاطات التي نفذتها والتي تعكس خصوصية المجتمع الفلسطيني وتوقه إلى الانعتاق والحرية وتحقيق التنمية المستدامة.

1.3.2. الدراسات العربية:

• البنك الدولي (2006): دراسة بعنوان " المذكرة الاقتصادية للدولة حول الاقتصاد الفلسطيني " بينت الدراسة أن هناك أزمة اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الإجراءات العسكرية والأمنية الإسرائيلية مما أدى إلى تشويش التوجهات التنموية في الأراضي الفلسطينية ، وأشارت الدراسة إلى انخفاض عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل مما حذا بالسلطة الوطنية الفلسطينية إلى وضع المصروفات العامة من أجل توسيع التوظيف ومصاريف الرواتب بدلا من أن تصرف على برامج التنمية المختلفة وكذلك فإن التوقعات الاقتصادية غير مشجعة تعتمد على النتائج السياسية فالأوضاع السياسية تحول دون الاستفادة من الموارد الاقتصادية والاستثمارات من الدول المجاورة ، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الجانب القانوني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وتحسين النظام القضائي كذلك.

• عياش (2005): دراسة بعنوان "تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية بوكالة الغوث (الأونروا) ومدى توافقها مع المتطلبات والمعايير الدولية للمراجعة" أكدت الدراسة على تنفيذ سياسات الإدارة وكشف مناطق الضعف الرقابي وبينت الدراسة وجود توافق بين معايير الرقابة الداخلية وبين المعايير الدولية بدرجة متوسطة، وأوصى الباحث بالعمل على تطوير مقومات وأدوات تحقيق الرقابة الداخلية وتطوير قواعد سليمة للاختيار وزيادة الاهتمام ببحوث العمليات.

• مركز التطوير للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وبالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" وبتمويل من البنك الدولي (2008): دراسة بعنوان: "أوروبا أكبر المانحين للسلطة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية " أظهرت الدراسة أن أوروبا هي أكبر جهة مانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ولمنظمات المجتمع المدني وبلغت نسبة المساعدات بين عامي 1999م و2008 أكثر من 600%حيث وصلت قيمتها إلى 3.52 مليار دولار.

وبينت الدراسة أن المساعدات التي تلقتها منظمات المجتمع المدني في عـام 2008م بلغـت 257 مليون دولار في حين بلغت في عام 1999م 48 مليون دولار ، وقد اختلفـت هـذه المـساعدات باختلاف الأوضاع السياسية وأن عدد منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الأنشطة التنمويـة أكبر من عدد المنظمات التي شاركت في الأنشطة الإغاثية مع تراجع طفيف إبان انتفاضة الأقصى الأخيرة .

وبينت الدراسة أن مساعدات الدول العربية تناقصت مقارنة مع المساعدات المقدمـة مـن الـدول الغربية في حين تزاداد هذه المساعدات في الأزمات السياسية، وقـد توصـلت الدراسـة إلـى أن المساعدات الأجنبية غير الحكومية تفوق المساعدات الأجنبية الحكومية ومع ذلك تبقى المـساعدات الأجنبية حيوية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية لأنها تشكل أكثر مـن 60% من الدخل القومي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد تـصل إيـرادات بعـض منظمات المجتمع المدني إلى أكثر من 78% من المساعدات الأجنبية فـي حـين شـهدنا تراجعـا ملحوظا في التمويل المحلي لهذه المنظمات، وأما بالنسبة للأنشطة التي تمارسها هذه المنظمات فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع السياسية، فقد بينت الدراسة أن المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان تلقت مساعدات أجنبية بنسبة 30% بينما المنظمات التي تعمل في الخدمات الاجتماعية تلقت مساعدات بنسبة 26% في حين تلقت المنظمات التي تعمل في المجال الاقتصادي مساعدات بنـسبة 22% والتي تعمل في الأعمال الخيرية نسبة 9%، وأوضحت نتائج الدراسة أن معظـم منظمـات المجتمع المدني تتمركز في وسط الضفة الغربية في حين تنفق 40% من مواردها علـى المنـاطق الريفية وبذلك ساهمت في تحقيق نجاحات باهرة أدت إلى ايجاد قطاع أهلي فعال يساهم فـي بنـاء المجتمع وتطوير مؤسسات المجتمع المدني.

- مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت (2004): دراسـة بعنـوان "دور مؤسـسات المجتمـع المدني في إعادة بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني " هدفت الدراسة إلى معرفة وجهات نظـر المواطنين للدور الذي تؤديه المنظمات الأهلية والتعرف على التفاوت بين هذه المنظمات فيما يخص رؤيتها وأولوياتها وأهدافها ومن أهم نتائج الدراسة محاولة الـسلطة الوطنيـة الفلـسطينية احتـواء المنظمات الأهلية لتحديد الأولويات التنموية للشعب الفلسطيني، بينما يحمل المواطنـون العـاديون وجهات نظر متفاوتة بالنسبة للدور الذي تؤديه المنظمات الأهلية وذلـك حـسب طبيعـة البـرامج والخدمات التي تقدمها فضلا عن التمويل الذي تتلقاه هذه المنظمات دون أن ينعكس على المواطنين، كما بينت الدراسة أن بعض المنظمات تتمتع باستقلالية في علاقتها مع السلطة الوطنية الفلـسطينية وبعضها تتمتع بتجربة مهنية ومؤسسية أعمق من السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن أهم الاقتراحـات

والتوصيات التي خرجت بها الدراسة تأهيل المنظمات بإعادة مفهوم الشراكة والتلازم بين أهـداف المؤسسات وفلسفتها ورؤيتها وصياغة علاقة تلازمية بين العاملين والقضايا التي يعملون بها وذلـك للخروج من حالة الفردية إلى التنسيق والتشبيك وهذا يتطلب الحوار والشفافية مع الآخرين.

- نخلة (2004): دراسة بعنوان" أسطورة التنمية في فلـسطين ، الـدعم الـسياسي والمراوغـة المستديمة " تناولت الدراسة التنمية في الأراضي الفلسطينية من خلال التركيز على مؤسسة التعاون الفلسطينية والتي تعتبر من أهم مؤسسات الدعم الفلسطيني من خلال إنعاش الاقتـصاد الفلـسطيني بعيدا عن الاحتلال الإسرائيلي وتناولت أيضا دور الاتحاد الأوروبـي كأحـد الـداعمين الرئيـسين للفلسطينيين.

- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)(2003): دراسـة بعنـوان الاقتـصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية اشتملت الدراسة على المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني للقطاعات المختلفة وأثر هذه المساعدات على التنمية الاقتصادية في فلسطين وقد خلصت الدراسة أن الظروف السياسية السائدة في فلسطين تحـول دون الـسيطرة علـى المـوارد الاقتـصادية ، وأن النشاطات الاجتماعية والاقتصادية تأثرت بشكل كبير بالسياسات الإسرائيلية وكـذلك فـإن برنـامج الاستثمار للسلطة الوطنية الفلسطينية اعتمد على المساعدات الخارجية بنسبة 80% سواء من حيـث المشاريع العامة أو توفير الخدمات الأساسية، وتوصلت الدراسة إلا أن بعض الدول المانحة كثيرا ما تهدد بوقف مساعداتها كوسيلة للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية إرضاء للطرف الإسرائيلي ، وكذلك فإن التنافس الحاصل بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني أدى ذلك إلى قبول المساعدات بصيغها المطروحة مما قلل من فعاليتها ونتيجة لعدم توفر صيغة قانونيـة واضحة للدولة الفلسطينية تحظى باعتراف العديد من دول العالم أدى ذلك إلى تنفيذ المشاريع التـي تحبذها الدول المانحة إلا أنه في نفس الوقت ساهمت هذه المساعدات المقدمة من الدول المانحة فـي تخفيف الآثار السلبية للإغلاقات الإسرائيلية ، وقد أوضحت بضرورة توفر بيئة سياسـية مـستقرة حتى تكون المساعدات الدولية فعالة ، وضرورة انفتاح السوق الفلسطينية على أسواق المنطقة للتقليل من المساعدات الدولية.

- شلبي (2001): دراسة بعنوان "تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الـضفة الغربيـة وقطاع غزة" قدم الباحث في هذه الدراسة معلومات عن المنظمات غير الحكوميـة فـي فلـسطين ودورها وتمويلها وتأسيسها ودعمها إضافة إلى دورها في وضع الخطط التنموية للمجتمع الفلسطيني وتطوير إمكاناتها التنظيمية والإدارية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها ارتفاع نسبة المنظمات غير

الحكومية المسجلة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 35% وتوصل الباحث إلى نسب مختلفة للتمويل وكانت كالتالي : 46.8% تمويل خارجي و28.8 تمويل ذاتي و4.9 تمويل من السلطة الوطنية الفلسطينية و10.8 تمويل محلي و1.4 تمويل فلسطيني من الخط الأخضر و5.5 تمويل فلسطيني من الخارج و1.8 تمويل من مصادر أخرى.

- لدادوة؛ وآخرون (2001): دراسة بعنوان "علاقات المنظمات غير الحكومية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين " سعت الدراسة لمعرفة دور المنظمات غير الحكومية مع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين وتحديد طبيعة العلاقات فيما بينهم ، ومن أهم نتائج الدراسة غياب رؤية وطنية شاملة لدور المنظمات غير الحكومية وتراجعها بتراجع الأحزاب والمؤسسات التابعة لها أصلا وتبعيتها للجهات المانحة ومن أهم المقترحات والتوصيات تقليص الآثار السلبية لعلاقة التبعية التي تربط المنظمات غير الحكومية والممولين واستعادة الدور العربي في التمويل ومطابقة احتياجات المنظمات مع حاجات المجتمع الفلسطيني .

- مقداد (2001): دراسة بعنوان "الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية " تناولت الدراسة عدم مقدرة الاقتصاد الفلسطيني تشغيل العمالة المتولدة فيه وتدهور الخدمات الاجتماعية والاعتماد على الموارد الخارجية والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي رغم وجود المساعدات من الدول المانحة، ومن أهم نتائج الدراسة غياب الرؤية الوطنية الشاملة لدور المنظمات غير الحكومية وتداخل أعمالها بشكل واضح وضعف العلاقة بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان وتطبيق القانون ومن أهم المقترحات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة تقليص الآثار السلبية لعلاقة التبعية التي تربط المنظمات غير الحكومية مع الممولين واستعادة التمويل العربي وتطبيق قانون المنظمات الأهلية وتفعيل دور البلديات والمجالس المحلية والوزارات الفلسطينية ومطابقة احتياجات المنظمات غير الحكومية مع احتياجات المجتمع الفلسطيني.

2.3.2 الدراسات الأجنبية :

- Jarret , Sullivan ,Watkins (2005) دراسة بعنوان" تطور التنمية الاجتماعية من خلال المشاركة في تنظيم برامج الشباب" تناولت هذه الدراسة برامج المؤسسات الشبابية التي تخدم الشباب والمجتمع من خلال الدمج المجتمعي الذي يؤدي إلى التنمية الاجتماعية، وقد أسهبت هذه الدراسة في الحديث عن كيفية حدوث التنمية الاجتماعية وتأثيرها على الطاقات الشابة، ومن خلال البرامج

الشبابية تم تحديد العلاقة بين المجتمع والشباب والتي مرت بمراحل متعددة أثناء تنفيـذ النـشاطات الشبابية لتصل إلى التنمية الاجتماعية والتطوير المجتمعي.

- Sinokrot (2005) : دراسة بعنوان " دور المؤسسات الأهلية في المجتمع الفلسطيني " تناولت الدراسة دور المؤسسات الأهلية في المجتمع الفلسطيني فـي كافـة منـاحي الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصادية والخدماتية مما أثار المنظمات الأجنبية والتي بدورها أبدت رغبتها فـي التعامـل مـع النشاطات والبرامج التي تقدمها المؤسسات غير الحكومية ومن المواضيع البارزة في هذه الدراسـة أنها تناولت الوضع الداخلي والخارجي للمؤسسات غير الحكومية وكذلك علاقتها بالسلطة الوطنيـة الفلسطينية والجهات المانحة والمؤسسات غير الحكومية الأخرى المحلية والأجنبية وبينت الدراسـة كيفية التعاطي مع المفاهيم العصرية الجديدة ذات العلاقة بالديمقراطية وحقوق الانسان.

- Mari (2006) : دراسة بعنوان "البرامج الخدماتية للتجمعات القروية الواقعـة حـول مدينـة القدس" تناولت هذه الدراسة التجمعات القروية الواقعة حول مدينة القدس، والتي تتعرض منذ بدايـة الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 لهجمة شرسة من الحصار والمضايقات وهدم المنازل، وذلك بهدف طرد السكان الأصليين من أراضيهم ومصادرتها لصالح التوسع الاستيطاني؛ وتمثل ذلـك بحرمـان التجمعات السكانية من كافة البرامج الخدماتية التي تشكل البنية التحتية، وكذلك اسـتهدفت سـلطات الاحتلال أية عملية لاستغلال الموارد الاقتصادية مما حال دون الاستفادة من موارد هذه التجمعـات في بناء قدراتها وسد احتياجاتها وتزيز مكانتها الاجتماعية والسياسية.

4.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة تبين أن موضوع التنميـة نـال اهتمام العديد من الباحثين الذين درسوا التنمية من جوانبها المختلفة فتقرير البنك الدولي فـي عـام (2006) تحدث عن تراجع الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتشويش التوجهات التنموية في الأراضي الفلسطينية؛ نتيجة للممارسات الإسرائيلية، وتدهور الأوضاع السياسية؛ مما أدى إلى تراجع البرامج التنموية، مما حذا بالسلطة الوطنية الفلسطينية إلى اتخاذ بعض التدابير، ولكنها لم ترق إلى مـستوى استدامة المشاريع والبرامج التنموية.

وبين عياش في دراسته، مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على البرامج التي تنفذها وكالة الغـوث ومدى انسجامها مع المعايير الدولية، وأوضحت دراسة مركز التطوير للمؤسسات الأهلية أن أوروبا

هي أكبر المانحين للسلطة والمنظمات غير الحكومية، وأن المساعدات التي تلقتها منظمات المجتمع المدني تختلف باختلاف الأوضاع السياسية، وأن مجمل المؤسسات التي شاركت في النشاطات التنموية أكثر من المؤسسات التي شاركت في الأنشطة الإغاثية، وتميزت الدراسة بأنها بينت أن مساعدات الدول العربية تناقصت مقارنة مع المساعدات الأجنبية، وأن النشاطات التي تمارسها المنظمات غير الحكومية مرتبطة أيضا بالأوضاع السياسية، فعلى سبيل المثال تلقى مجال حقوق الإنسان مساعدات أجنبية أكبر من مجال الخدمات الاجتماعية، في حين تلقى المجال الاقتصادي نسبة قليلة مقارنة مع حقوق الإنسان.

وأشار مركز دراسات التنمية في دراسته، إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمع المحلي وتمكين الإنسان الفلسطيني، وتميزت الدراسة بأنها بينت التفاوت الملحوظ بين مؤسسات المجتمع المدني في تحديدها للأولويات التنموية للشعب الفلسطيني، من خلال البرامج والمشاريع التي تنفذها فضلا عن التمويل الذي تتلقاه هذه المؤسسات دون أن ينعكس ذلك على حياة المواطنين. وفي دراسة نخلة، التي تحدثت عن أسطورة التنمية في فلسطين، وذلك من خلال التركيز على مؤسسة التعاون الفلسطينية، التي تعتبر من أهم مؤسسات الدعم الفلسطيني، والتركيز على الاتحاد الأوروبي كأحد الداعمين الرئيسين للفلسطينيين.

أما دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني، التي تناولت المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وأثر هذه المساعدات على التنمية الاقتصادية في فلسطين، تميزت هذه الدراسة بأنها أوضحت أن الظروف السياسية السائدة في فلسطين أثرت على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك فإن بعض الدول المانحة كثيرا ما تهدد بوقف المساعدات المالية كوسيلة للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية إرضاء للطرف الإسرائيلي.

وتحدث شلبي في دراسته عن دور المنظمات غير الحكومية في وضع الخطط التمويلية للمجتمع الفلسطيني، وعن دورها في تطوير إمكاناتها التنظيمية والإدارية، وتميزت هذه الدراسة بتوضيح نسب التمويل التي تلقتها المنظمات غير الحكومية من مصادرها المختلفة.

وسعت دراسة لدادوة، إلى معرفة طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة والمانحين من جهة أخرى، وتميزت الدراسة بدعوتها إلى مطابقة احتياجات المنظمات غير الحكومية مع حاجات المجتمع الفلسطيني، واستعادة الدور العربي في التمويل وتقليص الآثار السلبية لعلاقة التبعية التي تربط المنظمات غير الحكومية بالممولين.

وتناولت دراسة مقداد، الاقتصاد الفلسطيني وعدم مقدرته على تشغيل العمالة المتولـدة، وتـدهور الخدمات الاجتماعية، والاعتماد على الموارد الخارجية والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، رغم وجـود المساعدات من الدول المانحة، وتميزت الدراسة بدعوتها إلى تقليص الآثار السلبية لعلاقـة التبعيـة التي تربط المنظمات غير الحكومية مع الممولين، واسـتعادة التمويـل العربـي وتطبيـق قـانون المنظمات الأهلية ومطابقة احتياجات المنظمات غير الحكومية مع احتياجات المجتمع الفلسطيني.

من هنا تأتي هذه الدراسة من أجل التعرف على واقع التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية والهالة التي أحيطت بها، وتوضيح دور المنظمات الأجنبية في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال البرامج والمشاريع المنفذة ومدى انسجامها مع واقع المواطنين، والابتعاد عن التقارير التـي تبين مدى الإنجازات التي قامت بها المنظمات الأجنبية وبيان مدى رضا المواطنين عنهـا لتـسهيل الحصول على التمويل.

ويتضح من خلال البرامج والمشاريع المنفذة من قبل المنظمات الأجنبية، أن هناك تشابها كبيرا في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المنظمات، كما أن آليات التنفيذ لا تختلف مـن منظمـة إلـى أخرى ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أنها تندرج ضمن مساعدات دولية مقدمة للفلسطينيين الهـدف منها تخفيف الضائقة المالية على المجتمع الفلسطيني.

وتحدثت الدراسات الأجنبية عن عمل المؤسسات غير الحكومية وعن الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التأثير على سلوك الأفراد لخلق التنمية الاجتماعية ، فقد شددت دراسة Jarret (2005) على أهمية الدمج الاجتماعي من خلال العلاقة الجيدة مع المجتمع والشباب وهذا بدوره يجعل الأفراد حسب رأي الباحث أكثر فاعلية في المجتمع وذلك من خلال تزويدهم بالموارد والمعلومات الهامة التي تجعلهم ذوو فاعلية في المجتمع مما يساهم في تنمية المجتمع والنهوض في الأفراد إلى مستوى يستطيعون من خلاله سد حاجاتهم الاجتماعية في المحيط الذي يعيشون فيه.

وتناول Sinokrot (2005) في دراسته دور المؤسسات غير الحكومية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية، وأثار ذلك اهتمام المؤسسات الأجنبية والتي ابدت رغبتها في التعامل مع برامج ونشاطات المؤسسات غير الحكومية وفي رأي الباحث أن مثل هذه الدراسات يقدم بيانات واقعية تستند إلى البحث العلمي والذي يبين العلاقات الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات

كذلك تناول المفاهيم العصرية الجديدة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان هذا بدوره يعبر عن مدى ارتباط التنمية الاجتماعية بالاهداف الانسانية.

وفي دراسة Mari (2006) التي تناولت فيها التجمعات القروية الواقعة حول مدينة القدس، والتـي تتعرض منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 لهجمة شرسة من الحصار والمضايقات وهـدم المنازل، وذلك بهدف طرد السكان الأصليين من أراضيهم ومصادرتها لصالح التوسع الاسـتيطاني، ويرى الباحث أن حرمان التجمعات السكانية من كافة البرامج الخدماتية التي بدورها تشكل البنيـة التحتية للمناطق الريفية المهمشة، وما يرافق ذلك من استهداف سلطات الاحتلال لأية عملية استغلال للموارد الاقتصادية وهذا كله يحول دون الاستفادة من موارد هذه التجمعات في بناء قدراتها وسـد احتياجاتها لتعزيز مكانتها الاجتماعية والسياسية، ولكي تتحقق التنمية الاجتماعية لا بد مـن تـوفير مطالب الحياة الأساسية من رعاية صحية وفرص عمل وتأمين مسكن وغير ذلك من الحقوق التـي أقرتها المواثيق الدولية.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

1.3. مقدمة

تتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، لمناسبته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم على التحليل المنطقي، واستنباط الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث، إضافة إلى ذلك قام الباحث بالرجوع إلى المراجع والكتب والمدونات من خلال زيارة المكتبات والمواقع الإلكترونية والمنظمات ذات العلاقة وعلاوة على ذلك زيارة وزارة الداخلية ووزارة التخطيط الفلسطينيتين لجمع المعلومات الهامة حول موضوع الدراسة والتعرف على واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين عامة ومحافظات شمال الضفة الغربية خاصة، ومن ثم قام الباحث ببناء محاور الاستبانة بفقراتها المختلفة للتعرف على دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية بشكل واقعي وحقيقي.

2.3. اجراءات الدراسة:

إجراءات الدراسة المختلفة من مراجعة للأدبيات السابقة، ومرورا بتصميم الأداة، وفحص صدقها وثباتها وتوزيعها وجمعها وفرزها، وتحليل البيانات، وإدخالها على برنامج spss، وتحليل التكرارات والمتوسطات الحسابية واختبارات التباين الأحادي وعرضها بجداول واشكال، ووصولا إلى النتائج، واستخلاص الاستنتاجات والتوصيات .

وإجراءات الدراسة المختلفة يعرضها الشكل التالي:

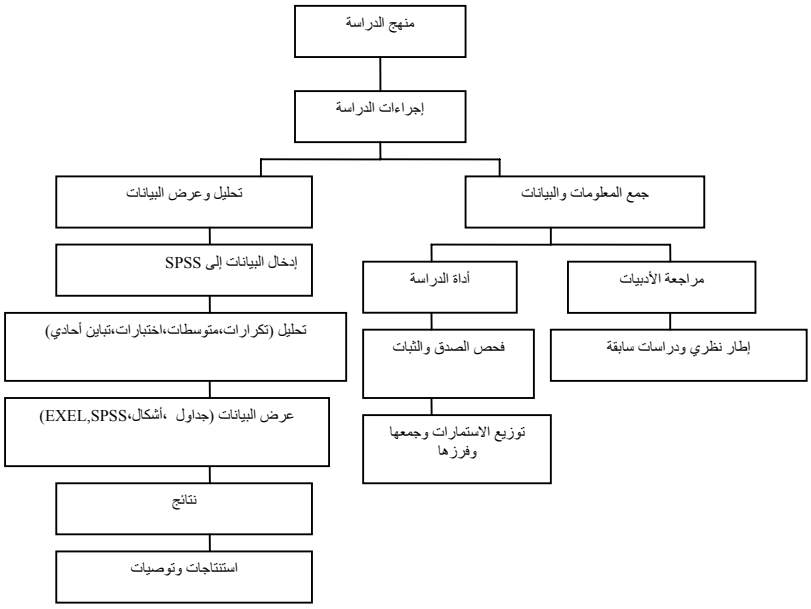

شكل 1.3: منهجية الدراسة وأدواتها ومراحل إعدادها.

3.3. أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية الاستبيان بفقراته المغلقة والمفتوحة، حيث تكون الاستبيان من أربعة أقسام:

- الأول: يتكون من ست فقرات تتناول البيانات الديمغرافية العامة عن المبحوثين.
- الثاني: يتكون من خمس وخمسين فقرة موزعة على ثلاثة محاور والجدول (1.3) يبين توزيع العبارات على المحاور.
- الثالث: يتكون من ستين فقرة موزعة على خمسة عشر قطاعاً والجدول (2.3) يبين توزيع العبارات على القطاعات.
- الرابع: يتكون من أربع فقرات مفتوحة.

وقد اعتمد الباحث سلم الإجابات من خمس درجات حسب سلم ليكرت وهي:(كبيرة جـدا، كبيـرة، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً).

جدول 1.3: يبين توزيع عبارات القسم الثاني من الاستبانة على محاورها الرئيسية.

المحور	عدد العبارات
الإطار التنظيمي	11
الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية	13
البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية	31

جدول 2.3: يبين توزيع فقرات القسم الثالث من الاستبانة على القطاعات الرئيسية.

القطاع	عدد الفقرات
الزراعي	4
الصحي	4
التعليمي	4
الثقافي	4
حقوق الإنسان	4
البيئة	4
المرأة	4
الأطفال	4
الشباب والرياضة	4
ذوي الاحتياجات الخاصة	4
التطوير المؤسسي والتدريب	4
الدراسات والأبحاث	4
الإقراض والمشاريع الصغيرة	4
العمال	4
أخرى	4

4.4. صدق أداة الدراسة:

من أجل التحقق من صدق الأداة والارتقاء بمستوى مصداقيتها ولضمان تحقيقها للهدف الذي

وضعت من أجله تم مراجعتها وتحكيمها من مجموعة من الأكاديميين والمتخصصين وذوي الخبرة كما هو مبين بالملحق(1.3)، حيث قام المحكمون بمراجعة عبارات الاستبيان، وإزالة اللبس منهـا، وقد كان لملاحظاتهم أثرا ايجابيا في تطوير وتحسين الاستبيان ووضعه في صورته النهائية.

5.3. ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقتين أولاهما احتساب معامل ارتباط بيرسون للاختبار وإعادة الاختبار، وثانيهما احتساب معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، نتائج كلا الاختبارين يلخصهما الجدول:(3.3) و(4.3) و(5.3) و(6.3)

جدول 3.3: نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمـصفوفة ارتبـاط كامـل الاستبانة، وكل محور من محاور الاستبانة على حدى.(لمحاور السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية).

الرقم	المحاور	قيمة ر	مستوى الدلالة الإحصائية
1	محور الإطار التنظيمي	0.597	0.000
2	محور الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية	0.794	0.000
3	محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية	0.928	0.000
	الدرجة الكلية	0.794	0.000

يتضح من خلال نتائج الجدول الموضحة أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لكامـل الاسـتبانة جاءت (0.794) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، ولمحاور الاستبانة تراوحت قيمـة المعامـل بين (0.928 و 0.597) وبدلالات إحصائية تراوحت بين (0.000 و 0.000). وهـذا يبـين أن جميع الدلالات الإحصائية جاءت أقل من 0.05 وعليه ترفض فرضية عدم ثبات الاستبانة كاملـة، وعدم ثباتها على مستوى المحاور، ونتيجة لذلك اعتبرت الاستبانة ثابتة وتم توزيعها علـى كامـل المبحوثين.

جدول 4.3: نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمـصفوفة ارتبـاط كامـل الاستبانة، وكل محور من محاور الاستبانة على حدى.(نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة)

الرقم	المحاور	قيمة ر	مستوى الدلالة الإحصائية
1	القطاع الزراعي	0.603	0.000
2	القطاع الصحي	0.644	0.000
3	القطاع التعليمي	0.673	0.000
4	القطاع الثقافي	0.737	0.000
5	قطاع حقوق الإنسان	0.631	0.000
6	قطاع البيئة	0.465	0.000
7	قطاع المرأة	0.527	0.000
8	قطاع الأطفال	0.723	0.000
9	قطاع الشباب والرياضة	0.659	0.000
10	قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة	0.680	0.000
11	قطاع التطوير المؤسسي والتدريب	0.663	0.000
12	قطاع الدراسات والأبحاث	0.505	0.000
13	قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة	0.600	0.000
14	قطاع العمال	0.668	0.000
15	قطاعات أخرى	0.675	0.000
	الدرجة الكلية	0.680	0.000

يتضح من خلال نتائج الجدول الموضحة أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لكامـل الاسـتبانة جاءت (0.680) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، ولمحاور الاستبانة تراوحت قيمـة المعامـل بين (0.737 و 0.465) وبدلالات إحصائية تراوحت بين (0.000 و 0.000). وهـذا يبـين أن جميع الدلالات الإحصائية جاءت أقل من 0.05.

وعليه ترفض فرضية عدم ثبات الاستبانة كاملة، وعدم ثباتها على مستوى المحاور، ونتيجة لـذلك اعتبرت الاستبانة ثابتة وتم توزيعها على كامل المبحوثين.

جدول 5.3: يبين الجدول نتائج اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (لمحاور السياسات التنموية).

الرقم	المحاور	كرومباخ ألفا
1	محور الإطار التنظيمي	%65.4
2	محور الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية	%70.2
3	محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية	%79.1
	الدرجة الكلية للمحاور	%85.3
	الدرجة الكلية لكامل فقرات الاستبانة	%96.0

تشير النتائج الموجودة إلى أن درجة الاتساق الداخلي للدرجة الكلية للدراسة " دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية" قد وصلت ل 96.0 % وهي درجة مرتفعة جدا تدل على وجود اتساق داخلي مرتفع جدا لهذا تم توزيع الاستمارة على كامل المبحوثين ، كما أن الدرجة الكلية لمحاور السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية وصلت 85.3% وهي درجة عالية جدا."

جدول 6.3: يبين الجدول نتائج اختبار الاتساق الداخلي كرومباخ ألفا (لقطاعات المنظمات الأجنبية)

الرقم	المحاور	كرومباخ ألفا
10	قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة	%95.6
11	قطاع التطوير المؤسسي والتدريب	%95.2
1	القطاع الزراعي	%94.7
15	قطاعات أخرى /	%94.7
3	القطاع التعليمي	%94.3
7	قطاع المرأة	%94.1
13	قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة	%94.1
5	قطاع حقوق الإنسان	%93.9
2	القطاع الصحي	%93.3
6	قطاع البيئة	%92.8
8	قطاع الأطفال	%92.7
9	قطاع الشباب والرياضة	%91.9
4	القطاع الثقافي	%90.8
12	قطاع الدراسات والأبحاث	%90.2
14	قطاع العمال	%88.2
	الدرجة الكلية	%96.6

توضح النتائج الموجودة إلى أن درجة الاتساق الداخلي للدرجة الكلية للدراسة "نشاطات المنظمـات الأجنبية في القطاعات المختلفة "قد وصلت ل 96.6 % وهي درجة مرتفعة جدا تدل على وجـود اتساق داخلي مرتفع جدا لهذا تم توزيع الاستمارة على كامل المبحوثين، وجاء أعلى المجاور رقـم (10) قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة وصلت 95.6% في المقابل ادني المحاور رقـم (14) قطاع العمال حيث وصلت النسبة 88.2% وهي درجة عالية جدا.

6.3. المعالجة الإحصائية:

استخدم في التحليل الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد اعتمد الباحث في التحليـل على الإحصاء الوصفي؛ والذي تمثل فـي المتوسـطات الحـسابية، والتكـرارات، والانحرافـات المعيارية، والنسب المئوية، واختبارات (t-test) لمعرفة الفروقـات فـي المتوسـطات الحـسابية للمتغيرات ذات المعيارين كالجنس مثلا، والتباين الأحادي (one way anova)، لمعرفة الفروقات في المتوسطات الحسابية للمتغيرات التي تحتوي على أكثر من متغير كالتحصيل العلمي.

7.3. حدود الدراسة:

تتلخص الحدود الزمنية والمكانية والبشرية فيما يأتي:

- حدود مكانية : تمثلت في محافظات شمال الضفة الغربية التـي عملـت فيهـا المنظمـات الأجنبية في مجال التنمية الاجتماعية(نابلس، جنين، طولكرم ،قلقيلية، سلفيت ،طوباس).
- حدود زمنية: امتدت الدراسة من شهر شباط 2010 حتى حزيران 2011.
- حدود بشرية: تمثلت في العاملين في المنظمات الأجنبية مدير عام،مدير ،موظـف إداري، موظف ميداني.

8.3 محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة بمجموعة المؤشرات في المجالات المختلفة التي تم بحثها من خلال الأسئلة التي تناولتها الاستبانة لتقييم دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظـات شـمال الضفة الغربية، وكانت كالتالي :

- الإطار التنظيمي للمنظمات الأجنبية: (الأهداف، النظام الأساسي، الميزانية، الخط ط، التقارير، الرؤية، الرسالة) .
- الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية: (الإجراءات القانونية، التوظيف، الرقابة، التسجيل)
- البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية: (التنمية الاجتماعية، البرامج، الخدمات،التدريب، الشراكات، التشبيك،التنسيق).
- نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاعات: (الزراعة، الصحة، التعليم، حقوق الإنسان، الثقافة، البيئة، المرأة، الأطفال، الشباب والرياضة، ذوي الاحتياجات الخاصة، التطوير المؤسسي).
- التداخل والتقاطع في عمل المنظمات الأجنبية، فكان من الصعب على الباحث التحديد الواضح للمنظمات الأجنبية العاملة في التنمية الاجتماعية، فمنها ما ينشط في نفس المجال ومنها ما ينشط في مجالات متعددة، فكان لا بد من معرفة أهداف هذه المنظمات ونشاطاتها ورأي وانطباع الفئة المستهدفة لتقييم أدائها.

9.3. الصعوبات التي واجهة الباحث:

- الصعوبة البالغة في تحديد مواعيد دقيقة مع الأشخاص ممثلي المنظمات الأجنبية المشمولة بالعينة .
- الصعوبة في تحديد عناوين بعض المنظمات المستهدفة خاصة تلك التي استقرت في منطقة القدس.
- عدم إفصاح بعض المنظمات الأجنبية عن الميزانيات التي تتناغم مع البرامج والمشاريع المنفذة.
- ارتباط مشكلة الدراسة بالمجال التخصصي.
- ارتباط المشكلة بالمجال البيئي والاجتماعي .
- تحديد مصطلحات الدراسة وتعريفها إجرائياً.

10.3. مجتمع الدراسة:

في ظل التنوع الذي يميز عمل المنظمات الأجنبية(NGOs) في فلسطين، والمتمثل في (التعليم، الصحة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الأبحاث، وغيرها)، فقد تم اختيار المنظمات الأجنبية العاملة

في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، من خلال التركيز على دورها في بنـاء المجتمع المدني، ويتكون مجتمع الدراسة من المنظمات الأجنبية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددها 36 منظمة مسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية، وتم التركيز في الدراسة على المنظمات الأجنبية التي تركت أثرا فاعلا في التنمية الاجتماعية، مـن خلال البرامج والمشاريع التي تنفذها وعددها 28 منظمة، واستثناء المنظمات الأجنبية التي عملـت في محافظات شمال الضفة الغربية لفترة وجيزة، ونفذت بعض المشاريع التدريبية البسيطة والتي لم تترك أثرا فاعلا، وانتقلت إلى مناطق أخرى أو تم ترخيصها حديثا في وزارة الداخلية للعمـل فـي محافظات شمال الضفة الغربية، وتم استثناء المنظمات الأجنبية التي تعمل فـي محافظـات شـمال الضفة الغربية دون ترخيص من وزارة الداخلية.

11.3. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة حصصية، من المنظمات الأجنبية (NGOs) العاملة فـي التنميـة الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، وعددها (28) منظمة، والمسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية، والتي تركت أثرا فاعلا في التنمية الاجتماعية باستدامة برامجها ومشاريعها في التنميـة الاجتماعية، وللحصول على البيانات اللازمة باستخدام الاستبانة شملت العينة المدير العام أو المدير والموظف الإداري والموظف الميداني لكل منظمة شملتها العينة.

12.3 خصائص عينة الدراسة:

إن خصائص المبحوثين كما يبينها ملحق (1.3)، بينت من خلال مجموعة من الأسئلة التي تناولهـا الجزء الأول من الاستبانة؛ حيث تركزت حول الجنس، العمر، المؤهل العلمـي، مكـان الـسكن، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة.

وفيما يخص جنس المبحوثين؛ نجد أن نسبة الذكور مساوية تقريبا لنسبة الإناث وعددهم 43 أي مـا نسبته 51% وعدد الإناث 41 أي ما نسبته 49%.

ويعزى ذلك حسب رأي الباحث إلى أن المنظمات الأجنبية تهـتم بـالمرأة بـشكل كبيـر وتنـادي بمساواتها مع الذكور وتسعى في برامجها لتفعيل الجندرة في المجتمع الفلـسطيني وذلـك لتحقيـق المساواة بين الرجل والمرأة في الأعمال التطوعية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

والشكل التالي يوضح نسبة الذكور إلى نسبة الإناث:

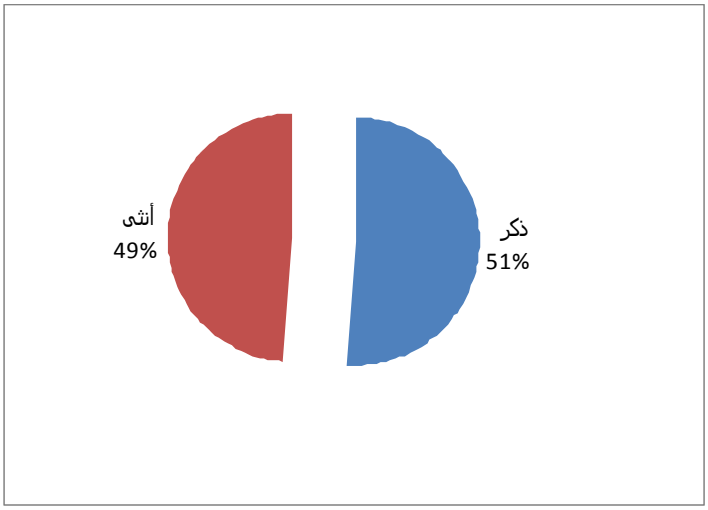

شكل 2.3 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

أما فيما يتعلق بأعمار المبحوثين؛ فنجد من خلال الشكل (2.3) أن أعلى النسب حصلت عليها الفئة العمرية من 31-40 بما نسبته 42% تليها الفئة العمرية 41-50% بما نسبته 29% ومن ثم الفئة العمرية أقل من 30 عاما أي ما نسبته 27% وحصلت الفئة العمرية 51 عاما فما فوق على أقل النسب وذلك 2% من مجموع المبحوثين، ويعزى ذلك حسب رأي الباحث إلى أن المنظمات الأجنبية بدأت تتدفق إلى الأراضي الفلسطينية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

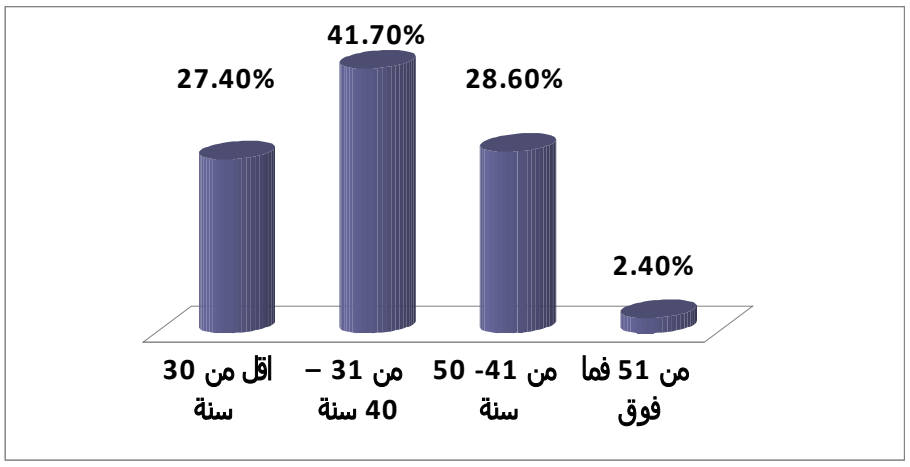

شكل 3.3: توزيع أفراد العينة حسب العمر

أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي؛ كما يبينه الشكل (3.3) أن النسبة الأعلى كانت لحملة البكـالوريوس حيث كانت نسبتهم 67% ثم جاء بعدها من هم في مستوى الدراسات العليا حيـث كانـت نـسبتهم 19% أما الدبلوم المتوسط فكانت نسبتهم 12% وأخيرا ما نسبتهم 2% من هم في الثانويـة العامـة فما دون، ويعزى ذلك حسب رأي الباحث إلى أن المنظمات الأجنبية تحدد معـاييرا تطبقهـا فـي توظيف الأفراد الفاعلين في المجتمع .

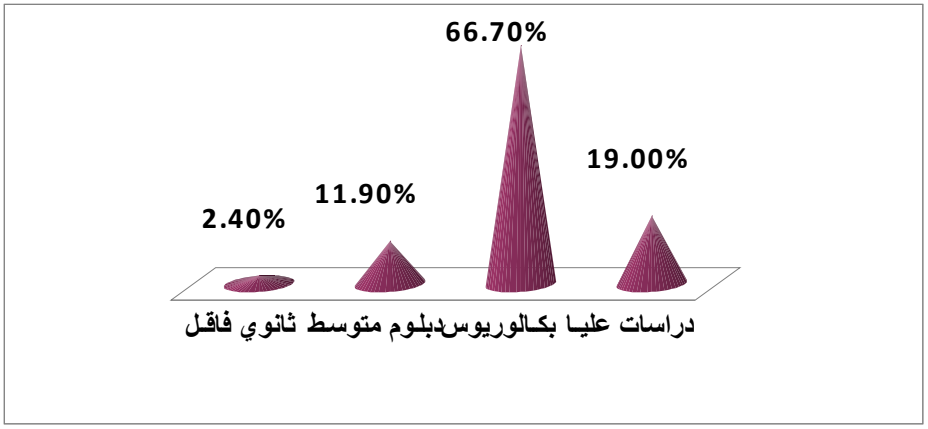

شكل 4.3: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

وفيما يتعلق بمكان السكن؛ كما يبينه الشكل (4.3) نجد أن النسبة الأعلـى مـن المبحـوثين 49% يسكنون في المدينة، وما نسبتهم 29% يسكنون في القرية، أما المخـيم فنـسبتهم 18%، وأخيـرا المناطق الريفية نسبتهم 6%، ويعزى ذلك حسب رأي الباحث إلى أن المنظمات الأجنبية تتخذ مـن المدن مراكز لها وبالتالي فإن موظفيها يكونون من المناطق القريبة منها.

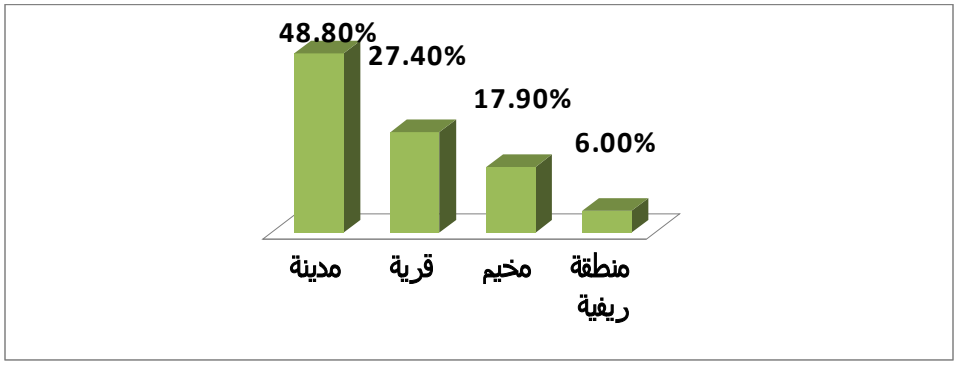

شكل 5.3: توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي؛ حسب ما يبينه الشكل (5.3) أن أعلى النسب حصل عليها الموظف الإداري 33% يليه مدير المنظمة بنسبة 31% ومن ثم كل من الموظف الميداني بنسبة 28% والمدير العام بنسبة 8% .

ويعزى ذلك حسب رأي الباحث إلى أن الموظف الإداري يتواجد في المنظمة باستمرار وكذلك المدير والموظف الميداني بينما المدير العام لا نستطيع الوصول إليه لتعبئة الاستبانة لانشغاله في الاجتماعات والسفر والمؤتمرات وغيرها والموظف الإداري يتعامل مع الموظفين دائما وطبيعة عمله تحتم عليه التواجد في المنظمة.

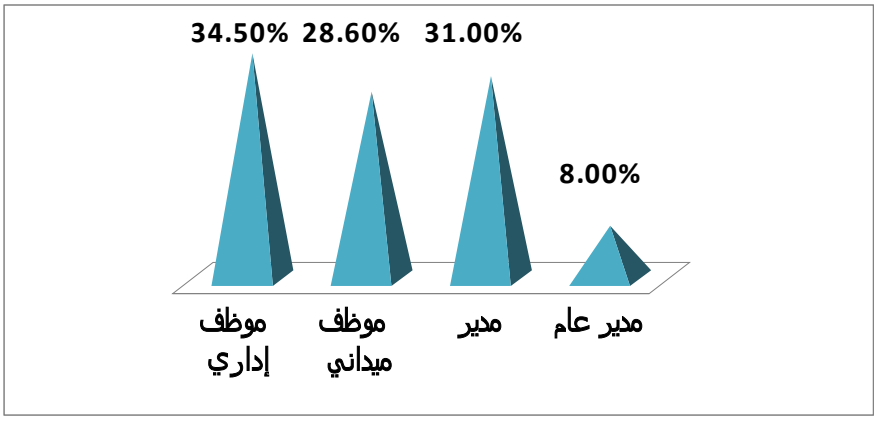

شكل 6.3: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة؛ كما يبينه الشكل (6.3) نجد أن أعلى النسب حصلت عليها الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 43% تليها الفئة من 13-19 سنة ونسبتهم 28% ومن ثم الفئة من 6-12 ونسبتهم 25% وحصلت الفئة الأكثر من 20 سنة على نسبة 4%.

ويعزى ذلك حسب رأي الباحث إلى حداثة المنظمات الأجنبية التي تدفقت إلى الأراضي الفلسطينية في الآونة الأخيرة وانخراط الخريجين ممن يحملون المؤهلات العلمية في مراكزها إضافة إلى الأوضاع التي بدأت تستقر تدريجيا في الأراضي الفلسطينية وتوجه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مأسسة الدوائر المنظمات الحكومية وغير الحكومية وهذه الأمور شجعت المنظمات الأجنبية للعمل داخل الأراضي الفلسطينية وتنفيذ البرامج والنشاطات التنموية والاجتماعية المختلفة والتي استهدفت

شريحة واسعة من الفئات المهمشة بغية رفع كفاءة الأفراد في المجتمع لتحقيق التنميـة الاجتماعيـة والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

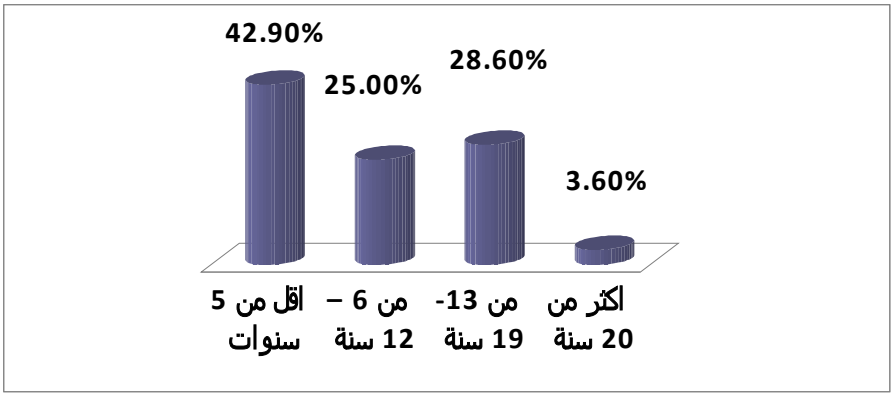

شكل 7.3: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

1.4. مقدمة

يتناول هذا الفصل نتائج تحليل بيانات الدراسة وفحص الفرضيات وتحليل البيانات المستخلصة لاستبانه الدراسة، بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفحص تساؤلات الدراسة وفرضياتها.ولتسهيل تحليل بيانات الدراسة تم عرض النتائج إحصائياً، ومعالجتها وصفاً وتحليلاً، وتم اعتماد المفتاح في جدول (1.4) التالي لتحديد درجة الفقرات، من خلال المتوسطات الحسابية، وتم تحويلها إلى نسب مئوية بناء على مقياس ليكرت فكانت الدرجات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 1.4 : مفتاح تحديد درجة الفقرات من خلال المتوسطات الحسابية والنسب المئوية

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي	النسبة المؤوية
منخفضة جداً	اقل من 2.5	%50
منخفضة	2.99-2.51	%59.9-50
متوسطة	3.5-3	%69.9-60
عالية	3.99-3.51	%79.9-70
عالية جداً	4 فأكثر	%80

2.4. محاور السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية:

في إطار إجابة الدراسة على محاور السياسات التنموية الثلاث التي تحكم عمل المنظمات الأجنبيـة في التنمية الاجتماعية، جاءت نتائج الاستبيان كما يلي :

1.2.4. الإطار التنظيمي للمنظمات الأجنبية:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالمحور الأول: الإطار التنظيمي للمنظمات الأجنبية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول 2.4 : المحور الأول: محور الإطار التنظيمي للمنظمات الأجنبية

الرقم	الفقرة	المتوسـط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
B9	تعتمد المنظمات الأجنبية في موازنتها علـى التمويـل الخارجي	4.14	0.83	كبيرة
B1	تعمل المنظمات الأجنبية على توفير وثائق واضحة حول أهدافها	4.13	0.69	كبيرة
B7	تنشر المنظمات الأجنبية تقارير دورية حول النـشاطات التي تنفذها	3.91	0.62	كبيرة
B2	توفر المنظمات الأجنبية معلومات عامة حول نظامهـا الأساسي	3.75	0.89	كبيرة
B8	تراعي المنظمات الأجنبية الإجراءات القانونيـة التـي وضعتها السلطة لدى ممارستها للأنشطة المختلفة	3.61	0.94	متوسطة
B5	تنسق المنظمات الأجنبية برامجها مع الفئات المستهدفة	3.46	1.02	كبيرة
B3	تقدم المنظمات الأجنبيـة معلومـات واضـحة حـول ميزانيتها	3.45	0.93	متوسطة
B11	تفتح المنظمات الأجنبية حسابات مصرفية لها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية	3.45	1.18	متوسطة
B6	يوجد لدى المواطنين معرفة بـالبرامج التـي تقـدمها المنظمات الأجنبية	3.27	0.89	متوسطة
B4	تقوم المنظمات الأجنبية بإشراك المواطنين في صـياغة خططها التنموية	3.26	0.99	كبيرة
B10	تقوم المنظمات الأجنبية بتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها لوزارة الداخلية	3.19	0.98	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.60	0.40	

يتبين لنا من خلال البيانات الموجودة في الجدول (2.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور الإطار التنظيمي وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.60 وانحراف معياري 0.40 وهي درجة عالية، وجاءت أعلى فقرة رقم (9) وهي " تعتمد المنظمات الأجنبية في موازنتها على التمويل الخارجي" بمتوسط حسابي بلغ 4.14 وانحراف معياري 0.83 وهي درجة عالية جدا، ثم الفقرة رقم (1) والتي تضمنت " تعمل المنظمات الأجنبية على توفير وثائق واضحة حول أهدافها " والتي وصلت إلى متوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري 0.69 وهي أيضا درجة عالية جدا.

وهذا يدل على أن المنظمات الأجنبية عالية التنظيم لأنها تتبع إداريا إلى بلدها الأم وأنها لا تخرج عن النطاق المحلي إلا في حال تميزها من الناحية التنظيمية والإدارية، وفي نفس الوقت تعتمد على التمويل الخارجي في تنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات المختلفة ضمن أهداف واضحة لتنفيذ خططها الاستراتيجية.

في المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (10) والتي تنص على "تقوم المنظمات الأجنبية بتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها لوزارة الداخلية " بمتوسط حسابي بلغ 3.19 وانحراف معياري 0.98 وهي درجة متوسطة، ثم الفقرة رقم (4) والتي تضمنت " تقوم المنظمات الأجنبية بإشراك المواطنين في صياغة خططها التنموية " والتي وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.26 وانحراف معياري 0.99 وهي درجة متوسطة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية لا تقوم بتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها لوزارة الداخلية بشكل دوري، في حين تقوم هذه المنظمات بالتنسيق مع الفئات المستهدفة ولا تقوم باشراك المواطنين في صياغة الخطط التنموية بالشكل المطلوب بل يتم ذلك عن طريق عقد مجموعة من اللقاءات والاجتماعات والتي لا تخرج في غالب الأحيان عن النقاش والاستفسارات التي تحيط بها عادة الهالة لتضخيم حجم العمل أو المشروع الذي سيتم تنفيذه في المستقبل.

2.2.4. الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالمحور الثاني: الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بالإطار الإداري والقانوني لهذه المنظمات:

جدول 3.4: المحور الثاني: محور الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
B23	تلعب الظروف الداخلية (الاجتماعية والسياسية) دورا مهما في إقامة العلاقات مع المنظمات الأجنبية	3.98	0.99	كبيرة
B17	تحدد المنظمات الأجنبية معايير تطبقها في توظيف الأفراد الفاعلين في المجتمع	3.83	0.77	كبيرة
B18	تضع المنظمات الأجنبية معايير يتم الاحتكام إليها عند تقديم الدعم المالي للمؤسسات المحلية .	3.77	1.03	كبيرة
B22	تساهم نظرة السلطة الوطنية الفلسطينية للمنظمات الأجنبية في استقطاب المشاريع التنموية	3.70	0.90	كبيرة
B14	تقوم المنظمات الأجنبية بنشر تقاريرها وأنشطتها على المواقع الالكترونية لإطلاع الجمهور عليها	3.63	0.90	كبيرة
B16	تحدد المنظمات الأجنبية المرجعية القانونية التي تحكم نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية	3.46	0.98	كبيرة
B21	تستطيع المنظمات الأجنبية أن تلعب دورا مهما في عملية التحديث والتنمية دون وجود مناخ قانوني .	3.44	1.11	كبيرة
B20	يقدم القانون الفلسطيني النظام لعمل الجمعيات امتيازات مالية للمنظمات الأجنبية مثل الإعفاءات الضريبية .	3.39	0.96	متوسطة
B24	تعتمد المنظمات الأجنبية التسجيل في الأراضي الفلسطينية من قبل مواطنين أجانب لا يحملون الجنسية الفلسطينية	3.28	1.05	كبيرة
B19	توجد قيود عملية مفروضة على قدرة المنظمات الأجنبية في إدخال الأموال إلى مناطق السلطة الفلسطينية .	3.07	1.08	كبيرة
B12	تخضع نشاطات المنظمات الأجنبية لديوان الرقابة الإدارية والمالية	3.03	0.91	متوسطة
B15	تخضع المنظمات الأجنبية لمتابعة ورقابة الجهات الفلسطينية المختصة .	2.95	1.12	متوسطة
B13	المؤسسات المحلية تراعي التزام المنظمات الأجنبية بالمتطلبات القانونية لممارسة أعمالها .	2.82	1.26	ضعيفة
	الدرجة الكلية	3.41	0.47	

يستدل من النتائج الموضحة في الجدول (3.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.41 وانحراف معياري0.47 وهي درجة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (23) والتي تنص على" تلعب الظروف الداخلية (الاجتماعية والسياسية) دورا مهما في إقامة العلاقات مع المنظمات الأجنبية "بمتوسط حسابي بلغ 3.98 وانحراف معياري 0.99 وهي درجة عالية، ثم الفقرة رقم (17) والتي تنص "تحدد المنظمات الأجنبية معاييرا تطبقها في توظيف الأفراد الفاعلين في المجتمع "بمتوسط حسابي بلغ 3.83 وانحراف معياري0.77 وهي أيضا درجة عالية، ويتبين من النتائج السابقة أن المنظمات الأجنبية تلتزم بالجانب الإداري والقانوني الذي يحكم الإطار الداخلي للمنظمات الأجنبية لكنها لا تلتزم بالقوانين التي تضعها وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية لأن معظمها يعمل في الأراضي الفلسطينية بناء على تفاهمات مع الجانب الفلسطيني ودون ترخيص من وزارة الداخلية، أما بالنسبة للظروف الداخلية الاجتماعية والسياسية لها دور كبير في استقطاب المنظمات الأجنبية لتفيذ البرامج والمشاريع، أما بالنسبة للتوظيف نلاحظ من خلال زيارة العديد من المنظمات الأجنبية أنها تتبع شروطا محددة للتوظيف وذلك من أجل الوصول إلى الفئات المجتمعية المستهدفة بالشكل المناسب، وفي المقابل فان أدنى فقرة رقم (13) والتي تنص "المؤسسات المحلية تراعي التزام المنظمات الأجنبية بالمتطلبات القانونية لممارسة أعمالها "بمتوسط حسابي بلغ 2.82 وانحراف معياري 1.26 وهي درجة منخفضة، ثم الفقرة رقم (15) والتي تنص على "تخضع المنظمات الأجنبية لمتابعة ورقابة الجهات الفلسطينية المختصة "بمتوسط حسابي بلغ 2.95 وانحراف معياري 1.12 وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المؤسسات المحلية تبحث دوما عن التمويل ولا تبدي اهتماما كبيرا بالجوانب القانونية لممارسة أعمالها، وكذلك فإن الكثير من المنظمات الأجنبية لا تخضع لمتابعة ورقابة الجهات الفلسطينية المختصة لأنها تعمل ضمن اتفاقيات عمل محددة وليست مسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية.

3.2.4. البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالمحور الثالث: البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية، والجدول التالي يوضح النتائج المتعلقة بالبرامج والسياسات لهذه المنظمات.

جدول 4.4: أ- المحور الثالث: محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
B39	يوجد لدى المنظمات الأجنبية برامج محددة تسعى إلـى تحقيقها	3.95	0.72	كبيرة
B49	تعتقد المنظمة الأجنبية أن لها تأثير إيجابي علـى بنـاء المجتمع الديمقراطي	3.85	0.83	كبيرة
B50	تعتقد المنظمات الأجنبية أن إقامة علاقات مـع الـسلطة الوطنية الفلسطينية ضرورية لبناء المجتمع الديمقراطي	3.80	0.76	كبيرة
B52	تقوم المنظمة الأجنبية بتطوير قدرات فريق العاملين فـي التنمية الاجتماعية	3.80	0.79	كبيرة
B53	تنظم المنظمة الأجنبية نشاطاتها وفق خطة اسـتراتيجية واضحة الأهداف	3.80	0.79	كبيرة
B54	تعقد المنظمة الأجنبية اجتماعات دورية لأفرادها العاملين في مجال التنمية	3.80	0.85	كبيرة
B26	المنظمات الأجنبية تعمل على دعـم وتعزيـز المجتمـع الفلسطيني	3.77	1.02	كبيرة
B48	تعتقد المنظمة الأجنبية أن هناك ترابط بين بناء المجتمع والمشاركة الشعبية	3.76	0.80	كبيرة
B25	المنظمات الأجنبية ساهمت خلال السنوات الأخيرة فـي تنمية المجتمع الفلسطيني من خلال أعمالها	3.70	1.06	كبيرة
B55	تقوم المنظمة الأجنبية بتحديد احتياجات الفئات المستهدفة بتنظيم ورشات عمل للتخطيط مع الشركاء	3.65	1.05	كبيرة
B36	تساهم المنظمات الأجنبية فـي التطـور التنمـوي فـي محافظات شمال الضفة الغربية	3.63	0.88	كبيرة
B27	المنظمات الأجنبية تعمل على تطوير المجتمع الفلسطيني	3.59	1.03	كبيرة
B46	يوجد لدى المنظمة الأجنبية نظام واضح لتقيـيم إنجـاز المشاريع المنفذة في محافظات شمال الضفة الغربية	3.58	0.92	كبيرة
B47	يتم تحديد احتياجات الفئـات المـستهدفة قبـل تخطـيط وتصميم الأنشطة المنوي تنفيذها	3.58	0.97	متوسطة
B35	تقدم المنظمات الأجنبية خدمات اجتماعية لهـا دور فـي إضعاف معيقات التنمية في شمال الضفة الغربية	3.45	0.93	كبيرة

جدول 4.4: ب- المحور الثالث: محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية.

B34	تقدم المنظمات الأجنبية خدمات اجتماعية تـوفر دعـائم حقيقية للتنمية في محافظات شمال الضفة الغربية	3.44	0.94	كبيرة
B31	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تنسجم مع واقع المجتمـع الفلسطيني	3.41	0.95	كبيرة
B29	المنظمات الأجنبية تعمل وفق الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني	3.33	0.96	كبيرة
B28	المنظمات الأجنبية لديها القدرة على التنمية الاجتماعيـة ولكنها لا تعمل بفاعلية .	3.19	1.09	متوسطة
B33	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تساهم في رفع الخـدمات الصحية في محافظات شمال الضفة الغربية.	3.17	1.06	كبيرة
B32	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تساهم في تقديم خـدمات تعليمية في محافظات شمال الضفة الغربية .	3.16	1.01	ضعيفة
B41	يوجد معيقات إدارية تحول دون تحقيق رؤيـة المنظمـة الأجنبية	3.04	0.96	متوسطة
B51	تعتبر المنظمة الأجنبية القطاع الخاص شريكا في عملية التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية	2.97	1.18	ضعيفة
B45	يوجد معيقات قانونية تحول دون تنفيذ البـرامج بالـشكل المناسب في محافظات شمال الضفة الغربية	2.95	1.06	ضعيفة
B44	يوجد معيقات ناجمة عن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية تحول دون تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية	2.94	0.97	متوسطة
B38	تواجه المنظمات الأجنبية إشكاليات لدى تنفيذها للبـرامج والمشاريع التنموية	2.84	0.97	متوسطة
B37	تواجه المنظمات الأجنبية معيقات أثناء تنفيذها للبـرامج والمشاريع التنموية	2.80	0.81	متوسطة
B40	يوجد معيقات مالية تحد من تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية	2.67	0.94	ضعيفة
B42	تحول المعيقات الاجتماعية دون تحقيق رؤيـة المنظمـة الأجنبية ورسالتها	2.57	1.03	ضعيفة
B43	تحول المعيقات الناجمة عن ممارسـات الاحـتلال مـن تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية	2.57	0.94	متوسطة
B30	المانحون الأجانب يحـددون بـرامج عمـل المنظمـات الأجنبية	2.32	0.93	ضعيفة
	الدرجة الكلية	3.32	0.35	

تظهر المعطيات الواردة في الجدول 4.4 أعلاه أن الدرجة الكليـة لمحـور البـرامج والـسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.32 وانحراف معياري 0.35 وهـي درجة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (39) والتي تنص على "يوجد لـدى المنظمـات الأجنبيـة برامج محددة تسعى إلى تحقيقها "بمتوسط حسابي بلغ 3.95 وانحراف معياري 0.72 وهي درجـة عالية ، ثم الفقرة رقم(49) والتي تنص "تعتقد المنظمة الأجنبية أن لها تأثير إيجـابي علـى بنـاء المجتمع الديمقراطي "بمتوسط حسابي بلغ 3.85 وانحراف معياري 0.83 وهي أيضا درجة عالية، تليها الفقرة رقم (50) والتي تنص على "تعتقد المنظمات الأجنبية أن إقامة علاقـات مـع الـسلطة الوطنية الفلسطينية ضرورية لبناء المجتمع الديمقراطي "حيث جاءت بمتوسط حسابي وصـل 3.80 وانحراف معياري 0.76 وهي درجة متوسطة.

من خلال النتائج السابقة تبين أن للمنظمات الأجنبية برامج محددة تسعى لتحقيقها وفق رؤية ورسالة محددة، إضافة إلى تأثيرها على المجتمع من خلال البرامج المنفذة وكلما كان المجتمع أكثر انفتاحـا وتحررا فإن تأثير المنظمات الأجنبية يكون بشكل أكبر وفي نفس الوقت لا تستطيع هذه المنظمـات أن تعمل بسهولة مع الفئات المنطوية على نفسها.

وكذلك فإن إقامة علاقات مع السلطة الوطنية الفسطينية لها دور كبير في بناء المجتمع الديمقراطي، لأن ذلك يعطيها شيئاً من الثقة والقوة في المجتمع بحيث يصبح تقبلها في المجتمع أمرا مرغوبا فيه، لتحقيق الأهداف الخاصة بهذه المنظمات.

وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (30) والتي تنص على" المانحون الأجانب يحددون برامج عمل المنظمات الأجنبية " حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.32 وانحراف معياري 0.93 وهـي درجة منخفضة جدا، ثم الفقرة رقم (43) والتي تنص على " تحول المعيقات الناجمة عن ممارسات الاحتلال من تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية " بمتوسط حسابي بلغ 2.57 وانحراف معياري 0.94 وهي درجة منخفضة، ونفس الشيء للفقرة رقم (42) والتي تنص على " تحول المعيقات الاجتماعية دون تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية ورسالتها " حيث جاءت بمتوسط حسابي بلـغ 2.57 وانحـراف معياري وصل 1.03 وهي درجة منخفضة، تليها الفقرة رقم(40) والتي تنص على " يوجد معيقات مالية تحد من تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية " بمتوسط حسابي بلغ 2.67 وانحراف معيـاري 0.94 وهي أيضا درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المانحين الأجانب لا يحددون برامج عمل للمنظمات الأجنبية لكنهم يحددون السياسات العامة للتمويل، في حين إن المعيقات الاجتماعية والمعيقات الماليـة والمعيقـات الناجمة عن ممارسات الاحتلال تحول دون تحقيق رؤى المنظمات الأجنبية ورسالاتها.

4.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي القطاع الزراعي، والجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان للقطاع الزراعي:

جدول 5.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C1A	تضع المنظمات الأجنبيـة سياسـات تـستهدف تعزيز قدرات العاملين في المجال الزراعي	3.32	1.08	كبيرة
C1C	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تساهم في تقـديم خدمات زراعية للمزارعين	3.20	1.12	كبيرة
C1D	تنسق المنظمات الأجنبية نشاطاتها مـع وزارة الزراعة الفلسطينية .	3.15	1.04	كبيرة
C1B	تقوم المنظمات الأجنبية بإعادة تأهيـل للبنيـة التحتية في القطاع الزراعي	3.13	1.08	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.20	1.00	

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول(5.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمـات الأجنبية في القطاع الزراعي وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.20 وانحراف معياري 1.00 وهـي درجة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "تضع المنظمات الأجنبية سياسـات تستهدف تعزيز قدرات العاملين في المجال الزراعي" حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلـغ 3.32 وانحراف معياري 1.08 وهي درجة متوسطة، ويتبين من خلال النشاطات التي تنفذها المنظمـات الأجنبية في القطاع الزراعي أن معظم هذه النشاطات تذهب في اتجاه التدريب والتثقيف وليس فـي تعزيز قدرات العاملين في المجال الزراعي رغم قلة البرامج والنشاطات التـي تـستهدف القطـاع الزراعي بشكل حقيقي وواقعي فمعظم البرامج هي عبارة عن خدمات مقطوعة ليس لها تأثير فعال في مجال التنمية الاجتماعية.

وفي المقابل فان أدنى فقرة رقم (2) والتي تنص على "تقوم المنظمات الأجنبية بإعادة تأهيل للبنيـة التحتية في القطاع الزراعي " بمتوسط حسابي بلغ 3.13 وانحراف معيـاري 1.08 وهـي درجـة متوسطة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تساهم في التدريب وعقد النـدوات ولا تقـوم بإعادة تأهيل البنية التحتية في القطاع الزراعي بالشكل المناسب.

5.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الصحي:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي القطاع الصحي، والجدول التالي يبين نتائج الاستبيان للقطاع الصحي:

جدول 6.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الصحي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C2A	تقوم المنظمات الأجنبية بتنظيم دورات تدريبية للعاملين في المجال الصحي	3.02	1.26	كبيرة
C2B	تنسق المنظمات الأجنبية نشاطاتها مـع وزارة الصحة الفلسطينية	2.90	1.19	كبيرة
C2C	تشارك المنظمات الأجنبية في حل المـشكلات البيئية في محافظات شمال الضفة الغربية	2.78	1.00	متوسطة
C2D	تساهم المنظمات الأجنبية فـي عقـد دورات تثقيفية للمواطنين في محافظات شمال الـضفة الغربية	2.76	1.12	كبيرة
	الدرجة الكلية	2.89	1.05	

بشكل عام توضح بيانات الجدول(6.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبيـة في القطاع الصحي وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.89 وانحراف معياري 1.05 وهـي درجـة منخفضة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "تقوم المنظمات الأجنبيـة بتنظـيم دورات تدريبية للعاملين في المجال الصحي "بمتوسط حسابي بلغ 3.02 وانحراف معيـاري 1.26 وهـي

درجة متوسطة. وأما بالنسبة لنشاطات المنظمات الأجنبية في المجال الصحي، فمـن الملاحـظ أن معظم النشاطات سطحية لا تفي بالغرض المطلوب، ولا تخرج من نطاق التدريب والتثقيف وبنـاء المراكز رغم قلة المنظمات الأجنبية التي تتبنى هذا القطاع الحيوي والهام والذي يلعب دورا كبيـرا في التنمية الاجتماعية.

وفي المقابل فان أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص على " تساهم المنظمات الأجنبية في عقـد دورات تثقيفية للمواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية " حيث جاءت بمتوسـط حـسابي بلـغ 2.76 وانحراف معياري 1.12 وهي درجة منخفضة. ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقوم بالتركيز على الدورات التدريبية للعاملين أكثر من التركيز على الدورات التثقيفية للمـواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية.

6.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع التعليمي:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي القطاع التعليمي، والجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان للقطاع التعليمي:

جدول 7.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع التعليمي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C3D	تقدم المنظمات الأجنبيـة نـشاطات تعليميـة خاصة تستهدف المجتمع المحلي .	2.84	1.26	ضعيفة
C3C	تتعاون المنظمات الأجنبية مع وزارة التربيـة والتعليم في إنشاء المدرس	2.80	1.12	ضعيفة
C3B	تشارك المنظمـات الأجنبيـة وزارة التربيـة والتعليم في تنفيذ دورات تدريبية للمعلمين	2.75	1.18	ضعيفة
C3A	تساهم المنظمات الأجنبية في إنـشاء مراكـز تعليمية لذوي الاحتياجات في محافظات شمال الضفة الغربية	2.65	1.12	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.76	1.12	

تشير نتائج الجدول(7.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع التعليمي وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.76 وانحراف معياري 1.12 وهي درجة منخفضة، وجاءت أعلى فقرة رقم (3) والتي تنص على "تقدم المنظمات الأجنبية نشاطات تعليمية خاصة تستهدف المجتمع المحلي "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.84 وانحراف معياري 1.26 وهي درجة منخفضة.

والنتائج السابقة تشير أن القطاع التعليمي تقل فيه نشاطات المنظمات الأجنبية، ولعل ذلك عائد إلى سياسة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية والتي ترفض التعامل مع الكثير من المنظمات الأجنبية إلا من خلال آليات محددة تحددها الوزارة، لكن ذلك لا يحول دون ممارستها بعض الأنشطة التعليمية من خلال المراكز النسوية والتي جاءت منخفضة أيضا ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المتعلمين في المجتمع الفلسطيني من ناحية وعدم ثقة المواطنين في البرامج التعليمية التي تقدمها المنظمات الأجنبية من ناحية أخرى.

وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص على "تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكز تعليمية لذوي الاحتياجات في محافظات شمال الضفة الغربية "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.65 وانحراف معياري 1.12 وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقدم نشاطات تعليمية تستهدف المجتمع المحلي لكنها تغفل عن جانب مهم وهو إنشاء مراكز تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة لعدم تقبل المجتمع المحلي لطواقم الإرشاد والدعم النفسي لهذه الفئة من ناحية والأخرى أن الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني وخاصة في المناطق المهمشة التي ترفض التعامل مع الحالات الخاصة من ذوي الإعاقة على الملأ أو أمام عدسات الكاميرات مما يشكل معيقا حقيقيا أمام هذه المنظمات وذلك لغياب الوعي المجتمعي عن كيفية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

7.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي:

فيما يلي نتائج تحليل الاستبيان المتعلق بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في القطاع الثقافي، والجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان في القطاع الثقافي:

جدول 8.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C4A	تساهم المنظمات الأجنبية في إنـشاء المراكـز الثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية	3.04	1.08	متوسطة
C4B	تـشارك المنظمـات الأجنبيـة وزارة الثقافـة الفلسطينية في تنفيذ البرامج التثقيفية	3.00	0.98	متوسطة
C4D	تشارك المنظمات الأجنبية الجامعات الفلسطينية لرفع مستوى البرامج الثقافية المقدمة للطلبة .	2.98	1.05	متوسطة
C4C	تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة المهرجانات الثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية	2.85	0.98	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.97	0.91	

من خلال نتائج الجدول (8.4) أعلاه يتبين أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.97 وانحـراف معيـاري 0.91 وهـي درجـة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "تساهم المنظمـات الأجنبيـة فـي إنـشاء المراكز الثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية " حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلـغ 3.04 وانحراف معياري 1.08 وهي درجة متوسطة.

ونلاحظ من خلال النتائج السابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي جاءت متوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة النشاطات الثقافية التي تنفذها المنظمات الأجنبية في محافظات شمال الضفة الغربية، وقلة المراكز الثقافية التي تتبنى مثل هذا الدور وذلك لصعوبة تحقيـق مثـل هـذا النشاطات لأن طبيعة الظروف السائده هي التي تفرض على المجتمع الفلسطيني نوعية النـشاطات الثقافية والتي قد لا تواءم برامج المنظمات الأجنبية.

وفي المقابل فان أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص "تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة المهرجانـات الثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية " بمتوسط حسابي 2.85 وانحراف معياري 0.98 وهـي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن هذا الدور يترك للمؤسسات المحلية لأنها الأقرب إلـى المجتمـع المحلي من المنظمات الأجنبية وأن هذه الأمور لا تأتي من ضمن أولويات المنظمات الأجنبية فـي محافظات شمال الضفة الغربية.

8.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان:

فيما يلي نتائج تحليل الاستبيان المتعلق بالقسم الثالث: نشاطات المنظمـات الأجنبيـة فـي التنميـة الاجتماعية في قطاع حقوق الإنسان، والجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان لقطاع حقوق الإنسان:

جدول 9.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C5A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تنموية محايـدة تتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني	3.36	1.03	كبيرة
C5B	تدعم المنظمات الأجنبية المؤسسات المحليـة الناشطة في مجال حقوق الإنسان	3.35	1.15	كبيرة
C5D	تساهم المنظمات الأجنبية في وضع سياسـات للدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني	3.26	1.19	كبيرة
C5C	تتبنى المنظمات الأجنبية متابعـة الانتهاكـات الإسرائيلية لحقوق الإنـسان الفلـسطيني فـي المحافل الدولية	3.20	1.19	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.29	1.05	

من خلال نتائج الجدول(9.4) أعلاه تبين أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية فـي قطاع حقوق الإنسان وصلت إلى متوسط حسابي بلغ3.29 وانحراف معياري 1.05 وهـي درجـة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "تنفذ المنظمات الأجنبيـة بـرامج تنمويـة محايدة تتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني "حيث وصلت إلى متوسط حـسابي بلـغ3.36 وانحـراف معياري 1.03 وهي درجة متوسطة.

من خلال النتائج السابقة يتبين ان نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقـوق الإنـسان جـاءت متوسطة ويعود السبب إلى أن قضية حقوق الإنسان الفلسطيني هي قـضية سياسـية كمـا تراهـا المنظمات الأجنبية وفي الكثير من الأحيان تتعرض هذه المنظمات إلى ضغوطات سياسية مـن دول السيطرة والهيمنة ومن هنا نلاحظ قلة المنظمات الأجنبية التي تتعامل مع حقوق الإنسان الفلسطيني وتنفذ برامج تنموية محايدة. وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم(4) والتـي تـنص علـى "تتبنـى المنظمات الأجنبية متابعة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني في المحافـل الدوليـة" بمتوسط حسابي بلغ 3.20 وانحراف معياري 1.19 وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن معظم المنظمات الأجنبية لا تقحم نفسها في هـذه المـسائل لأنهـا مرتبطة بالقضايا السياسية بالدرجة الأولى والتي قد تتنافى مع التخطيط الاستراتيجي لهذه المنظمات وكذلك فإن مثل هذه القضايا بحاجة إلى منظمات متخصصة في هذا المجال.

9.2.4 نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع البيئي

نتائج تحليل الاستبيان المتعلق بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي القطاع البيئي، والجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان للقطاع البيئي:

جدول 10.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع البيئي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C6A	تنفذ المنظمات الأجنبية بـرامج تخفـف مـن الآثار البيئية السلبية .	3.45	0.97	كبيرة
C6B	تعمل المنظمات الأجنبية على زيادة الـوعي البيئي لدى المواطنين	3.42	1.07	كبيرة
C6C	تساهم المنظمات الأجنبية في دعـم دراسـات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المنفذة	3.39	1.02	كبيرة
C6D	تنسق المنظمات الأجنبية مـع وزارة البيئـة الفلسطينية لحماية البيئة الفلسطينية	3.30	1.04	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.39	0.93	

من خلال بيانات الجدول(10.4) أعلاه تبين أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع البيئي وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.39 وانحراف معياري 0.93 وهي درجة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على " تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تخفف من الآثار البيئية السلبية " بمتوسط حسابي بلغ 3.45 وانحراف معياري 0.97 وهي درجة متوسطة.

ونلاحظ من خلال النتائج السابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع البيئي جاءت متوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن برامج التخفيف من الآثار البيئية السلبية للمشاريع المنفذة في الضفة الغربية، هي برامج مشتركة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وأحيانا الأردني، وتربطها العديد من المعيقات، التي تمنع تنفيذها بالشكل المطلوب في محافظات شمال الضفة الغربية لأنها بحاجة إلى تنسيق بين جميع الأطراف، وأحيانا تمنع الظروف السياسية السائدة في المنطقة تنفيذ مثل هذه البرامج، لأن الاحتلال الاسرائيلي يستهدف البيئة الفلسطينية ويحاول جاهدا تغيير معالم المناطق الفلسطينية، وذلك لتهجير السكان من أراضيهم كي يسهل السيطرة عليها وفق مخططات ممنهجة تكرس سياسة أرض الواقع.

وفي المقابل فان أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص على "تنسق المنظمات الأجنبية مع وزارة البيئة الفلسطينية لحماية البيئة الفلسطينية " بمتوسط حسابي بلغ 3.30 وانحراف معياري 1.04 وهي درجة متوسطة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن هناك تنسيق بين المنظمات الأجنبية ووزارة البيئة الفلسطينية في النشاطات المشتركة لحماية البيئة الفلسطينية، لكن هذا التنسيق لا يتم في البرامج والنشاطات الأحادية الجانب، بمعنى أن هنالك العديد من المشاريع التي ينفذها المواطنون لا تخضع للرقابة البيئية، ولا يتم متابعة تقييم الأثر البيئي لمثل هذه المشاريع، والتي تلحق الضرر البيئي في البيئة الفلسطينية، وكذلك فإن الاستيطان في الضفة الغربية يستخدم الكثير من الأراضي الفلسطينية للتخلص من النفايات الضارة، والتي تعود بالضرر على حياة المواطن الفلسطيني.

10.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة :

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في قطاع المرأة، والجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان المتعلقة بقطاع المرأة.

جدول 11.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C7A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تدريبية لتمكين المرأة الفلسطينية	3.94	0.94	كبيرة
C7B	تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء المراكز النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية	3.89	0.86	كبيرة
C7C	تقوم المنظمات الأجنبية بإشراك المرأة في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية	3.82	1.00	كبيرة
C7D	تقدم المنظمات الأجنبية برامج للدفاع عن حقوق المرأة في محافظات شمال الضفة الغربية	3.79	1.00	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.86	0.88	

بشكل عام توضح بيانات الجدول(11.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.86 وانحراف معياري 0.88 وهي درجة عالية، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تدريبية لتمكين المرأة الفلسطينية" حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.94 وانحراف معياري 0.94 وهي درجة عالية.

نلاحظ من خلال النتائج السابقة، أن نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة جاءت عالية، ويعود السبب في ذلك إلى أن برامج تمكين المرأة الفلسطينية تعد من أولويات المنظمات الأجنبية، فهي تستهدف المرأة الفلسطينية في المناطق المهمشة، وذلك لرفع مكانتها، بل اصبحت تشترط على المؤسسات المحلية التي تنفذ المشاريع من خلالها، أن تقوم باشراك المرأة في تنفيذ البرامج والمشاريع وذلك للموافقة عليها.

وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص على "تقدم المنظمات الأجنبية برامج للدفاع عن حقوق المرأة في محافظات شمال الضفة الغربية" حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.79 وانحراف معياري 1.00 وهي درجة عالية.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تهتم بالبرامج التي تتعلق بحقوق المرأة وتمكينها وتعتبر من أولويات هذه المنظمات في محافظات شمال الضفة الغربية.

11.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال :

نتائج تحليل الاستبيان المتعلق بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في قطاع الأطفال، والجدول التالي يبين نتائج الاستبيان لقطاع الأطفال:

جدول 12.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C8A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تعليمية تستهدف الأطفال الفلسطينيين	3.25	1.17	كبيرة
C8B	تساهم المنظمات الأجنبية في بناء المراكز الترويحية للأطفال الفلسطينيين	3.09	1.18	متوسطة
C8C	تضع المنظمات الأجنبية سياسات للدفاع عن حقوق الأطفال الفلسطينيين	2.94	1.09	متوسطة
C8D	توفر المنظمات الأجنبية طواقم إرشادية للتعامل مع الأطفال الفلسطينيين	2.96	1.14	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.06	1.04	

تدل النتائج في الجدول(12.4) أعلاه على أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.06 وانحراف معياري 1.04 وهي درجة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تعليمية تستهدف الأطفال الفلسطينيين "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.25 وانحراف معياري 1.17 وهي درجة متوسطة.

ونلاحظ من خلال النتائج السابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال جاءت متوسطة ويعود السبب في ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية لا تنفذ برامج تعليمية تستهدف قطاع الأطفال بالشكل الكافي وأن مناطق الأطراف البعيدة عن مراكز المدن لا تحظى بمثل هذه الخدمات.

وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص على " توفر المنظمات الأجنبية طواقم إرشـادية للتعامل مع الأطفال الفلسطينيين " حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.96 وانحـراف معيـاري 1.14 وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى عدم كفاية الطواقم الإرشادية في المجتمع الفلسطيني وكثرة الأزمـات التي يتعرض لها أطفال فلسطين باستمرار وعدم وجود خطـط فـي المنظمـات الأجنبيـة لإدارة الأزمات.

12.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الشباب والرياضة :

نتائج تحليل الاستبيان المتعلق بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي قطاع الشباب والرياضة، الجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان لقطاع الشباب والرياضة:

جدول 13.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الشباب والرياضة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C9A	تدعم المنظمات الأجنبية المشاريع الـشبابية في محافظات شمال الضفة الغربية .	3.33	1.15	كبيرة
C9B	تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكـز للأندية الرياضية .	3.09	1.10	كبيرة
C9C	تشارك المنظمات الأجنبية المؤسسات المحلية في تنفيذ الأنشطة الترفيهية	3.01	1.10	ضعيفة
C9D	تنفذ المنظمات الأجنبية البرامج والمـشاريع بناء على احتياجات الشباب فـي محافظـات شمال الضفة الغربية	2.90	0.98	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.08	0.97	

يستدل من النتائج في الجدول(13.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الشباب والرياضة وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.08 وانحراف معياري 0.97 وهي درجة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "تدعم المنظمات الأجنبية المشاريع الشبابية

في محافظات شمال الضفة الغربية "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.33 وانحراف معيـاري 1.15 وهي درجة متوسطة.

وتبين من خلال النتائج السابقة، أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية فـي قطـاع الأطفـال جاءت متوسطة ويعود السبب في ذلك إلى أن المشاريع الشبابية لم تترك أثرا فاعلا في محافظـات شمال الضفة الغربية لضعف البنية التحتية من ناحية وقلة الخدمات التي تتلاقاها من ناحية أخرى.

وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص على "تنفذ المنظمات الأجنبية البرامج والمشاريع بناء على احتياجات الشباب في محافظات شمال الضفة الغربية " حيث وصلت إلى متوسط حـسابي بلغ 2.90 وانحراف معياري 0.98 وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تدعم المشاريع الشبابية لكنها لا تنفـذ البـرامج والمشاريع بناء على احتياجاتهم.

13.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة :

نتائج تحليل الاستبيان المتعلق بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة، والجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان لقطاع الاحتياجات الخاصة:

جدول (14.4): نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C10A	توفر المنظمات الأجنبية برامج للرعاية الاجتماعيـة تسهم في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع	2.64	1.17	ضعيفة
C10B	تنفذ المنظمات الأجنبية دورات تدريبية لرفع كفـاءة ذوي الاحتياجات الخاصة	2.53	1.15	ضعيفة
C10C	تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكز تعليميـة لذوي الاحتياجات الخاصة	2.52	1.11	ضعيفة
C10D	تعمل المنظمات الأجنبية على توفير مشاريع تأهيلية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة .	2.48	1.17	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.54	1.08	

تبين من النتائج في الجدول(14.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.54 وانحراف معياري 1.08 وهي درجة منخفضة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "توفر المنظمات الأجنبية برامج للرعاية الاجتماعية تسهم في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع "حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ 2.64 وانحراف معياري 1.17 وهي درجة منخفضة.

ونلاحظ من خلال النتائج السابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة البرامج التي تنفذها المنظمات الأجنبية، وخاصة البرامج التي تسهم في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الفلسطيني خاصة في محافظات شمال الضفة الغربية هذا من ناحية، وقلة المرشدين والمتخصصين الذين يعملون في المنظمات التي تعنى بشؤون الأطفال من ناحية أخرى، ولعل كثرة الاحتياجات التي تفرض نفسها على المجتمع الفلسطيني تضع ذوي الاحتياجات الخاصة في ذيل المشاريع المنفذة، مما يعني عدم وضوح الأولويات لدى الكثير من الفئات المجتمعية.

وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص "تعمل المنظمات الأجنبية على توفير مشاريع تأهيلية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة "حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ 2.48 وانحراف معياري 1.17 وهي درجة منخفضة جدا.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تسهم في تقديم برامج للرعاية الاجتماعية والدورات التدريبية لكنها لا تنفذ مشاريع تأهيلية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة كي تسهم في دمجهم في المجتمع الفلسطيني حتى يتخلصوا من الثقافة السائدة في المجتمع والتي تقف عائقا أمامهم وكذلك لتأهيل الأماكن العامة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية كي تتناسب مع العجز الذي يعاني منه ذوو الاحتياجات الخاصة.

14.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع التطوير المؤسسي:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلق بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في قطاع التطوير المؤسسي والتدريب، والجدول التالي يبين نتائج الاستبيان المتعلق بقطاع التدريب والتطوير المؤسسي:

جدول 15.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع التطوير المؤسسي والتدريب.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C11A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات	3.01	1.08	متوسطة
C11B	تساهم المنظمات الأجنبية في دعم الدراسات التي تساهم في رفع مستوى التخطيط في المؤسسات .	2.80	1.03	متوسطة
C11C	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تقيمية لمعرفة مستوى أداء المؤسسات	2.79	1.06	متوسطة
C11D	تقوم المنظمات الأجنبية بالتنسيق مع المؤسسات لمعرفة احتياجاتها للمساهمة في التطوير المؤسسي	2.77	1.09	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.84	0.99	

تبين من النتائج في الجدول(15.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع التطوير المؤسسي والتدريب وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.84 وانحراف معياري 0.99 وهي درجة منخفضة، وجاءت أعلى فقرة رقم(1) والتي تنص على" تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات" حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.01 وانحراف معياري 1.08 وهي درجة متوسطة.

ونلاحظ من خلال النتائج أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية في قطاع التطوير المؤسسي والتدريب جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تنفذ برامج تدريبية بعيدة عن الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات ولا تساهم بالتطوير المؤسسي بالشكل المطلوب.

وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص " تقوم المنظمات الأجنبية بالتنسيق مع المؤسسات لمعرفة احتياجاتها للمساهمة في التطوير المؤسسي " حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.77 وانحراف معياري 1.09 وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقوم بتنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءة العـاملين في المؤسسات لكنها في نفس الوقت لا تقوم بالتنسيق الحقيقي مع المؤسسات لمعرفـة احتياجاتهـا للمساهمة في تطويرها.

15.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الدراسات والأبحاث:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي قطاع الدراسات والأبحاث، الجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان لقطاع الدراسات والأبحاث:

جدول 16.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الدراسات والأبحاث.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C12D	تنفذ المنظمات الأجنبية دراسات فـي مجـال الديمقراطية وحقوق الإنسان	2.84	1.01	متوسطة
C12B	تساهم المنظمات الأجنبية في تمويل الدراسات البحثية في مجالات معينة	2.65	1.05	متوسطة
C12C	تعقد المنظمـات الأجنبيـة دورات تدريبيـة للعاملين في مجال الدراسات والأبحاث	2.64	1.07	ضعيفة
C12A	تساهم المنظمات الأجنبية في إنـشاء مراكـز للدراسات والبحوث في محافظات شمال الضفة الغربية	2.55	1.07	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.67	0.92	

تظهر بيانات الجدول(16.4)أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في قطـاع الدراسات والأبحاث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.67 وانحراف معياري 0.92 وهي درجـة منخفضة، وجاءت أعلى فقرة رقم (4) والتي تنص على "تنفذ المنظمات الأجنبية دراسات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.84 وانحراف معيـاري1.01 وهي درجة منخفضة.

نلاحظ من خلال النتائج أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية في قطاع الدراسات والأبحاث جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المنظمات التي تهـتم فـي موضـوع الدراسـات

والأبحاث في محافظات شمال الضفة الغربية هذا من جانب، ومن جانب آخر طبيعة المنطقة بحاجة إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي والقطاع الصحي أكثر من الاهتمام بقطاع الدراسات والأبحاث في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم(1) والتي تنص على " تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكز للدراسات والبحوث في محافظات شمال الضفة الغربية " حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.55 وانحراف معياري 1.07 وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية لا تهتم بجانب الدراسات وقطاع الأبحاث فهي لا تنفذ دراسات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ولا تساهم في إنشاء مراكز للدراسات والبحوث في محافظات شمال الضفة الغربية ولعل طبيعة المنطقة الزراعية تجعل القطاع الزراعي من ضمن الأولويات التي تنفذ فيها البرامج والأنشطة المختلفة.

16.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلق بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة، الجدول التالي يوضح نتائج الاستبيان لقطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة:

جدول 17.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C13A	تساهم المنظمات الأجنبية في تقديم القروض في محافظات شمال الضفة الغربية	3.15	1.18	كبيرة
C13C	تقوم المنظمات الأجنبية بجمع بيانات لمعرفة المجالات المناسبة لتقديم القروض	3.10	1.06	متوسطة
C13B	تنفذ المنظمات الأجنبية المشاريع الصغيرة التي تساهم في التخفيف من حدة الفقر.	3.09	1.11	متوسطة
C13D	تنفذ المنظمات الأجنبية مشاريع صغيرة نابعة من احتياجات المواطنين	3.01	1.09	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.09	1.02	

تظهر بيانات الجدول(17.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في قطـاع الإقراض والمشاريع الصغيرة وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.09 وانحراف معياري 1.02 وهي درجة متوسطة، وجاءت أعلى فقرة رقم (1) والتي تنص على "تساهم المنظمات الأجنبية في تقـديم القروض في محافظات شمال الضفة الغربية "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.15 وانحراف معياري 1.18 وهي درجة متوسطة.

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية في قطـاع الإقـراض والمـشاريع الصغيرة جاءت متوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقدم بعـض البـرامج والمشاريع التي تتعلق بالإقراض، لكنها لا تصل إلى مرحلة الاستدامة، وتزول بـزوال التمويـل، ولعل ذلك عائد إلى أنها لا تنبع من الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، وكذلك فإن الوضع الإقتـصادي غير المستقر لكثير من المواطنين في الأراضـي الفلـسطينية، والمرهـون بالأوضـاع الـسياسية وممارسات الإحتلال على أرض الواقع، مما يؤثر سلبا على الاستثمار وإقامـة المـشاريع، وهـذا بدوره يؤدي إلى هجرة العقول الفلسطينية وعدم المغامرة في استخدام الأمـوال والأيـدي العاملـة لاقامة المشاريع الصغيرة.

وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص على "تنفذ المنظمات الأجنبية مشاريع صـغيرة نابعة من احتياجات المواطنين "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلـغ 3.01 وانحـراف معيـاري 1.09 وهي درجة متوسطة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقدم بعض القروض وتنفذ المشاريع الـصغيرة لكنها ليست نابعة من احتياجات المواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية، مما يعني تنفيذ بعض المشاريع دون الأخذ بعين الاعتبار الجدوى الإقتصادية للمشروع، وكذلك فإن الـسوق الفلـسطينية ليس لها ضوابط لتسويق المنتجات المحلية، مما يعنـي إغـراق الـسوق الفلـسطينية بالمنتجـات الإسرائيلية تارة وتداول العملات المختلفة فيها تارة أخرى، وكل ذلك يقف أمـام جهـود المـواطن البسيطة والتي قد لا تحتمل الخسارة الأولى، مما يعني الفشل وعدم القدرة على سداد القروض التي تقع على كاهل المواطن الفلسطيني.

17.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع العمال:

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي قطاع العمال، والجدول التالي يبين نتائج الاستبيان المتعلقة بقطاع العمال:

جدول18.4: نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع العمال.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C13D	تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة المشاريع لتشغيل الأيدي العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية	2.57	1.05	ضعيفة
C13A	تدعم المنظمات الأجنبية تشكيل النقابات العمالية في محافظات شمال الضفة الغربية .	2.52	1.05	متوسطة
C13C	تنظم المنظمات الأجنبية دورات تثقيفية للعمال لمعرفة حقوقهم في محافظات شمال الضفة الغربية	2.47	1.06	ضعيفة
C13B	تعقد المنظمات الأجنبية برامج تأهيلية للعمال في محافظات شمال الضفة الغربية .	2.44	1.03	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.50	0.90	

من خلال بيانات الجدول(18.4) أعلاه يتبين أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع العمال وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.50 وانحراف معياري 0.90 وهي درجة منخفضة جدا، وجاءت أعلى فقرة رقم (4) والتي تنص على "تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة المشاريع لتشغيل الأيدي العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.57 وانحراف معياري 1.05 وهي درجة منخفضة.

ونلاحظ من خلال النتائج السابقة أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية في قطاع العمال جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقوم بتنفيذ برامج ومشاريع لتدريب الأيدي العاملة وتشغيلهم بالعمل مقابل الغذاء او العمل مقابل الدواء، لكنها لا تساهم في إقامة المشاريع المناسبة لتشغيل الأيدي العاملة للقضاء على الفقر. وفي المقابل جاءت أدنى فقرة رقم (2) والتي تنص على " تعقد المنظمات الأجنبية برامج تأهيلية للعمال في محافظات شمال الضفة الغربية "حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.44 وانحراف معياري 1.03 وهي درجة منخفضة جدا.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تدعم تشكيل النقابات العماليـة وتـنظم دورات تثقيفية وتساهم في تشغيل الأيدي العاملة لكنها لا تقدم برامج تأهيلية للعمال في محافظـات شـمال الضفة الغربية.

8.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات الأخرى :

نتائج تحليل الاستبيان المتعلقة بالقسم الثالث: نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية فـي القطاعات الأخرى، الجدول التالي يبين نتائج الاستبيان للقطاعات الأخرى:

جدول 19.4 : نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات الأخرى

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
C14A	تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة مـشاريع تنموية في قطاعات أخرى	2.88	1.05	ضعيفة
C14B	تدعم المنظمات الأجنبية البرامج التي تنفذ في القطاعات الأخرى	2.85	1.01	متوسطة
C14C	تضع المنظمات الأجنبية خطط تنموية لتفعيل القطاعات الأخرى	2.78	1.00	متوسطة
C14D	تهتم المنظمات الأجنبيـة بوضـع بيانـات إحصائية عن مساهمات القطاعات الأخرى	2.78	1.06	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.82	0.96	

من خلال بيانات الجدول (19.4) أعلاه يتبين أن الدرجة الكلية لمحور نشاطات المنظمات الأجنبيـة في قطاعات أخرى وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.82 وانحراف معياري 0.96 وهـي درجـة منخفضة، وجاءت أعلى فقرة رقم (4) والتي تنص على "تساهم المنظمـات الأجنبيـة فـي إقامـة مشاريع تنموية في قطاعات أخرى" حيث وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 2.88 وانحراف معياري 1.05 وهي درجة منخفضة.

ونلاحظ من خلال النتائج السابقة أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية في القطاعات الأخرى جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المنظمات التي تمارس نـشاطاتها فـي القطاعـات

الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن معظم المنظمات تنفذ نشاطاتها في جوانب محـددة وفـق أهداف واضحة.

وفي المقابل فان أدنى فقرة رقم (4) والتي تنص "تهتم المنظمات الأجنبية بوضع بيانات إحـصائية عن مساهمات القطاعات الأخرى " بمتوسط حسابي 2.78 وانحراف معياري 1.06 وهـي درجـة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تنفذ نشاطاتها في قطاعات محددة وفق بـرامج معينة بحيث تشمل مجموعة من القطاعات وليست القطاعات جميعها.

19.2.4. السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية :

الجدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور السياسات التنموية التـي تحكـم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية:

جدول 20.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور السياسات التنموية

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
1	محور الإطار التنظيمي	3.60	0.40	%72.0	عالية
2	محور الإطار الإداري والقـانوني للمنظمات الأجنبية	3.41	0.47	%68.2	متوسطة
3	محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية	3.32	0.35	%66.4	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.40	0.32	%68.0	متوسطة

تظهر النتائج الموجودة في الجدول (20.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحاور السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية "وصلت إلـى متوسـط حـسابي بلـغ 3.40 وانحراف معياري 0.32 بنسبة وصلت إلى 68.0% وهي درجة متوسطة. وجاء أعلى المجالات، المجال رقم(1) والذي ينص على "محور الإطار التنظيمي" حيث وصل إلى متوسط حـسابي بلـغ 3.60 وانحراف معياري 0.40 بنسبة 72.0% وهي درجة عالية، وفي المقابل فان أدنى المحـاور

المحور الثالث "محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية "حيث وصل إلـى متوسـط حسابي بلغ 3.32 وانحراف معياري 0.35 وبنسبة 66.4% وهي درجة متوسطة.
ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تتبع من ناحية تنظيمية وإدارية إلى البلـد الأم، وبهذا يكون النظام الإداري والتنظيمي يسير وفق سياسات معينة وخطط واضحة الأهداف، في حين جاءت البرامج والسياسات التنموية في درجة متوسطة، لأنها تحكم طبيعة عمل هذه المنظمات فقـد تراوحت من منظمة إلى أخرى، حسب البرامج والأنشطة المنفذة في القطاعات المختلفة.

20.2.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة :

الجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة:

جدول 21.4 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنشاطات المنظمات الاجنبية

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
7	قطاع المرأة	3.86	0.88	عالية
6	قطاع البيئة	3.39	0.93	متوسطة
5	قطاع حقوق الإنسان	3.29	1.05	متوسطة
1	القطاع الزراعي	3.20	1.00	متوسطة
13	قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة	3.09	1.02	متوسطة
9	قطاع الشباب والرياضة	3.08	0.97	متوسطة
8	قطاع الأطفال	3.06	1.04	متوسطة
4	القطاع الثقافي	2.97	0.91	منخفضة
2	القطاع الصحي	2.86	1.05	منخفضة
11	قطاع التطوير المؤسسي والتدريب	2.84	0.98	منخفضة
15	قطاعات أخرى	2.82	0.96	منخفضة
3	القطاع التعليمي	2.76	1.12	منخفضة
12	قطاع الدراسات والأبحاث	2.67	0.92	منخفضة
10	قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة	2.54	1.08	منخفضة
14	قطاع العمال	2.50	0.90	منخفضة جدا
	الدرجة الكلية	3.00	0.62	متوسطة

يتضح من معطيات الجدول (21.4) أعلاه أن الدرجة الكلية لمحاور الدراسة نـشاطات المنظمـات الأجنبية في القطاعات المختلفة "وصلت إلى متوسط حسابي بلغ 3.00 وانحـراف معيـاري 0.62 وبنسبة وصلت إلى 60.0% وهي درجة متوسطة، وجاء أعلى المحاور، المجال رقـم (7) والـذي ينص على "قطاع المرأة" بمتوسط حسابي بلغ 3.60 وانحراف معياري 0.40 وبنسبة 72.0 وهي درجة عالية وفي المقابل فان ادني محور رقم (14) " قطـاع العمـال "بمتوسـط حـسابي 2.50 وانحراف معياري 0.90 وبنسبة50.0% وهي درجة منخفضة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تهتم بقطاع المرأة ويعتبر من أولوياتها، أكثـر من اهتمامها في القطاعات الأخرى، وتهتم في تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسة التي تكون أقـرب إلى المواطنين من بقية القطاعات، والتي تلبي رغباتهم وتشبع حاجاتهم لا التي تنبع مـن واقعهـم واحتياجاتهم، ومن هنا نلاحظ التفاوت في الدرجات في القطاعات المختلفة.

3.4. تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول دور المنظمات الأجنبيـة فـي التنميـة الاجتماعية :

فيما يلي تلخيص لأهم النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم والقائلة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـة ($0.05 \geq \alpha$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين من حيث دور المنظمـات الأجنبيـة فـي التنميـة الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن،المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة.

1.3.4. نتائج الاستبيان حول السياسات التنموية :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فـي اسـتجابات المبحـوثين حـول السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية عند مـستوى الدلالـة α=0.05 تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 22.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول السياسات التنموية :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.759	0.450
العمر	5.113	0.008
المؤهل العلمي	4.670	0.012
مكان السكن	4.316	0.007
المسمى الوظيفي	0.751	0.525
سنوات الخدمة	1.641	0.187

توضح المعطيات المبينة في الجدول(22.4) أن كلا من "الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة" ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعـزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحـوثين حـول السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية تعزى لمتغير الجـنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على الانسجام في إجابات المبحوثين حول السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغيرات "العمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن" فانـه يوجـد فروقات إحصائية تعزى لهذه المتغيرات؛ حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبـذلك نـستطيع القول بان الفرضيات قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق بمتغير العمر فإن الفروق جاءت لصالح من أعمارهم اقل من 30 سنة بمتوسط حسابي وصل 3.55 على من أعمارهم من 50-41 سنة بمتوسط حسابي وصل إلى 3.25 وفيما يتعلق بمتغير المؤهـل العلمي يتبين لنا بأن الفروق جاءت لصالح حملة البكالوريوس بمتوسط حسابي وصل 3.46 علـى من مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط بمتوسط حسابي وصل 3.16 ، وأما بالنسبة لمتغير مكان الـسكن يتضح من النتائج بان الفروق جاءت لصالح من يسكنون المدن بمتوسط حسابي وصل 3.51 علـى من يسكنون المخيمات بمتوسط حسابي وصل 3.21.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المستخدمين في المنظمات الأجنبية هم من فئة الشباب، الذين

يهتمون بالأعمال التطوعية، والذين تنطبق عليهم شروط التوظيف، ويحملون درجة البكـالوريوس من الجامعات، ويسكنون في المدن لأن مراكز المنظمات الأجنبية عادة تكون في المدن.

2.3.4. نتائج الاستبيان محور الإطار التنظيمي :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول محـور الإطار التنظيمي عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 23.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول الإطار التنظيمي :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.484	0.348
العمر	1.931	0.152
المؤهل العلمي	1.235	0.296
مكان السكن	2.460	0.069
المسمى الوظيفي	0.496	0.686
سنوات الخدمة	1.312	0.276

تشير البيانات الموجودة في الجدول(23.4) أعلاه أن كلا من " الجنس، والعمر، والمؤهل العلمـي، ومكان السكن، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجـد فـروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 تعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضـيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول محور الإطار التنظيمي تعزى لمتغير الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة. ويـدل ذلـك علـى اتفاق المبحوثين في إجاباتهم حول محور الإطار التنظيمي للمنظمات الأجنبية العاملة فـي التنميـة الإجتماعية.

3.3.4 نتائج الاستبيان محور الإطار الإداري والقانوني

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطة بتأثير خصائص عينة

المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول محـور الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية عند مستوى الدلالـة α= 0.05 تعـزى للمتغيـرات التالية:

جدول 24.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول الإطار الإداري والقانوني :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.518	0.602
العمر	5.657	0.005
المؤهل العلمي	5.365	0.006
مكان السكن	3.892	0.012
المسمى الوظيفي	1.471	0.229
سنوات الخدمة	3.135	0.030

تظهر البيانات المبينة في الجدول(24.4) أن كلا من " الجنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة "ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحـوثين حـول محور الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية تعزى لمتغير الجـنس، والمـسمى الـوظيفي، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على انسجام إجابات المبحـوثين حـول الإطـار الإداري والقـانوني للمنظمات الأجنبية.

وأما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغيرات: "العمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن "فانه يوجـد فروقات إحصائية تعزى لهذه المتغيرات حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك نستطيع القول بان الفرضيات قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق بمتغير العمر فإن الفروق جاءت لصالح من أعمارهم اقل من 30 سنة بمتوسط حسابي وصل 3.54 على من أعمارهم من 50-41 سنة بمتوسط حسابي وصل 3.16 وفيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي تبين لنا بأن الفروق جاءت لصالح حملة البكالوريوس بمتوسط حـسابي وصـل 3.50 علـى مـن مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط بمتوسط حسابي وصل 3.04. أما بالنسبة لمتغير مكان السكن يتـضح

من النتائج بأن الفروق جاءت لصالح من يسكنون المدن بمتوسط حسابي وصـل 3.58علـى مـن يسكنون المخيمات بمتوسط حسابي وصل 3.2 .

وجاءت الفروقات في الإجابات، لصالح فئة الشباب الذين يحملون درجة البكالوريوس، ويسكنون في المدن وهذا يدل على الخبرات التدريبية المتوفرة لهم، والتي انعكست على أدائهم وإجابـاتهم حـول محور الإطار الإداري والقانوني في المنظمات الأجنبية العاملة في التنمية الاجتماعية.

4.3.4. نتائج الاستبيان محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية:

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول محـور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعـزى للمتغيـرات التالية:

جدول 25.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول البرامج والسياسات التنموية :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	1.124	0.051
العمر	4.056	0.021
المؤهل العلمي	3.613	0.031
مكان السكن	2.675	0.053
المسمى الوظيفي	1.074	0.356
سنوات الخدمة	1.075	0.364

تظهر البيانات المبينة في الجدول(25.4)أن كلا من "الجنس، والمسمى الوظيفي، ومكـان الـسكن، سنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقـل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق فـي إجابـات المبحوثين حول محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية تعـزى لمتغيـر "الجـنس، والمسمى الوظيفي، ومكان السكن، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على اتفاق المبحوثين فـي إجابـاتهم حول البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغيرات: "العمر، والمؤهل العلمي " فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذه المتغيرات حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك نستطيع القول بان الفرضـيات قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق بمتغير العمر تبين لنا أن الفروق جاءت لصالح من أعمارهم اقل من 30 سـنة بمتوسـط حـسابي وصل 3.49 على من أعمارهم من 50-41 سنة بمتوسط حسابي وصل 3.23 ، وأما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي تبين لنا أن الفروق جاءت لصالح حملة البكالوريوس بمتوسط حسابي وصـل 3.38 على من مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط بمتوسط حسابي وصل 3.09.

وهذا يدل أن الفروقات في الإجابات جاءت لصالح فئة الشباب الذين يحملون درجة البكالوريوس أي أنها المناسبة لمتابعة تنفيذ البرامج ورسم السياسات التنموية للمنظمات الأجنبية العاملة فـي التنميـة الاجتماعية.

5.3.4. نتائج الاستبيان حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة :

يلخص الجدول (26.4) النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 26.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول القطاعات المختلفة :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.428	0.434
العمر	4.195	0.018
المؤهل العلمي	1.739	0.182
مكان السكن	3.272	0.025
المسمى الوظيفي	3.168	0.028
سنوات الخدمة	2.298	0.084

بشكل عام يتضح من خلال نتائج الجدول(26.4) أن كلا من " الجنس، والمؤهل العلمي، وسـنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المـستوى اقـل مـن 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجـود فـروق فـي إجابـات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات المختلفة تعزى لمتغير الجنس، والمؤهـل العلمي، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على انسجام المبحوثين في إجاباتهم حول نشاطات المنظمـات الأجنبية في القطاعات المختلفة.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغيرات: " العمر، ومكان السكن، والمسمى الوظيفي فانه يوجـد فروقات إحصائية تعزى لهذه المتغيرات حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05. وبـذلك نـستطيع القول بان الفرضيات قد تم رفضها، ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق بمتغير العمر تبين لنا أن الفروق جاءت لصالح من أعمـارهم اقل من 30 سنة بمتوسط حسابي وصل 3.27 على من أعمارهم من 50-41 سنة بمتوسط حـسابي وصل 2.77.

أما بالنسبة لمتغير مكان السكن يتضح لنا من النتائج بأن الفروق جاءت لصالح من يسكنون المـدن بمتوسط حسابي وصل 3.17 على من يسكنون المخيمات بمتوسط حسابي وصل 2.62 ، وأما فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي جاءت الفروق لصالح الموظفين الميدانيين بمتوسط حـسابي وصـل 3.20على المدراء بمتوسط حسابي وصل 2.75.

جاءت الفروقات في الإجابات لصالح الشباب، الذين يسكنون المدن، ومن الموظفين الميدانيين، وهذا يدل على أن فئة الشباب هم من يشرفون على تنفيذ نـشاطات المنظمـات الأجنبيـة فـي التنميـة الاجتماعية وفي القطاعات المختلفة، ويدل أيضا على أن الموظفين الميدانيين،هم ذوي الخبرة فـي نشاطات المنظمات الأجنبية.

6.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي :

يلخص الجدول (27.4) النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 27.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول القطاع الزراعي:

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	1.016	0.565
العمر	2.760	0.069
المؤهل العلمي	0.022	0.978
مكان السكن	2.120	0.104
المسمى الوظيفي	4.318	0.007
سنوات الخدمة	0.956	0.418

توضح البيانات الموجودة في الجدول(27.4) أعلاه أن كلا من "الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، وسنوات الخدمة "ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات، وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي تعزى لمتغير "الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على انسجام إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: المسمى الوظيفي، فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05. وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد تم رفضها، ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية ، وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي جاءت الفروق لصالح الموظفين الميدانيين بمتوسط حسابي وصل 3.71 على المدراء بمتوسط حسابي وصل 2.81.

نلاحظ أن الفروقات في الإجابات، جاءت لصالح الموظفين الميدانين، وهذا يدل على أنهم ذوي خبرة في مجال نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي، وهم قريبون من المنظمات الأجنبية بحكم طبيعة عملهم، وممارستهم لأعمالهم في تنفيذ النشاطات المختلفة.

7.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الصحي:

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطة بتأثير خصائص عينة

المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الصحي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 28.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول القطاع الصحي:

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.644	0.519
العمر	5.384	0.006
المؤهل العلمي	2.558	0.084
مكان السكن	1.073	0.365
المسمى الوظيفي	0.238	0.869
سنوات الخدمة	0.519	0.671

تظهر النتائج الموجودة في الجدول(28.4) أعلاه أن كلا من "الجنس، والمؤهـل العلمـي، ومكـان السكن ، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجـد فـروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الصحي تعزى لمتغير "الجنس، والمؤهل العلمي، ومكان السكن ، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة، وهذا يـدل على انسجام إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الصحي.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: العمر فإنه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذا المتغيـر حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05، وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق في العمر تبين لنا أن الفروق جاءت لصالح من أعمارهم اقل من 30 سنة بمتوسط حسابي وصـل 3.40 على من أعمارهم من 50-41 سنة بمتوسط حسابي وصل 2.47 .

لقد جاءت الفروقات العمرية لصالح الشباب، وهذا يدل على أن فئة الشباب هم الأقدر علـى تنفيـذ البرامج والنشاطات الصحية، التي تقدمها المنظمات الأجنبية العاملة في التنمية الاجتماعية، لما لهـم من خبرات في هذا المجال.

8.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع التعليمي:

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطة بتأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع التعليمي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 29.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول القطاع التعليمي :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	1.040	0.299
العمر	5.299	0.007
المؤهل العلمي	4.125	0.020
مكان السكن	2.786	0.046
المسمى الوظيفي	1.146	0.336
سنوات الخدمة	1.595	0.197

يتبين لنا من المعطيات المبينة في الجدول(29.4) أعلاه أن كلا من "الجنس، والمسمى الـوظيفي ، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق فـي إجابـات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع التعليمي تعزى لمتغير "الجنس، والمـسمى الوظيفي ، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على اتفاق المبحوثين في إجاباتهم حول نشاطات المنظمـات الأجنبية في القطاع التعليمي.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: "للعمر والمؤهل العلمي ومكـان الـسكن " فانـه يوجـد فروقات إحصائية تعزى لهذه المتغيرات حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبـذلك نـستطيع القول بان الفرضيات قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق بالعمر يتبين لنا أن الفروق جاءت لصالح من أعمارهم اقل من 30 سنة بمتوسط حـسابي وصـل 3.36 على من أعمارهم من 41-50 سنة بمتوسط حسابي وصل 2.42 وأما بالنسبة للمؤهل العلمي يتبين لنا أن الفروق جاءت لصالح من حصلوا على درجة الدراسات العليا بمتوسط 2.98 ولـصالح

حملة البكالوريوس بمتوسط حسابي وصل 2.87 و على من مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط بمتوسـط حسابي وصل 1.93 ، وفيما يتعلق بمكان السكن يتضح من النتائج أن الفروق جاءت لـصالح مـن يسكنون المدن بمتوسط حسابي وصل 2.99 على من يسكنون المخيمات بمتوسط حـسابي وصـل 2.15.

لقد جاءت الفروقات في الإجابات لصالح الشباب الذين يحملون الدرجات العلمية ويسكنون في المدن وهذا يدل على أن نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع التعليمي يتطلب خبرات علمية ودراسـات عليا وخبرات تدريبية.

9.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 30.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول القطاع الثقافي :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.201	0.453
العمر	2.631	0.078
المؤهل العلمي	3.457	0.036
مكان السكن	2.321	0.081
المسمى الوظيفي	1.204	0.314
سنوات الخدمة	2.143	0.101

تظهر البيانات المبينة في الجدول(30.4) أعلاه أن كلا من " الجنس، العمر، المـسمى الـوظيفي، مكان السكن، سنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عنـد المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات، القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي تعزى لمتغير:" الجـنس، العمر، المسمى الوظيفي، مكان السكن، سنوات الخدمة، وهذا يدل على إنسجام إجابات المبحـوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: المؤهل العلمي فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهـذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي يتبين لنا أن الفروق جاءت لصالح حملة البكالوريوس بمتوسط حسابي وصل 3.08 على من مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط بمتوسط حسابي وصل 2.35.

لقد جاءت الفروقات العمرية لصالح الشباب وذلك لأن فئة الشباب هي الأقدر على تقـديم البـرامج الثقافية لما تتمتع به من تدريب ونشاط وحيوية.

10.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 31.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع حقوق الإنسان :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.370	0.686
العمر	0.994	0.375
المؤهل العلمي	0.054	0.947
مكان السكن	0.594	0.621
المسمى الوظيفي	7.062	0.000
سنوات الخدمة	0.635	0.595

توضح البيانات الموجودة في الجدول(31.4) أعلاه أن كلا من " الجنس، العمر، المؤهـل العلمـي، مكان السكن، سنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عنـد المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات، القائلة بعدم وجود فروق

في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان تعـزى لمتغيـر:" الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، سنوات الخدمة، هذا يـدل علـى انـسجام إجابـات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: المسمى الوظيفي فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 . وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعديـة، وفيمـا يتعلق بالمسمى الوظيفي يتبين لنا أن الفروق جاءت لصالح الموظفين الميدانيين بمتوسـط حـسابي وصل 3.81 والموظفين الإداريين بمتوسط حسابي وصل 3.51 على المدراء بمتوسـط حـسابي وصل 2.65.

وجاءت الفروق في الإجابات لصالح الموظفين الميدانين الذين يمارسون نشاطاتهم فـي المنظمـات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان

11.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع البيئة :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع البيئة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 32.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع البيئة :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.702	0.794
العمر	1.358	0.263
المؤهل العلمي	1.193	0.309
مكان السكن	0.785	0.506
المسمى الوظيفي	2.487	0.066
سنوات الخدمة	0.590	0.623

تشير بيانات الجدول(32.4) أعلاه أن كلا من "الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان الـسكن ، والمسمى الوظيفي ،وسنوات الخدمة "ما زال موجود ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجـد فـروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات، القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطـاع البيئـة تعزى لمتغير: "الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن ،والمـسمى الـوظيفي ،وسـنوات الخدمة، وهذا يل على انسجام إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع البيئة.

12.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 33.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع المرأة :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	1.206	0.275
العمر	1.072	0.347
المؤهل العلمي	2.905	0.060
مكان السكن	0.893	0.449
المسمى الوظيفي	2.858	0.042
سنوات الخدمة	1.839	0.147

تشير المعطيات الموضحة في الجدول(33.4) أعلاه أن كلا من: "الجنس، والعمر ،والمؤهل العلمي ومكان السكن ،وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحـصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات، القائلة بعـدم وجـود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة تعـزى لمتغيـر: " الجنس، والعمر ،والمؤهل العلمي ، ومكان السكن ،وسنوات الخدمة، وهذا يدل على اتفاق المبحوثين في إجاباتهم حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: المسمى الوظيفي فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 ، وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعديـة، وفيمـا يتعلق بالمسمى الوظيفي تبين أن الفروق جاءت لصالح الموظفين الميدانيين بمتوسط حسابي وصـل 4.16 على المدراء بمتوسط حسابي وصل 3.66.

جاءت الفروق في الإجابات لصالح الموظفين الميدانيين، ويعود السبب في ذلك إلى أن المـوظفيين الميدانيين يتعاملون مع الواقع الذي يمارس فيه نشاطات المنظمات الأجنبية من جهة، ومـن جهـة أخرى يتعرفون على احتياجات المواطنيين الحقيقية من خلال زياراتهم الميدانية.

13.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 34.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع الأطفال :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.169	0.545
العمر	5.131	0.008
المؤهل العلمي	0.404	0.669
مكان السكن	3.068	0.033
المسمى الوظيفي	2.234	0.091
سنوات الخدمة	1.210	0.312

يتبين لنا من المعطيات المبينة في الجدول(34.4) أعلاه أن كلا من: "الجنس، والمؤهـل العلمـي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحـصائية أو لا يوجـد فـروق ذات دلالـة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات، القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطـاع الأطفـال تعـزى

لمتغير: الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة، وهذا يـدل علـى انـسجام إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغيرات: العمر ومكان السكن فانه يوجـد فروقـات إحـصائية تعزى لهذه المتغيرات حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك نستطيع القول بان الفرضـيات قد تم رفضها. ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شـيفيه للمقارنـات البعدية، وفيما يتعلق بالعمر تبين أن الفروق جاءت لصالح من أعمارهم اقل من 30 سنة بمتوسـط حسابي وصل 3.55 على من اعمارهم من 50-41 سنة بمتوسط حسابي وصل 2.64، أما بالنسبة لمكان السكن يتضح لنا من النتائج أن الفروق جاءت لصالح من يسكنون المدن بمتوسـط حـسابي وصل 3.35 على من يسكنون المخيمات بمتوسط حسابي وصل 2.51.

وجاءت الفروقات في الإجابات لصالح فئة الشباب الذين يسكنون المدن حول نـشاطات المنظمـات الأجنبية في قطاع الأطفال، ويعود السبب في ذلك إلى أن الشباب قادرون علـى تنفيـذ النـشاطات والبرامج الخاصة بقطاع الأطفال أكثر من غيرهم.

14.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الشباب والرياضة:

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الشباب والرياضة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعـزى للمتغيـرات التالية:

جدول 35.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع الشباب والرياضة :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.324	0.254
العمر	3.226	0.045
المؤهل العلمي	0.322	0.726
مكان السكن	2.453	0.068
المسمى الوظيفي	1.536	0.212
سنوات الخدمة	0.765	0.517

من خلال النتائج الموجودة في الجدول(35.4) أعلاه يتبين لنا أن كلا مـن: " الجـنس، والمؤهـل العلمي، ومكان السكن ،والمسمى الوظيفي ، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبـذلك تـم قبـول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبيـة فـي قطاع الشباب والرياضة تعزى لمتغير: الجنس، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على انسجام المبحوثين في إجاباتهم حول نشاطات المنظمات الأجنبيـة في قطاع الشباب والرياضة. وأما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: العمر فانه يوجد فروقـات إحصائية تعزى لهذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك نـستطيع القـول بـان الفرضية قد تم رفضها، ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم اسـتخدام اختبـار شـيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق بالعمر تبين لنا أن الفروق جاءت لصالح من أعمارهم اقل مـن 30 سنة بمتوسط حسابي وصل 3.25 على من اعمارهم من 50-41 سنة بمتوسـط حـسابي وصـل 2.69، وجاءت الفروقات العمرية لصالح الشباب وهذا يدل على أن فئة الشباب هي التي تتابع تنفيذ البرامج والمشاريع، حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الشباب.

15.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة عنـد مـستوى الدلالـة α= 0.05 تعـزى للمتغيرات التالية:

جدول 36.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع ذوي الاحتياجات :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.338	0.735
العمر	6.041	0.004
المؤهل العلمي	1.735	0.183
مكان السكن	4.464	0.006
المسمى الوظيفي	0.925	0.433
سنوات الخدمة	1.590	0.198

يستدل من المعطيات المبينة في الجدول(36.4) أعلاه أن كلا من: " الجنس، والمؤهـل العلمـي ، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحـصائية أو لا يوجـد فـروق ذات دلالـة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطـاع ذوي الاحتياجـات الخاصة تعزى لمتغير: " الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على اتفاق المبحوثين في إجاباتهم حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطـاع ذوي الاحتياجـات الخاصة.

وأما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغيرات: العمر ومكان السكن فانه يوجد فروقـات إحـصائية تعزى لهذه المتغيرات حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05. وبذلك نستطيع القول بان الفرضـيات قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعديـة، وفيمـا يتعلق بالعمر تبين لنا أن الفروق جاءت لصالح من أعمارهم اقل من 30 سـنة بمتوسـط حـسابي وصل 3.09 على من اعمارهم من50-41 سنة بمتوسط حسابي وصل 2.07 أما بالنسبة لمكـان السكن يتضح من النتائج أن الفروق جاءت لصالح من يسكنون المدن بمتوسط حسابي وصل 2.94 على من يسكنون المخيمات بمتوسط حسابي وصل 1.96.

وجاءت الفروقات في الإجابات لصالح الشباب الذين يسكنون المدن، ويعود السبب في ذلك إلى أن فئة الشباب الذين يسكنون المدن هم الأقدر على تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة من جهة، ومن جهة ثانية لامتلاكهم التخصصات والبرامج التدريبية.

16.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع التطوير المؤسسي والتدريب :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع التطوير المؤسسي والتدريب عند مستوى الدلالـة $\alpha = 0.05$ تعـزى للمتغيرات التالية:

جدول 37.4: تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع التطوير المؤسسي :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.428	0.669
العمر	2.154	0.123
المؤهل العلمي	1.353	0.264
مكان السكن	3.071	0.032
المسمى الوظيفي	2.274	0.086
سنوات الخدمة	2.614	0.057

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (37.4) أعلاه أن كلا من: "الجـنس، والعمـر، والمؤهـل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع التطوير المؤسـسي والتدريب تعزى لمتغير: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمـة، وهذا يدل على انسجام إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية فـي قطـاع التطـوير المؤسسي والتدريب.

وأما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: مكان السكن فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهـذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك نستطيع القول بان الفرضيات قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعديـة، وفيمـا يتعلق بمكان السكن يتضح لنا من النتائج أن الفروق جاءت لصالح من يسكنون المـدن بمتوسـط حسابي وصل 3.10 على من يسكنون المخيمات بمتوسط حسابي وصل 2.32. وجاءت الفروقـات لصالح من يسكنون المدن ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم المؤسسات لها مراكز في المدن وان البرامج التدريبية لتطوير المؤسسات تنفذ عادة في مراكز المدن.

17.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الدراسات والأبحاث :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات

المنظمات الأجنبية في قطاع الدراسات والأبحاث عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعزى للمتغيـرات التالية:

جدول 38.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع الدراسات والأبحاث :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.222	0.842
العمر	0.569	0.568
المؤهل العلمي	1.534	0.222
مكان السكن	0.267	0.849
المسمى الوظيفي	0.284	0.837
سنوات الخدمة	0.411	0.745

يستدل من خلال معطيات الجدول(38.4) أعلاه أن كلا من: "الجنس، والعمر، والمؤهـل العلمـي، ومكان السكن، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فـروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات.

وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمـات الأجنبية في قطاع الدراسات والأبحاث تعزى لمتغير: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمـي، ومكـان السكن، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة.

وهذا يدل على انسجام إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطـاع الدراسـات والأبحاث.

18.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة عند مستوى الدلالـة α= 0.05 تعـزى للمتغيرات التالية:

جدول 39.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع الإقراض والمشاريع :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.628	0.952
العمر	0.093	0.911
المؤهل العلمي	0.204	0.816
مكان السكن	2.515	0.064
المسمى الوظيفي	3.275	0.025
سنوات الخدمة	3.176	0.029

تظهر المعطيات الموضحة في الجدول(39.4) أعلاه أن كلا من: " الجـنس، والعمـر، والمؤهـل العلمي، ومكان السكن " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فـروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فـروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الإقراض والمـشاريع الـصغيرة تعزى لمتغير: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، وهذا يدل علـى اتفـاق إجابـات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغيرات: المسمى الوظيفي وسنوات الخدمة فانه يوجد فروقـات إحصائية تعزى لهذه المتغيرات حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك نستطيع القول بـان الفرضيات قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي جاءت الفروق لصالح كلا من الموظفين الميدانيين بمتوسط حسابي وصل 3.59 على المدراء بمتوسط حسابي وصل 2.75 أما بالنسبة لسنوات الخدمة جاءت الفروق لـصالح مـن خدمتهم من 12-6 سنة بمتوسط حسابي بلغ 3.65 على من خبرتهم من 19-13 سـنة بمتوسـط حسابي 2.80 وعلى من خبرتهم اقل من 5 سنوات بمتوسط حسابي بلغ 2.97.

جاءت الفروقات في الإجابات لصالح الموظفين الميدانيين الذين بلغت خدمتهم من 12-6 عاما في المنظمات الأجنبية وهذا يدل على أن الموظفين الميدانين يواكبون تنفيذ المشاريع الصغيرة وينفذون زيارات ميدانية لتقييم هذه المشاريع.

19.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع العمال :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع العمال عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 40.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول قطاع العمال :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.450	0.655
العمر	2.601	0.080
المؤهل العلمي	0.654	0.523
مكان السكن	0.302	0.824
المسمى الوظيفي	1.455	0.233
سنوات الخدمة	1.487	0.224

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول (40.4) أعلاه أن كلا من: "الجنس، والعمـر ،والمؤهـل العلمي ، ومكان السكن، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات.

وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمـات الأجنبية في قطاع العمال تعزى لمتغير: الجنس، والعمر ،والمؤهل العلمي ،ومكان السكن ،والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة.

وهذا يدل على إنسجام إجابات الموظفين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع العمال.

20.3.4. نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاعات الأخرى :

يلخص الجدول التالي النتائج ذات العلاقة بفحص الفرضيات المرتبطـة بتـأثير خـصائص عينـة المبحوثين على إجاباتهم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاعات أخرى عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية:

جدول 41.4 : تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم حول القطاعات المختلفة :

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.017	0.986
العمر	0.953	0.386
المؤهل العلمي	3.256	0.044
مكان السكن	2.248	0.089
المسمى الوظيفي	0.597	0.619
سنوات الخدمة	1.303	0.279

بشكل عام يتبين من معطيات الجدول(41.4) أعلاه أن كلا مـن: " الجـنس، والعمـر، والمـسمى الوظيفي ، ومكان السكن، وسنوات الخدمة " ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالـة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك تم قبول الفرضيات القائلة بعـدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية فـي قطـاع العمـال تعـزى لمتغير:الجنس، والعمر، والمسمى الوظيفي، ومكان السكن، وسنوات الخدمة، وهذا يدل على اتفـاق إجابات المبحوثين حول نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع العمال.

أما بالنسبة للفرضيات التي تعزى لمتغير: المؤهل العلمي فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهـذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد تم رفضها.

ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعديـة، وفيمـا يتعلق بالمؤهل العلمي تبين لنا أن الفروق جاءت لصالح الدراسات العليا بمتوسط حـسابي وصـل 3.32 على من مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط بمتوسط حسابي وصل 2.47.

وتظهر النتائج أن الفروقات جاءت لصالح من يحملون الدراسات العاليا لأنهم الأكثر وعيا بالبرامج المنفذة في قطاع العمال في محافظات شمال الضفة الغربية.

4.4. نتائج الفقرات المفتوحة المتعلقة بمنطقة الدراسة :

فيما يلي القسم الرابع من فقرات الاستبيان المفتوحة، والمتعلقة بمنطقة الدراسة وتبين مـن خـلال إجابات المبحوثين على السؤال الأول:

- السؤال الأول: ما الوسائل الكفيلة بتعزيز دور منظمتكم في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية؟

تبين من خلال إجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المفتوحة أن الوسائل الكفيلة بتعزيز دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية جاءت مركزة حول عقد دورات تأهيلية للمواطنين، ورفع قدراتهم للتعامل مع البرامج التنموية بشكل يتلائم مع الواقع الفلسطيني وتوفير مراكز ترفيهية لملء الفراغ في المجتمع، وخلق توازن بين برامج المنظمات الأجنبية والمجتمع، والعمل على الحد من ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن للمحافظة على التوازن السكاني، وكذلك اشراك المجتمع المحلي في عملية التخطيط لحل مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني، وصياغة خطة تنموية وفق الاحتياجات الخاصة للمجتمع الفلسطيني لممارسة النشاطات التنموية وليست الإنمائية.

ويشير الباحث إلى أنه لا بد من خلق التعاون بين المنظمات الأجنبية والمجتمع المحلي، من خلال رفع مستوى كفاءة العاملين فيها، والمحافظة على القيم التي تسود المجتمع الفلسطيني، واستحداث قيم جديدة تتناسب مع التغيير التنموي، ولا بد من التوزيع العادل للمشاريع على المستفيدين، من خلال التعاون مع المجتمع المحلي بطريقة تخلو من المحسوبية والعشائرية، وفق رؤية واضحة لمتطلبات المنطقة التنموية، وخلق قيادات مجتمعية كي تأخذ دورها التنموي، واستثمار القوى والطاقات البشرية والموارد التنموية بفاعلية أكثر، لخلق نوع من التجانس في المجتمع الفلسطيني.

- السؤال الثاني: ما المعيقات والاشكاليات التي تواجه منظمتكم لدى تنفيذها للبرامج والمشاريع والأنشطة التنموية في محافظات شمال الضفة الغربية؟

تبين من خلال إجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المفتوحة، أن المعيقات والاشكاليات التي تواجه المنظمات الأجنبية لدى تنفيذها للبرامج والمشاريع والأنشطة التنموية في محافظات شمال الضفة الغربية، جاءت مركزة حول، عدم توفير ضمانات تنموية من خلال الأطراف الشريكة في عملية التنمية، وفقدان الثقة في العديد من المنظمات التي نفذت برامج ومشاريع في المجتمع الفلسطيني، مع عدم وجود برامج متخصصة تراعي الفوارق المجتمعية، وعدم كفاية البرامج والمشاريع المنفذة استدامتها، وكذلك عدم توفر خدمات ثقافية وصحية في المناطق المهمشة.

وجاءت الحواجز العسكرية، وعدم الوعي الكافي لدى المواطنين في البرامج المنفذة، مـع ضـعف التنسيق والتشبيك بين المنظمات الأجنبية المؤسسات غير الحكومية، وضعف التمويل وعدم تـوفر الإحصائيات اللازمة لتحديد احتياجات المواطنين الحقيقية، وصعوبة التواصل مع منـاطق الـشمال لعدم توفر الفنادق وكذلك فإن الجدار الفاصل، والمستوطنات، وتقسيم المناطق إلى A.B.C، وتواجد اكثر من منظمة تعمل مع نفس الفئة المستهدفة؛ بمعنى توجيه التمويل نحو منطقة جغرافية محـددة لأكثر من مؤسسة بناء على رغبة الممول، وعدم الاستقرار في المجتمع الفلسطيني، وعـدم تحديـد احتياجاته بدقة، وعدم التواصل الجغرافي بالصورة المناسبة.

ويشير الباحث أيضا إلى أن المعيقات التي تواجه المنظمات الأجنبية في تنفيذ البـرامج والمـشاريع التنموية، تمثلت في نقص البيانات التنموية، وعدم جدية التمويل الدولي لبناء الإقتصاد الفلـسطيني، وكذلك العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، وقلة الوعي والبعد الجغرافي للوصول إلـى الفئات المستهدفة، وعدم توفر معلومات مسبقة يتم الرجوع إليها مثل بنك للمعلومات، وضعف البنية التحتية، وتدخل القطاع العام في عمل المنظمات الأجنبية، وعدم إمكانية الحصول على التـصاريح للأشخاص المراد تحفيزهم.

- السؤال الثالث: ما مدى انسجام البرامج والمشاريع التي تنفذها منظمتكم مع واقع واحتياجات المواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية؟

تبين من خلال إجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المفتوحه، أن انسجام البـرامج والمـشاريع التي تنفذها المنظمات الأجنبية مع واقع واحتياجات المواطنين في محافظات شمال الضفة الغربيـة، جاءت متفاوتة، وذلك لأن احتياجات المواطنين متعددة، والبرامج المنفذة لا تلبي متطلبـات التنميـة الحقيقية، وفي بعض الأحيان يتم تنفيذ مشاريع انتقائية، وكذلك فإن تضارب المصالح الخاصة مـع البرامج والمشاريع المنفذة، ينعكس سلبا على بعض الفئات المـستهدفة، والكثيـر مـن المـشاريع أصبحت مكررة ولا تنسجم مع واقع المواطنين.

في المقابل تبين أن هناك انسجام كبير في المشاريع التي تنفذها المنظمات الأجنبيـة فـي التنميـة الاجتماعية، خاصة في ظل تزايد أعداد المعوزين والمحتاجين للبرامج والمـشاريع التـي تنفـذها المنظمات الأجنبية، وكذلك فإن المشاركة المجتمعية في البرامج الاجتماعية المنفـذة، تبـين مـدى انسجام هذه البرامج والمشاريع مع واقع المتطلبات الحقيقية للتنمية، إذ أنها نابعـة مـن احتياجـات المواطنين الحقيقية، وليست من خلال رؤية المنظمة.

ويشير الباحث إلى أن الشعور بالمسؤولية، وتعزيز مفهوم المواطنة، والتركيز على برامج التوافـق الاجتماعي، واستثمار القوى والطاقات البشرية المتوفرة في تنفيذ البـرامج والمـشاريع، بحيـث لا تنتهي هذه البرامج التي تنفذها المنظمات الأجنبية بانتهاء التمويل، كل ذلـك يـساهم فـي انـسجام البرامج والمشاريع مع واقع واحتياجات المواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية.

- السؤال الرابع : برأيكم من هي الجهات التي يحق لها مساءلة المنظمات الأجنبية؟

نلاحظ من خلال إجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المفتوحة، أن الجهات التـي يحـق لهـا مساءلة المنظمات الأجنبية؛ تمثلت في الهيئات الدولية المستقلة بحيث تنسق عملها مـع المنظمـات الأجنبية والسلطة الوطنية الفلسطينية، في إطار القانون العالمي، وبعـضهم أشـار إلـى الاتحـاد الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان، في حين أشار البعض إلى المانحين واسرائيل والمواطنين فـي المنطقة، وقليل منهم من أشار إلى وزارة الخارجية الفلسطينية، وبالتنسيق مع الـوزارة المختـصة، وبإشراف وزارة الداخلية.

ومن هنا نستطيع القول أن المنظمات الأجنبية الغربية، تميل في المساءلة إلـى الهيئـات الدوليـة المستقلة وفق القانون العالمي أو قوانين البلد الأم؛ التي تنحـدر منهـا المنظمـة الأجنبيـة، بينمـا المنظمات الأجنبية القطرية تميل في المساءلة إلى وزارة الخارجية الفلـسطينية، وبالتنـسيق مـع الوزارة المختصة، بإشراف وزارة الداخلية.

ويشير الباحث إلى أن هناك خطورة كبيرة في هذا الموضوع، إذ أنه لا بد من وضع آلية قانونيـة معينة، نستطيع من خلالها مساءلة المنظمات الأجنبية، مع الحفاظ على الـسيادة الوطنيـة، وأن لا نترك الحبل على الغارب، وأن نقوم بتشكيل هيئة متخصصة لمتابعة المنظمات الأجنبيـة وحمايـة المصالح الفلسطينية، وفق دراسات مبنية على تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

5.4 تلخيص النتائج

فيما يلي تلخيص لأهم نتائج الدراسة في محاورها ومجالاتها المختلفة :

- بينت النتائج أن محور الإطار التنظيمي، جاء في أعلى سلم السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.60) أي درجة عالية، وتبين أن المنظمات الأجنبية تعتمد في موازنتها على التمويل الخارجي، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.14) وهي درجة عالية جدا، في حين تعمل المنظمات الأجنبية على توفير وثائق واضحة حول أهدافها بمتوسط حسابي بلغ (4.13) وهي أيضا درجة عالية جدا، وهذا يدل على أن المنظمات الأجنبية عالية التنظيم لأنها تتبع إداريا إلى بلادها الأم، وفي نفس الوقت تعتمد على التمويل الخارجي؛ في تنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة ضمن أهداف واضحة.

وفي المقابل تبين أن المنظمات الأجنبية لا تقوم غالبا بتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها لوزارة الداخلية، وكذلك لا تقوم بإشراك المواطنين في صياغة خططها التنموية في أغلب الأحيان، ويعزو الباحث سبب ذلك، إلى أن المنظمات الأجنبية لا تقوم بتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها لوزارة الداخلية بشكل دوري، في حين تقوم هذه المنظمات بالتنسيق مع الفئات المستهدفة، ولا تقوم باشراك المواطنين في صياغة الخطط التنموية بالشكل المطلوب.

- أما بالنسبة لمحور الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية، جاء في المستوى الثاني للأهمية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.41) حيث جاء في درجة متوسطة، وتبين أن الظروف الداخلية (الاجتماعية والسياسية) تلعب دورا مهما في إقامة العلاقات مع المنظمات الأجنبية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وهي درجة عالية، في حين تبين أن المنظمات الأجنبية تحدد معاييرا تطبقها في توظيف الأفراد الفاعلين في المجتمع، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.83) حيث جاءت في الدرجة العالية أيضا، وتبين من النتائج السابقة أن المنظمات الأجنبية تلتزم بالجانب الإداري والقانوني، الذي يحكم الإطار الداخلي للمنظمات الأجنبية، لكنها لا تلتزم بالقوانين التي تضعها وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية؛ لأن معظمها يعمل في الأراضي الفلسطينية بناء على تفاهمات مع الجانب الفلسطيني ودون ترخيص من وزارة الداخلية، أما بالنسبة للظروف الداخلية الاجتماعية والسياسية لها دور كبير في استقطاب المنظمات الأجنبية لتفيذ البرامج والمشاريع، أما بالنسبة للتوظيف نلاحظ من خلال زيارة العديد من المنظمات الأجنبية أنها تتبع شروطا محددة للتوظيف، وذلك من أجل الوصول إلى الفئات المجتمعية المستهدفة بالشكل المناسب.

وفي المقابل تبين أن المؤسسات المحلية لا تراعي التزام المنظمات الأجنبية بالمتطلبات القانونية لممارسة أعمالها المشتركة، وتبين أيضا أن المنظمات الأجنبية لا تخضع لمتابعة ورقابة الجهات الفلسطينية المختصة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المؤسسات المحلية تبحث دوما عن التمويل، ولا تبدي اهتماما كبيرا بالجوانب القانونية لممارسة أعمالها، وكذلك فإن الكثير من المنظمات الأجنبية لا تخضع لمتابعة ورقابة الجهات الفلسطينية المختصة، لأنها تعمل ضمن اتفاقيات عمل محددة، وليست مسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية.

- وجاء في المستوى التالي للأهمية محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.32) وهي درجة متوسطة، وتبين من خلال ذلك، أن المنظمات الأجنبية يوجد لديها برامج محددة تسعى إلى تحقيقها، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وهي درجة عالية ،في حين تبين أن المنظمات الأجنبية تعتقد أن لها تأثير إيجابي على بناء المجتمع الديمقراطي، بمتوسط حسابي بلغ (3.85) وهي درجة عالية، وتبين أيضا أن المنظمات الأجنبية تعتقد؛ أن إقامة علاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية ضرورية لبناء المجتمع الديمقراطي، وذلك بمتوسط حسابي وصل (3.80) وهي درجة متوسطة، من خلال النتائج السابقة تبين أن للمنظمات الأجنبية برامج محددة تسعى لتحقيقها؛ وفق رؤية ورسالة محددة، إضافة إلى تأثيرها على المجتمع من خلال البرامج المنفذة وكلما كان المجتمع أكثر انفتاحا وتحرراً فإن تأثير المنظمات الأجنبية يكون بشكل أكبر، وفي نفس الوقت لا تستطيع هذه المنظمات أن تعمل بسهولة مع الفئات المنطوية على نفسها، وكذلك فإن إقامة علاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، لها دور كبير في بناء المجتمع الديمقراطي، لأن ذلك يعطيها شيئاً من الثقة والقوة في المجتمع بحيث يصبح تقبلها في المجتمع أمرا مرغوبا فيه، لتحقيق الأهداف الخاصة بهذه المنظمات.

وفي المقابل تبين أن المانحين الأجانب لا يحددون برامج عمل المنظمات الأجنبية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.32) وهي درجة منخفضة، وكذلك فإن المعيقات الناجمة عن ممارسات الاحتلال تحول دون تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.57) وهي درجة منخفضة وتبين أيضا أن المعيقات الاجتماعية والمالية، تحول دون تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية ورسالتها، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.57) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المؤسسات المحلية تبحث دوما عن التمويل، ولا تبدي اهتماما كبيرا بالجوانب القانونية لممارسة أعمالها، وكذلك فإن الكثير من المنظمات الأجنبية لا تخضع لمتابعة ورقابة الجهات الفلسطينية المختصة؛ لأنها تعمل ضمن اتفاقيات عمل محددة وليست مسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية.

- أما بالنسبة لنشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي، وصلت إلى المتوسط الحسابي (3.20) وهي درجة متوسطة، وتبين أن المنظمات الأجنبية تضع سياسات تستهدف تعزيز قدرات العاملين في المجال الزراعي، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.32) وهي درجة متوسطة، ويتبين من خلال النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية في القطاع الزراعي، أن معظم هذه النشاطات تذهب في اتجاه التدريب والتثقيف وليس في تعزيز قدرات العاملين في المجال الزراعي؛ رغم قلة البرامج والنشاطات التي تستهدف القطاع الزراعي؛ بشكل حقيقي وواقعي فمعظم البرامج هي عبارة عن خدمات مقطوعة؛ ليس لها تأثير فعال في مجال التنمية الاجتماعية.

وفي المقابل تبين أن قيام المنظمات الأجنبية بإعادة تأهيل للبنية التحتية في القطاع الزراعي، بالشكل المطلوب جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.13) وهي درجة متوسطة. ويعزو الباحث سبب ذلك، إلى أن المنظمات الأجنبية تساهم في التدريب وعقد الندوات، ولا تقوم بإعادة تأهيل البنية التحتية في القطاع الزراعي بالشكل المناسب.

- وفيما يتعلق بنشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الصحي وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (2.89) وهي درجة منخفضة، وتبين أن المنظمات الأجنبية تقوم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين في المجال الصحي، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.02) وهي درجة متوسطة، فمن الملاحظ أن معظم النشاطات سطحية لا تفي بالغرض المطلوب، ولا تخرج من نطاق التدريب والتثقيف وبناء المراكز رغم قلة المنظمات الأجنبية التي تتبنى هذا القطاع الحيوي والهام والذي يلعب دورا كبيرا في التنمية الاجتماعية.

في المقابل تبين أن مساهمة المنظمات الأجنبية في عقد دورات تثقيفية للمواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية جاءت بمتوسط حسابي (2.76) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقوم بالتركيز على الدورات التدريبية للعاملين أكثر من التركيز على الدورات التثقيفية للمواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية.

- أما بالنسبة لنشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع التعليمي، وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (2.76) وتبين أن النشاطات التعليمية الخاصة التي تقدمها المنظمات الأجنبية وتستهدف المجتمع المحلي، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.84) وهي درجة منخفضة، والنتائج السابقة تشير أن القطاع التعليمي، تقل فيه نشاطات المنظمات الأجنبية، ولعل ذلك عائد إلى سياسة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والتي ترفض التعامل مع الكثير من المنظمات الأجنبية، إلا من خلال آليات محددة

تحددها الوزارة، لكن ذلك لا يحول دون ممارستها بعض الأنشطة التعليمية من خلال المراكز النسوية، والتي جاءت منخفضة أيضا، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المتعلمين في المجتمع الفلسطيني من ناحية، وعدم ثقة المواطنين في البرامج التعليمية التي من ناحية أخرى.

في المقابل تبين أن مساهمة المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكز تعليمية؛ لذوي الاحتياجات في محافظات شمال الضفة الغربية جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.65) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحث سبب ذلك،إلى أن المنظمات الأجنبية تقدم نشاطات تعليمية تستهدف المجتمع المحلي، لكنها تغفل جانب إنشاء مراكز تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة،لعدم تقبل المجتمع المحلي لطواقم الإرشاد والدعم النفسي لهذه الفئة.

- حصلت نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي على متوسط حسابي وصل إلى (2.97) وهي درجة متوسطة، أما بالنسبة لمساهمة المنظمات الأجنبية في إنشاء المراكز الثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية،وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (3.04) وهي درجة منخفضة، ونلاحظ من خلال النتائج السابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الثقافي جاءت متوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة النشاطات الثقافية التي تنفذها المنظمات الأجنبية في محافظات شمال الضفة الغربية، وقلة المراكز الثقافية التي تتبنى مثل هذا الدور.

في المقابل تبين أن مساهمة المنظمات الأجنبية في إقامة المهرجانات الثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.85) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحث سبب ذلك، إلى أن هذا الدور يترك للمؤسسات المحلية؛ لأنها الأقرب إلى المجتمع المحلي من المنظمات الأجنبية، وأن هذه الأمور لا تأتي من ضمن أولويات المنظمات الأجنبية في محافظات شمال الضفة الغربية.

- وفيما يتعلق بنشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان، وصل إلى متوسط حسابي بلغ (3.29) وهي درجة متوسطة، وتبين أن المنظمات الأجنبية تنفذ برامج تنموية محايدة تتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (3.36) وهي درجة متوسطة، من خلال النتائج السابقة يتبين أن نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع حقوق الإنسان جاءت متوسطة، ويعود السبب إلى أن قضية حقوق الإنسان الفلسطيني هي قضية سياسية كما تراها المنظمات الأجنبية، وفي الكثير من الأحيان تتعرض هذه المنظمات إلى ضغوطات سياسية؛ من دول السيطرة والهيمنة،

ومن هنا نلاحظ قلة المنظمات الأجنبية التي تتعامل مع حقوق الإنسان الفلسطيني والتي تنفذ بـرامج تنموية محايدة.

وفي المقابل فان تبني المنظمات الأجنبية متابعة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلـسطيني في المحافل الدولية، وصل إلى متوسط حسابي بلغ (3.20) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحـث سبب ذلك إلى أن معظم المنظمات الأجنبية لا تقحم نفسها في هذه المسائل، لأنها مرتبطة بالقـضايا السياسية بالدرجة الأولى، والتي قد تتنافى مع التخطيط الاستراتيجي لهذه المنظمات وكذلك فإن مثل هذه القضايا بحاجة إلى منظمات متخصصة في هذا المجال.

- أما بالنسبة لنشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع البيئي وصل إلى متوسط حسابي بلغ (3.39) وهي درجة متوسطة، وتبين أن تنفيذ المنظمات الأجنبية لبرامج تخفف من الآثـار البيئيـة الـسلبية جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.45) وهي درجة متوسطة، ونلاحظ من خـلال النتـائج الـسابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع البيئي جاءت متوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن برامج التخفيف من الآثار البيئية السلبية، هي برامج مشتركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأحيانـا الأردني، وتربطها العديد من المعيقات، التي تمنع تنفيذها بالشكل المطلوب فـي محافظـات شـمال الضفة الغربية.

وفي المقابل فإن تنسيق المنظمات الأجنبية، مع وزارة البيئة الفلسطينية، لحماية البيئـة الفلـسطينية جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.30) وهي درجة متوسطة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن هنـاك تنسيق بين المنظمات الأجنبية، ووزارة البيئة الفلسطينية في النشاطات المـشتركة لحمايـة البيئـة الفلسطينية، لكن هذا التنسيق لا يتم في البرامج والنشاطات الأحادية الجانب.

- أما نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع المرأة، وصلت إلى متوسط حـسابي (3.86) وهـي درجة عالية، وهذا يعني أن البرامج التدريبية التي تنفـذها المنظمـات الأجنبيـة لتمكـين المـرأة الفلسطينية جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.94)وهي درجة عالية، ويعود السبب في ذلـك إلـى أن برامج تمكين المرأة الفلسطينية، تعد من أولويات المنظمات الأجنبية، فهي تستهدف المرأة الفلسطينية في المناطق المهمشة، وذلك لرفع مكانتها، بل أصبحت تشترط على المؤسسات المحلية التـي تنفـذ المشاريع من خلالها، أن تقوم باشراك المرأة في تنفيذ البرامج والمشاريع وذلك للموافقة عليها.

وكذلك فإن برامج الدفاع عن حقوق المرأة، التي تقدمها المنظمات الأجنبية في محافظـات شـمال الضفة الغربية، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وهي درجة عالية، ويعزو الباحث سبب ذلـك إلى أن المنظمات الأجنبية، تهتم بالبرامج التي تتعلق بحقوق المرأة وتمكينها، وتعتبر من أولويـات هذه المنظمات في محافظات شمال الضفة الغربية.

- وفيما يتعلق بنشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال، وصلت إلى متوسط حـسابي بلـغ (3.06) وهي درجة متوسطة، وبالنسبة لتنفيذ المنظمات الأجنبية برامج تعليمية، تستهدف الأطفـال الفلسطينيين، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.25) وهي درجة متوسطة، ونلاحظ من خـلال النتـائج السابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية، في قطاع الأطفال، جاءت متوسطة، ويعود السبب في ذلـك إلى أن المنظمات الأجنبية، لا تنفذ برامج تعليمية تستهدف قطاع الأطفال بالشكل الكافي، وأن مناطق الأطراف البعيدة عن مراكز المدن، لا تحظى بمثل هذه الخدمات.

وفي المقابل فإن توفير المنظمات الأجنبية طواقم إرشادية للتعامل مع الأطفال الفلسطينيين، جـاءت بمتوسط حسابي بلغ(2.96) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى عدم كفاية الطواقم الإرشادية، في المجتمع الفلسطيني، وكثرة الأزمات التي يتعرض لها أطفال فلسطين باستمرار وعدم وجود خطط في المنظمات الأجنبية لإدارة الأزمات.

- وتبين أن نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الشباب والرياضة، وصلت إلى متوسط حسابي (3.08) وهي درجة متوسطة، وأما بالنسبة لدعم المنظمات الأجنبية للمشاريع الشبابية في محافظات شمال الضفة الغربية جاء بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وهي درجة متوسطة، تبين من خلال النتائج السابقة، أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية في قطاع الأطفال، جـاءت متوسـطة ويعـود السبب في ذلك إلى أن المشاريع الشبابية، لم تترك أثرا فاعلا في محافظات شمال الـضفة الغربيـة لضعف البنية التحتية من ناحية، وقلة الخدمات التي تتلقاها من ناحية أخرى.

وفي المقابل فإن تنفيذ المنظمات الأجنبية، لبرامج ومشاريع بناء علـى احتياجـات الـشباب فـي محافظات شمال الضفة الغربية، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.90) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تدعم المـشاريع الـشبابية، لكنهـا لا تنفـذ البـرامج والمشاريع بناء على احتياجاتهم.

- أما بالنسبة لنشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة، وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (2.54) وهي درجة منخفضة، وتبين أن توفير المنظمات الأجنبية برامج للرعاية الاجتماعية تسهم في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.64) وهي درجة منخفضة، نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة البرامج التي تنفذها المنظمات الأجنبية، وخاصة البرامج التي تسهم في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع في محافظات شمال الضفة الغربية من ناحية، وقلة المرشدين والمتخصصين الذين يعملون في المنظمات التي تعنى بشؤون الأطفال من ناحية أخرى.

وفي المقابل فان عمل المنظمات الأجنبية على توفير مشاريع تأهيلية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.48)وهي درجة منخفضة جدا، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تسهم في تقديم برامج للرعاية الاجتماعية، والدورات التدريبية لكنها لا تنفذ مشاريع تأهيلية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

- وفيما يتعلق بنشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع التطوير المؤسسي والتدريب، وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (2.84) وهي درجة منخفضة، وبالنسبة للبرامج التدريبية التي تنفذها المنظمات الأجنبية لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (3.01) وهي درجة متوسطة، نلاحظ من خلال النتائج أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية، في قطاع التطوير المؤسسي والتدريب جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تنفذ برامج تدريبية بعيدة عن الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، ولا تساهم بالتطوير المؤسسي بالشكل المطلوب.
وفي المقابل فإن قيام المنظمات الأجنبية، بالتنسيق مع المؤسسات لمعرفة احتياجاتها للمساهمة في التطوير المؤسسي، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.77) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقوم بتنفيذ برامج تدريبية، لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات، لكنها في نفس الوقت لا تقوم بالتنسيق الحقيقي مع المؤسسات، لمعرفة احتياجاتها للمساهمة في تطويرها.

- وتبين أن نشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الدراسات والأبحاث، وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (2.67) وهي درجة منخفضة، وبالنسبة لتنفيذ المنظمات الأجنبية، دراسات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وصل إلى متوسط حسابي بلغ (2.84) وهي درجة منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المنظمات التي تهتم في موضوع الدراسات والأبحاث، في محافظات شمال الضفة الغربية هذا من جانب، ومن جانب آخر، طبيعة المنطقة بحاجة إلى الاهتمام بالقطاع

الزراعي، والقطاع الصحي أكثر من الاهتمام بقطاع الدراسات والأبحاث، في مجـال الديمقراطيـة وحقوق الإنسان.

وفي المقابل فان مساهمة المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكز للدراسات والبحوث، فـي محافظـات شمال الضفة الغربية، وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (2.55) وهي درجة منخفضة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية، لا تهتم بجانب الدراسات وقطاع الأبحاث فهي لا تنفذ دراسات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا تساهم في إنشاء مراكـز للدراسـات والبحـوث، فـي محافظات شمال الضفة الغربية.

- وبالنسبة لنشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة، وصـلت إلـى متوسط حسابي بلغ (3.09) وهي درجة متوسطة، وأما بالنسبة لمساهمة المنظمات الأجنبية في تقديم القروض، في محافظات شمال الضفة الغربية، وصلت إلى متوسط حسابي بلغ(3.15) وهي درجـة متوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقدم بعض البرامج والمشاريع التي تتعلق بالإقراض، لكنها لا تصل إلى مرحلة الاستدامة، وتزول بزوال التمويل، ولعل ذلك عائد إلى أنها لا تنبع من الاحتياجات الحقيقية للمواطنين.

وتبين أن تنفيذ المنظمات الأجنبية لمشاريع صغيرة نابعة من احتياجات المواطنين، جاءت بمتوسـط حسابي بلغ (3.01)وهي درجة متوسطة، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية تقدم بعض القروض وتنفذ المشاريع الصغيرة، لكنها ليست نابعة من احتياجات المواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية.

- وفيما يتعلق بنشاطات المنظمات الأجنبية في قطاع العمال، وصلت إلى متوسـط حـسابي بلـغ (2.50) وهي درجة منخفضة جدا، وبالنسبة لمساهمة المنظمات الأجنبية في إقامة المشاريع لتشغيل الأيدي العاملة، في محافظات شمال الضفة الغربية جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.57) وهي درجـة منخفضة، نلاحظ من خلال النتائج السابقة، أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية في قطـاع العمال، جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية، تقـوم بتنفيـذ بـرامج ومشاريع لتدريب الأيدي العاملة، وتشغيلهم بالعمل مقابل الغذاء، أو العمل مقابل الـدواء، لكنهـا لا تساهم في إقامة المشاريع المناسبة، لتشغيل الأيدي العاملة للقضاء على الفقر.

وفي المقابل فإن البرامج التأهيلية التي تعقدها المنظمات الأجنبية للعمال، في محافظات شمال الضفة الغربية جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.44) وهي درجة منخفضة جدا، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية، تدعم تشكيل النقابات العمالية، وتنظم دورات تثقيفية وتساهم في تشغيل الأيدي العاملة، لكنها لا تقدم برامج تأهيلية للعمال في محافظات شمال الضفة الغربية.

- أما بالنسبة لنشاطات المنظمات الأجنبية في قطاعات أخرى، وصلت إلى متوسط حسابي بلغ (2.82) وهي درجة منخفضة، وبالنسبة لمساهمة المنظمات الأجنبية في إقامة مشاريع تنموية في القطاعات الأخرى، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.88)وهي درجة منخفضة، نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن النشاطات التي تنفذها المنظمات الأجنبية، في القطاعات الأخرى جاءت منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المنظمات التي تمارس نشاطاتها في القطاعات الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن معظم المنظمات تنفذ نشاطاتها في جوانب محددة وفق أهداف واضحة.

وفي المقابل تبين أن اهتمام المنظمات الأجنبية، بوضع بيانات إحصائية عن مساهماتها في القطاعات الأخرى، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.78) وهي درجة منخفضة، يعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المنظمات الأجنبية، تنفذ نشاطاتها في قطاعات محددة وفق برامج معينة، بحيث تشمل مجموعة من القطاعات وليست القطاعات جميعها.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والمقترحات

يتناول هذا الجزء من الدراسة النتائج الرئيسة للبحث التي توصل إليها الباحث بعد إتمـام مراحـل الدراسة وعرض لبعض التوصيات والمقترحات للمهتمين بموضوع الدراسة.

1.5 الاستنتاجات

- المنظمات الأجنبية تعمل على توفير وثائق واضحة حول أهدافها وذلك لأنها تتبع فـي نظامهـا الأساسي لبلدها الأم ولكنها في نفس الوقت لا تفصح عن ميزانيتها الحقيقية.

- المنظمات الأجنبية تنسق برامجها مع الفئات المستهدفة لكنها لا تقوم باشراك المـواطنين فـي صياغة خططها التنموية بالشكل الكافي كما أنه لا يوجد معرفة لدى المواطنين بالبرامج التي تقدمها هذه المنظمات وهذا يحتم عليها نشر تقارير دورية حول النشاطات التي تنفذها لإطلاع المـواطنين عليها.

- بالرغم من اعتماد المنظمات الأجنبية في موازنتها على التمويل الخارجي ومن منابعه المختلفـة إلا أنها لا تقوم بتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها لوزارة الداخلية الفلسطينية بشكل دوري.

- هناك حاجة لمراعاة الإجراءات القانونية التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية لدى ممارسـة المنظمات الأجنبية لنشاطاتها المختلفة وأن تخضع هذه النشاطات لديوان الرقابة الإداريـة والماليـة

ويجب على المؤسسات المحلية أن تراعي التزام المنظمات الأجنبيـة بالمتطلبـات القانونيـة عنـد ممارستها لأعمالها.

- تساهم نظرة السلطة الوطنية الفلسطينية للمنظمات الأجنبية في اسـتقطاب المـشاريع التنمويـة وكذلك تلعب الظروف الداخلية (الاجتماعية والسياسية) دورا مهما في استقطاب المشاريع التنمويـة في حين لا تستطيع المنظمات الأجنبية أن تعلب دورا في عملية التحديث والتنمية دون وجود منـاخ قانوني

- المنظمات الأجنبية تعمل على دعم وتعزيز المجتمع الفلسطيني وقد ساهمت في السنوات الأخيرة في تقديم خدمات اجتماعية لم يكن لها دور قادر على إضعاف معيقـات التنميـة الاجتماعيـة فـي محافظات شمال الضفة الغربية ورغم توفر قدرتها على التنمية الاجتماعية إلا أنها لا تعمل بفاعلية.

- المنظمات الأجنبية تواجهها بعض المعيقات أثناء تنفيذها للبرامج والمشاريع من بينهـا معيقـات مالية و اجتماعية ومعيقات ناجمة عن ممارسات الاحتلال وأخرى قانونية.

- بالرغم من ممارسة المنظمات الأجنبية لنشاطاتها في القطاع الزراعي ووضع سياسات تستهدف تعزيز قدرات العاملين في هذا المجال إلا أن البنية التحتية في المجال الزراعـي مـا زالـت دون المستوى المطلوب لذا يجب التركيز في إعادة البنية التحتية في القطاع الزراعي.

- القطاع الصحي يعتبر مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية الاجتماعيـة وبـالرغم مـن ممارسـة المنظمات الأجنبية نشاطاتها في هذا المجال وقيامها بتنظيم دورات تدريبية للعـاملين فـي المجـال الصحي إلا أنها لم تساهم بالشكل الكافي في عقد دورات تثقيفية للمواطنين فـي محافظـات شـمال الضفة الغربية.

- المنظمات الأجنبية تنفذ نشاطات في القطاع التعليمي وساهمت في رفع مستوى البنية التحتية في المدارس وقدمت بعض النشاطات التعليمية التي تستهدف المجتمع المحلي لكنها لم تعمـل بالـشكل الكافي لإنشاء مراكز تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة في محافظات شمال الضفة الغربية.

- القطاع الثقافي من القطاعات الهامة التي تتصدر مؤشـرات التنميـة الاجتماعيـة فالمنظمـات الأجنبية ساهمت في إنشاء مراكز ثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية لكن وفي نفس الوقت لا يوجد التنسيق الكافي مع وزارة الثقافة الفلسطينية في تنفيذ البرامج الثقافية.

- هناك حاجة ماسة للاهتمام بحقوق الإنسان وبالرغم من أن المنظمـات الأجنبيـة تنفـذ بعـض البرامج التنموية المحايدة المتعلقة بحقوق الإنسان الفلسطيني إلا أنها يجب عليها أن تتبنـى متابعـة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني في المحافل الدولية.

- قطاع البيئة من القطاعات التي تنفذ فيها المنظمات الأجنبية برامج للتخفيف من الآثـار البيئيـة السلبية من خلال التركيز على زيادة الوعي البيئي ودعم دراسات تقييم الأثر البيئي لكن التنسيق مع وزارة البيئة الفلسطينية لوضع خطط مستقبلية لحماية البيئة الفلسطينية لـم يـصل إلـى المـستوى المطلوب.

- قطاع المرأة من القطاعات التي تحظى باهتمام المنظمات الأجنبية وذلك من خلال تنفيذ بـرامج تدريبية لتمكين المرأة الفلسطينية وإنشاء مراكز نسوية للدفاع عن حقوق المرأة في محافظات شـمال الضفة الغربية.

- تهتم المنظمات الأجنبية بقطاع الأطفال وتنفذ برامج تعليمية تستهدف الأطفال الفلـسطينين لكـن يجب عليها توفير طواقم إرشادية للتعامل مع الأطفال الفلسطينين وقت الأزمات.

- تدعم المنظمات الأجنبية القطاع الشبابي وتساهم في إنشاء المراكز والأندية الشبابية وتقوم بتنفيذ البرامج والأنشطة الترفيهية إلا أنها يجب أن تكون نابعة من احتياجات الشباب في محافظات شـمال الضفة الغربية .

- توفر المنظمات الأجنبية برامج للرعاية الاجتماعية التي تسهم في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع إلا أنها يجب أن تعمل على توفير مشاريع تأهيلية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات إلا أنها وفـي نفـس الوقت يجب أن تقوم بالتنسيق مع المؤسسات لمعرفة احتياجاتها للمساهمة في التطوير المؤسسي.

- تساهم المنظمات الأجنبية في تقديم القروض لتنفيذ المشاريع الصغيرة في محافظات شمال الضفة الغربية إلا أن هذه المشاريع يجب أن تكون نابعة من احتياجات المواطنين.

- تعقد المنظمات الأجنبية برامج تأهيلية للعمال في محافظات شمال الضفة الغربية إلا أنها يجب أن تساهم في إقامة المشاريع لتشغيل الأيدي العاملة .

- تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة مشاريع تنموية في القطاعات الأخرى إلا أنها يجب أن تهتم بوضع بيانات إحصائية عن مساهماتها في القطاعات الأخرى لتفيد الدارسين.

2.5 التوصيات

في ضوء الاستنتاجات، توصي الدراسة بما يلي :

- ضرورة قيام المنظمات الأجنبية بالإفصاح عن ميزانياتها الحقيقية وأن تقوم بنشر تقارير دورية حول النشاطات التي تنفذها لإطلاع المواطنين عليها كما يجب عليها أن تقوم بتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها لوزارة الداخلية الفلسطينية بشكل دوري .

- ضرورة تبني سياسة واضحة من قبل المؤسسات المحلية لمراعاة التزام المنظمات الأجنبية بالمتطلبات القانونية عند ممارستها لأعمالها.

- ضرورة تبني سياسة واضحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لتوفير مناخ قانوني لتسهيل عمل المنظمات الأجنبية وإضعاف معيقات التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية.

- العمل من قبل المنظمات الأجنبية على رفع مستوى البنية التحتية في القطاع الزراعي والمساهمة في عقد دورات تثقيفية في المجال الصحي والعمل على إنشاء مراكز تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة والتنسيق مع وزارة الثقافة الفلسطينية في تنفيذ البرامج الثقافية.

- العمل على متابعة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني في المحافل الدولية والتنسيق مع وزارة البيئة الفلسطينية لوضع خطط مستقبلية لحماية البيئة الفلسطينية وتوفير طواقم إرشادية للتعامل مع الأطفال الفلسطينين وقت الأزمات.

- ضرورة أن تكون نشاطات المنظمات الأجنبية في القطاع الشبابي نابعة من احتياجات الـشباب في محافظات شمال الضفة الغربية، ويجب على المنظمات الأجنبية أن تعمل على تـوفير مـشاريع تأهيلية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ويجب أن تقوم بالتنـسيق مـع المؤسـسات لمعرفـة احتياجاتها للمساهمة في التطوير المؤسسي.

- ضرورة العمل على أن تكون القروض والمشاريع الصغيرة نابعة من احتياجـات المـواطنين، ويجب أن تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة المشاريع لتشغيل الأيدي العاملـة، ويجـب أن تقـوم بوضع بيانات إحصائية عن مساهماتها في القطاعات المختلفة لإفادة الدارسين.

- ضرورة عمل دراسات في دور المنظمات الأجنبية في التنميـة الاجتماعيـة فـي المحافظـات الأخرى.

- ضرورة عمل دراسات مركزة حول البرامج والمشاريع التي تنفذها المؤسـسات الدوليـة فـي التنمية الاجتماعية.

3.5 المقترحات

المقترحات البحثية في هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام وذلك بتطبيق الديمقراطية في اتخاذ القرار ومراعاة التغيرات التي قد تطرأ على المجتمع من وقـت إلـى آخر مع وضع آلية لإقامة الشبكات والتحالفات فيما بينهم بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة اشراك المجتمع المحلي.

- تطبيق نموذج للشراكة في مجال التعليم، بين المنظمات غير الحكومية ووزارة التربية والتعلـيم بهدف تحسين العملية التعليمية ومواجهة مشكلات التعليم، ودعم وإنشاء المدارس، وإشراك المجتمع المحلي والطلبة في تحسين بيئة التعليم، عن طريق إنشاء إدارة بوزارة التربية والتعليم، للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال التعليم، وإنشاء قاعدة بيانات لها، وتعديل مجالس الآبـاء بحيث تضم في عضويتها ممثلا عن المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال التعليم.

- ضرورة خلق نوع من التعاون بين المنظمات الأجنبية والمجتمع المحلي، من خلال رفع مستوى كفاءة العاملين فيها، والمحافظة على القيم التي تسود المجتمع الفلسطيني، واستحداث قيم جديدة تتناسب مع التغيير التنموي، ولا بد من التوزيع العادل للمشاريع على المستفيدين، من خلال التعاون مع المجتمع المحلي بطريقة تخلو من المحسوبية والعشائرية، وفق رؤية واضحة لمتطلبات المنطقة التنموية وخلق قيادات مجتمعية تأخذ دورها التنموي، واستثمار القوى والطاقات البشرية والموارد التنموية بفاعلية أكثر، لخلق نوع من التجانس في المجتمع الفلسطيني.

- رفع مستوى الشعور بالمسؤولية، وتعزيز مفهوم المواطنة، والتركيز على برامج التوافق الاجتماعي، واستثمار القوى والطاقات البشرية المتوفرة في تنفيذ البرامج والمشاريع، بحيث لا تنتهي هذه البرامج التي تنفذها المنظمات الأجنبية بانتهاء التمويل.

- ضرورة وضع آلية قانونية معينة، نستطيع من خلالها مساءلة المنظمات الأجنبية، مع الحفاظ على السيادة الوطنية، وأن لا نترك الحبل على الغارب، وأن نقوم بتشكيل هيئة متخصصة لمتابعة المنظمات الأجنبية وحماية المصالح الفلسطينية، وفق دراسات مبنية على تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

المراجع

- أبو سيف،عاطف.(2005): المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصـيلية مـع إحالـة للواقـع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن .
- برغوثي،م.(1996): منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلـة المقبلـة،اتحاد لجـان الإغاثة الطبية، القدس، فلسطين.
- بشارة،ع.(1998): المجتمع المدني، دراسة نقدية مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربـي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- بكر،م.(2006): المعونة الأجنبية لدعم الديموقراطية هل هي تمويل لنشر الفضيلة،مؤسـسة الأهرام، القاهرة.
- البنك الدولي(2006): مراجعة نقدية لبرنامج المساعدات الطارئـة للمنـاطق الفلـسطينية، واشنطن.
- تقرير التنمية البشرية.(1999): بالتعاون مع برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي،جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
- جابر،أ.(2005): التمويل الأجنبي الواقع والتحديات، مؤتمر التنمية والاستثمار في فلسطين، غزة، فلسطين.
- جامعة بيرزيت.(2004):تقرير التنمية البشرية، الطبعة الأولى.برنامج دراسـات التنميـة، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- الجعبري،م.(2010): المجتمع المدني والتمويل الأجنبي، آفاق أم تحـديات، صـوت القلـم العربي،الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2001): مسح أثر الإجـراءات الإسـرائيلية علـى الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء.(2004): حول تأثير الإجراءات الإسرائيلية علـى الظـروف الاقتصادية للعائلات الفلسطينية، الجولة الثامنة، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2004): المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعيـة والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.(الربع الأول2004)، فلسطين.
- حامد،أ.(1998): التمويل غير الرسمي ومؤسسة الإقراض غيـر الرسـمية فـي الـضفة والقطاع، ماس، رام الله، فلسطين.
- حلاوة، ج، صالح، ع.(2010) مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، رام الله.

- حمدان،ح.(2009): العلاقات الدولية، ، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- حنفي،س،طبر،ل.(2006): بروز النخبة الفلسطينية المعولمة المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. مواطن، فلسطين.
- الحوراني،ع.(2007): واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين، http://www.insanonline.net/news_details.php?id=1622
- دمج ، عمر.(2006): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأثره على التمنية الريفية المحلية في فلسطين، حالة دراسية،محافظة جنين.رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القدس، فلسطين.
- ديفيد،ك.(2001): العمل الخيري التطوعي والتنمية، استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية، ترجمة المطيري، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.
- سالم،و.(1999): المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية ماس، رام الله، فلسطين.
- سعيد، ن؛ وآخرون.(2005): دور التمويل الدولي في بناء المجتمع الفلسطيني وتمكين الإنسان الفلسطيني، رام الله ، فلسطين.
- السفطي،م؛وآخرون.(2005): دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان، فلسطين ،مصر، المغرب، اليمن، القاهرة)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- سمك،ن؛عابدين،ص.(2002): دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ،الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.مصر.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.(2003):التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية.
- الشكري،ع.(2003): المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- شلبي،ي.(2001): خريطة المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، معهد أبحاث السياسات،(ماس)، رام الله، فلسطين.
- عباس،أ.(2006): العمل الخيري في فلسطين،(http://www.insanonline.net)
- عبد اللطيف، د.(2007): التنمية الاجتماعية في إطار مهنية الخدمة الاجتماعية،الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.
- عبد الهادي،ع.(1997):المنظمات الأهلية الفلسطينية وإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، شؤون تنموية، العددان3،4،ص،76-90.
- عبد الهادي،ع.(2003): دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تأهيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين المحتلة. ورقة مقدمة إلى منظمة الاسكوا، بيروت، لبنان.

- عبد الهادي،ع.(2004): رؤية أوسع لدور المنظمـات الأهليـة الفلـسطينية فـي عمليـة التنمية.مركز بيسان للبحوث والإنماء، فلسطين.
- عبد الهادي،ع.(2004): الرؤية التنموية الفلسطينية من وجهة نظر المجتمع المـدني،مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله ،فلسطين.
- عبد الهادي،ع.(2004): الرؤية التنموية الفلسطينية من وجهة نظر المجتمع المدني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله ،فلسطين.
- عدلي،هـ.(2005): فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على بلورة سياسـة إنفـاق للخدمات الاجتماعية، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية، مركـز دراسـات الوحـدة لعربيـة ،جمهورية مصر العربية.
- غسان،م؛وآخرون.(2002): العولمة والدولة، الـوطن والمجتمـع العـالمي، دار النهـضة العربية ، بيروت، لبنان.
- الفتلاوي،س.(2004): المنظمات الدولية، دار الفكر العربي،الطبعة الأولى. بيروت، لبنان.
- فراج،ع.(1995): المنظمات غير الحكومية الأجنبية في فلسطين، شؤون تنموية، الملتقـى الفكري العربي، المجلد الخامس- العدد الأول، القدس، فلسطين.
- قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم(1).(2000): الجمعيات الخيريـة والهيئـات الأجنبية، قرار مجلس الوزراء رقم (9).(2003)، رام الله، فلسطين.
- قنديل،أم.(2002): المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسـات الـسياسية والإسـتراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.
- لدادوة،ح،جبريل،م.(2001): علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومـع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين.ماس.رام الله، فلسطين.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا.(2003): مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خـلال عقـد التسعينات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك، نيويورك، الأمم المتحدة.
- ماتسون،ل.(1995):دور المنظمات التطوعية الأجنبيـة فـي التنميـة الفلـسطينية،شؤون تنموية.العدد1.ص112-114.
- مركز أمان.(2010): واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية العاملة في فلسطين، سلسلة تقارير(26)، رام الله، فلسطين.
- مركز بيسان للبحوث والإنماء.(2002): دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المـدني، رام الله، فلسطين.

- مركز دراسات وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني،(مدار).(2000): المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حقائق وأرقام، غزة، فلسطين.
- المطيري،ب.(1994): من سمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.(2001): علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، رام الله، فلسطين.
- منير؛ وآخرون.(2002): العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- نافعة،ح.(2004): الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، دور المؤسسات الأهلية والمنظمات الدولية في مكافحة الفساد.العدد310.ص85-90.
- هلال،ج.(2004) حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، مكتب الشرق الأوسط لمؤسسة هنرش، بيل، بيروت، لبنان.
- هويدا،ع.(2005): فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية "، مركز دراسات الوحدة العربية ،جمهورية مصر العربية.)
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.(2001): الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، تقرير خاص عن العملية التعليمية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الداخلية الفلسطينية.(2010) ندوة عقدت في مركز أمان، وتحدثت فيها فدوى الشاعر.

المراجع الأجنبية :

- Khaled Mari (2006) :Regional Socio-economic and Territorial Continuity of the Arab Villages Surrounding Eeast Jerusalem.
- Jarret, R, Sullivan, P, Wattkins, N.(2005): Developing Social Capital Throgh Participation in Organized Youth Programs, journal of community Psychology, Vol(33),N(1),PP41-55.
- Nadia Sinokrot(2005):Assessment of the Palestinian NGOs Efficciency and Decision Aspects – Ramallah Area.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة / بناء المؤسسات

السادة العاملين في المنظمات الأجنبية
تحية طيبة وبعد ،،،
يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان :

دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية

وذلك كمتطلب لنيل درجة الماجستير من جامعة القدس، برنامج التنمية المستدامة/بناء المؤسسات . أرجو من حضرتكم التفضل بتعبئة الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض، وتحري الصدق والموضوعية في الإجابة،علماً بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ومن خلال رزم إحصائية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث : نصوح العلي
إشراف : د. عبد الناصر مكي

القسم الأول : المعلومات الشخصية

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة والتي تنطبق عليك في المربع مقابل كل عبارة من العبارات التالية :

A1		الجنس	1. ذكر 2. أنثى
A2		العمر	1. أقل من 30 سنة 2. أكثر من 30 - 40 سنة 3. أكثر من 40 – 50 سنة 4. أكثر من 50 سنة
A3		المؤهل العلمي	1. ثانوي فأقل 2. دبلوم 3. بكالوريوس 4. دراسات عليا
A4		مكان السكن	1.مدينة 2. قرية 3. مخيم 4. تجمعات أخرى
A5		المسمى الوظيفي	1.موظف إداري 2. موظف ميداني 3. مدير 4. مدير عام
A6		سنوات الخدمة	1.أقل من 5 سنوات 2. أكثر من 5 – 10 سنوات 3. أكثر من 10 – 15 سنة 4. أكثر من 15 سنة

القسم الثاني :

يرجى وضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	تمثل الفقرات الآتية محاور السياسات التنموية التي تحكم عمل المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية	المحور ممارس بدرجة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
أولا: محور الإطار التنظيمي:						
B1	تعمل المنظمات الأجنبية على توفير وثائق واضحة حول أهدافها					
B2	توفر المنظمات الأجنبية معلومات عامة حول نظامها الأساسي					
B3	تقدم المنظمات الأجنبية معلومات واضحة حول ميزانيتها					
B4	تقوم المنظمات الأجنبية بإشراك المواطنين في صياغة خططها التنموية					
B5	تنسق المنظمات الأجنبية برامجها مع الفئات المستهدفة					
B6	يوجد لدى المواطنين معرفة بالبرامج التي تقدمها المنظمات الأجنبية					
B7	تنشر المنظمات الأجنبية تقارير دورية حول النشاطات التي تنفذها					
B8	تراعي المنظمات الأجنبية الإجراءات القانونية التي					

	وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية لدى ممارستها للأنشطة المختلفة .					
B9	تعتمد المنظمات الأجنبية في موازنتها على التمويل الخارجي					
B10	تقوم المنظمات الأجنبية بتسليم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها لوزارة الداخلية					
B11	تفتح المنظمات الأجنبية حسابات مصرفية لها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية					
ثانياً: محور الإطار الإداري والقانوني للمنظمات الأجنبية:						
B12	تخضع نشاطات المنظمات الأجنبية لديوان الرقابة الإدارية والمالية					
B13	المؤسسات المحلية تراعي التزام المنظمات الأجنبية بالمتطلبات القانونية لممارسة إعمالها .					
B14	تقوم المنظمات الأجنبية بنشر تقاريرها وأنشطتها على المواقع الالكترونية لإطلاع الجمهور عليها					
B15	تخضع المنظمات الأجنبية لمتابعة ورقابة الجهات الفلسطينية المختصة .					
B16	تحدد المنظمات الأجنبية المرجعية القانونية التي تحكم نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية					
B17	تحدد المنظمات الأجنبية معايير تطبقها في توظيف الأفراد الفاعلين في المجتمع					
B18	تضع المنظمات الأجنبية معايير يتم الاحتكام إليها عند تقديم الدعم المالي للمؤسسات المحلية					
B19	توجد قيود عملية مفروضة على قدرة المنظمات الأجنبية في إدخال الأموال إلى مناطق السلطة الفلسطينية .					
B20	يقدم القانون الفلسطيني الناظم لعمل الجمعيات امتيازات مالية للمنظمات الأجنبية مثل الإعفاءات الضريبية .					
B21	تستطيع المنظمات الأجنبية أن تلعب دورا مهما في عملية التحديث والتنمية دون وجود مناخ قانوني .					
B22	تساهم نظرة السلطة الوطنية الفلسطينية للمنظمات الأجنبية في استقطاب المشاريع التنموية					
B23	تلعب الظروف الداخلية (الاجتماعية والسياسية) دورا مهما في إقامة العلاقات مع المنظمات الأجنبية .					
B24	تعتمد المنظمات الأجنبية التسجيل في الأراضي					

	الفلسطينية من قبل مواطنين أجانب لا يحملون الجنسية الفلسطينية					
ثالثا: محور البرامج والسياسات التنموية للمنظمات الأجنبية :						
B25	المنظمات الأجنبية ساهمت خلال السنوات الأخيرة في تنمية المجتمع الفلسطيني من خلال اعمالها					
B26	المنظمات الأجنبية تعمل على دعم وتعزيز المجتمع الفلسطيني					
B27	المنظمات الأجنبية تعمل على تطوير المجتمع الفلسطيني					
B28	المنظمات الأجنبية لديها القدرة على التنمية الاجتماعية ولكنها لا تعمل بفاعلية .					
B29	المنظمات الأجنبية تعمل وفق الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني					
B30	المانحون الأجانب يحددون برامج عمل المنظمات الأجنبية					
B31	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تنسجم مع واقع المجتمع الفلسطيني					
B32	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تساهم في تقديم خدمات تعليمية في محافظات شمال الضفة الغربية .					
B33	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تساهم في رفع الخدمات الصحية في محافظات شمال الضفة الغربية.					
B34	تقدم المنظمات الأجنبية خدمات اجتماعية توفر دعائم حقيقية للتنمية في محافظات شمال الضفة الغربية					
B35	تقدم المنظمات الأجنبية خدمات اجتماعية لها دور في إضعاف معيقات التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية					
B36	تساهم المنظمات الأجنبية في التطور التنموي في محافظات شمال الضفة الغربية					
B37	تواجه المنظمات الأجنبية معيقات أثناء تنفيذها للبرامج والمشاريع التنموية					
B38	تواجه المنظمات الأجنبية إشكاليات لدى تنفيذها للبرامج والمشاريع التنموية					
B39	يوجد لدى المنظمات الأجنبية برامج محددة تسعى إلى تحقيقها					
B40	يوجد معيقات مالية تحد من تحقيق رؤية المنظمة					

	الأجنبية					
B41	يوجد معيقات إدارية تحول دون تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية					
B42	تحول المعيقات الاجتماعية دون تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية ورسالتها					
B43	تحول المعيقات الناجمة عن ممارسات الاحتلال من تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية .					
B44	يوجد معيقات ناجمة عن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية تحول دون تحقيق رؤية المنظمة الأجنبية					
B45	يوجد معيقات قانونية تحول دون تنفيذ البرامج بالشكل المناسب في محافظات شمال الضفة الغربية					
B46	يوجد لدى المنظمة الأجنبية نظام واضح لتقييم إنجاز المشاريع المنفذة في محافظات شمال الضفة الغربية					
B47	يتم تحديد احتياجات الفئات المستهدفة قبل تخطيط وتصميم الأنشطة المنوي تنفيذها					
B48	تعتقد المنظمة الأجنبية أن هناك ترابط بين بناء المجتمع والمشاركة الشعبية					
B49	تعتقد المنظمة الأجنبية أن لها تأثير إيجابي على بناء المجتمع الديمقراطي					
B50	تعتقد المنظمات الأجنبية أن إقامة علاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية ضرورية لبناء المجتمع الديمقراطي					
B51	تعتبر المنظمة الأجنبية القطاع الخاص شريكا في عملية التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية					
B52	تقوم المنظمة الأجنبية بتطوير قدرات فريق العاملين في التنمية الاجتماعية					
B53	تنظم المنظمة الأجنبية نشاطاتها وفق خطة استراتيجية واضحة الأهداف					
B54	تعقد المنظمة الأجنبية اجتماعات دورية لأفرادها العاملين في مجال التنمية					
B55	تقوم المنظمة الأجنبية بتحديد احتياجات الفئات المستهدفة بتنظيم ورشات عمل للتخطيط مع الشركاء					

القسم الثالث :

أرجو وضع إشارة (✓) أمام كل فقرة من الفقرات التي تتفق مع رأيك :

الرقم	تمثل الآتية نشاطات المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في قطاعات مختلفة	النشاط ممارس بدرجة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
C1	**القطاع الزراعي**					
C1A	تضع المنظمات الأجنبية سياسات تستهدف تعزيز قدرات العاملين في المجال الزراعي					
C1B	تقوم المنظمات الأجنبية بإعادة تأهيل للبنية التحتية في القطاع الزراعي					
C1C	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تساهم في تقديم خدمات زراعية للمزارعين					
C1D	تنسق المنظمات الأجنبية نشاطاتها مع وزارة الزراعة الفلسطينية .					
C2	**القطاع الصحي**					
C2A	تقوم المنظمات الأجنبية بتنظيم دورات تدريبية للعاملين في المجال الصحي					
C2B	تنسق المنظمات الأجنبية نشاطاتها مع وزارة الصحة الفلسطينية					
C2C	تشارك المنظمات الأجنبية في حل المشكلات البيئية في محافظات شمال الضفة الغربية					
C2D	تساهم المنظمات الأجنبية في عقد دورات تثقيفية للمواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية					
C3	**القطاع التعليمي**					
C3A	تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكز تعليمية لذوي الاحتياجات في محافظات شمال الضفة الغربية					
C3B	تشارك المنظمات الأجنبية وزارة التربية والتعليم في تنفيذ دورات تدريبية للمعلمين					
C3C	تتعاون المنظمات الأجنبية مع وزارة التربية والتعليم في إنشاء المدرس					
C3D	تقدم المنظمات الأجنبية نشاطات تعليمية خاصة تستهدف المجتمع المحلي .					
C4	**القطاع الثقافي**					
C4A	تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء المراكز الثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية					
C4B	تشارك المنظمات الأجنبية وزارة الثقافة الفلسطينية					

	في تنفيذ البرامج التثقيفية					
C4C	تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة المهرجانـات الثقافية في محافظات شمال الضفة الغربية					
C4D	تشارك المنظمات الأجنبية الجامعات الفلـسطينية لرفع مستوى البرامج الثقافية المقدمة للطلبة .					
C5	**قطاع حقوق الإنسان**					
C5A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تنموية محايدة تتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني					
C5B	تدعم المنظمات الأجنبيـة المؤسـسات المحليـة الناشطة في مجال حقوق الإنسان					
C5C	تتبنى المنظمـات الأجنبيـة متابعـة الانتهاكـات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني في المحافل الدولية					
C5D	تساهم المنظمات الأجنبية فـي وضـع سياسـات للدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني					
C6	**قطاع البيئة**					
C6A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تخفف من الآثـار البيئية السلبية .					
C6B	تعمل المنظمات الأجنبية على زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين					
C6C	تساهم المنظمات الأجنبية في دعم دراسات تقيـيم الأثر البيئي للمشاريع المنفذة					
C6D	تنسق المنظمـات الأجنبيـة مـع وزارة البيئـة الفلسطينية لحماية البيئة الفلسطينية					
C7	**قطاع المرأة**					
C7A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تدريبيـة لتمكـين المرأة الفلسطينية					
C7B	تساهم المنظمات الأجنبية فـي إنـشاء المراكـز النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية					
C7C	تقوم المنظمات الأجنبية بإشراك المرأة في تنفيـذ البرامج والمشاريع التنموية					
C7D	تقدم المنظمات الأجنبية برامج للدفاع عن حقـوق المرأة في محافظات شمال الضفة الغربية					
C8	**قطاع الأطفال**					
C8A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تعليميـة تـستهدف الأطفال الفلسطينيين					
C8B	تساهم المنظمات الأجنبيـة فـي بنـاء المراكـز					

	الترويحية للأطفال الفلسطينيين					
C8C	تضع المنظمات الأجنبية سياسـات للـدفاع عـن حقوق الأطفال الفلسطينيين					
C8D	توفر المنظمات الأجنبية طواقم إرشادية للتعامـل مع الأطفال الفلسطينين					
C9	**قطاع الشباب والرياضة**					
C9A	تدعم المنظمات الأجنبية المشاريع الـشبابية فـي محافظات شمال الضفة الغربية .					
C9B	تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكز للأندية الرياضية .					
C9C	تشارك المنظمات الأجنبية المؤسسات المحلية في تنفيذ الأنشطة الترفيهية					
C9D	تنفذ المنظمات الأجنبية البرامج والمشاريع بنـاء على احتياجات الشباب في محافظات شمال الضفة الغربية					
C10	**قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة**					
C10A	توفر المنظمات الأجنبية برامج للرعاية الاجتماعية تسهم في دمج ذوي الاحتياجـات الخاصـة فـي المجتمع					
C10B	تنفذ المنظمات الأجنبية دورات تدريبية لرفع كفاءة ذوي الاحتياجات الخاصة					
C10C	تساهم المنظمات الأجنبية في إنشاء مراكز تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة					
C10D	تعمل المنظمات الأجنبية علـى تـوفير مـشاريع تأهيلية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة .					
C11	**قطاع التطوير المؤسسي والتدريب**					
C11A	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات					
C11B	تساهم المنظمات الأجنبية في دعم الدراسات التي تساهم في رفع مستوى التخطيط في المؤسسات .					
C11C	تنفذ المنظمات الأجنبية برامج تقيميـة لمعرفـة مستوى أداء المؤسسات					
C11D	تقوم المنظمات الأجنبية بالتنسيق مع المؤسـسات لمعرفة احتياجاتها للمساهمة في التطوير المؤسسي					
C12	**قطاع الدراسات والأبحاث**					
C12A	تساهم المنظمات الأجنبيـة فـي إنـشاء مراكـز للدراسات والبحوث في محافظات شمال الـضفة					

	الغربية					
C12B	تساهم المنظمات الأجنبية في تمويـل الدراسـات البحثية في مجالات معينة					
C12C	تعقد المنظمات الأجنبية دورات تدريبية للعـاملين في مجال الدراسات والأبحاث					
C12D	تنفذ المنظمات الأجنبيـة دراسـات فـي مجـال الديمقراطية وحقوق الإنسان					
C13	**قطاع الإقراض والمشاريع الصغيرة**					
C13A	تساهم المنظمات الأجنبية في تقديم القروض فـي محافظات شمال الضفة الغربية					
C13B	تنفذ المنظمات الأجنبية المشاريع الصغيرة التـي تساهم في التخفيف من حدة الفقر.					
C13C	تقوم المنظمات الأجنبية بجمـع بيانـات لمعرفـة المجالات المناسبة لتقديم القروض .					
C13D	تنفذ المنظمات الأجنبية مشاريع صغيرة نابعة من احتياجات المواطنين					
C14	**قطاع العمال**					
C14A	تدعم المنظمات الأجنبية تشكيل النقابات العماليـة في محافظات شمال الضفة الغربية .					
C14B	تعقد المنظمات الأجنبية برامج تأهيلية للعمال فـي محافظات شمال الضفة الغربية .					
C14C	تنظم المنظمات الأجنبية دورات تثقيفيـة للعمـال لمعرفة حقوقهم في محافظات شمال الضفة الغربية					
C14D	تساهم المنظمات الأجنبية فـي إقامـة المـشاريع لتشغيل الأيدي العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية					
C15	**قطاعات أخرى**					
C15A	تساهم المنظمات الأجنبية في إقامة مشاريع تنموية في قطاعات أخرى					
C15B	تدعم المنظمات الأجنبية البرامج التي تنفـذ فـي القطاعات الأخرى					
C15C	تضع المنظمات الأجنبية خطـط تنمويـة لتفعيـل القطاعات الأخرى					
C15D	تهتم المنظمات الأجنبية بوضع بيانات إحـصائية عن مساهمات القطاعات الأخرى					

القسم الرابع : أسئلة تتعلق بمنطقة الدراسة:

1. **ما الوسائل الكفيلة بتعزيز دور المنظمات الأجنبية في التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربي؟.....**
.....

2. **ما المعيقات والإشكاليات التي تواجه المنظمات الأجنبية لدى تنفيذها للبرامج والمشاريع والأنشطة التنموية في محافظات شمال الضفة الغربية ؟ .....**
.....

3. **ما مدى انسجام البرامج والمشاريع التي تنفذها المنظمات الأجنبية مع واقع وحاجات المواطنين في محافظات شمال الضفة الغربية؟.....**
.....

4. **برأيكم من هي الجهات التي يحق لها مساءلة المنظمات الأجنبية .....**
.....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

نصوح أحمد حسين العلي

ملحق 1.3: قائمة المحكمين

1	د. عبد الناصر مكي	جامعة بيرزيت
2	د. حماد حسين	الجامعة العربية الأمريكية
3	د. نبيل رمانة	جامعة بيرزيت
4	د.ثمين الهيجاوي	جامعة القدس
5	د. محمد أبو زايد	جامعة بيرزيت
6	د. أحمد أبو دية	جامعة بيرزيت

ملحق 2.3: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	43	%51.2
أنثى	41	%48.8
المجموع	84	%100.0

ملحق3.3: توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
اقل من 30 سنة	23	%27.4
من 31 – 40 سنة	35	%41.7
من 41- 50 سنة	24	%28.6
من 51 فما فوق	2	%2.4
المجموع	84	%100.0

ملحق4.3: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ثانوي فاقل	2	%2.4
دبلوم متوسط	10	%11.9
بكالوريوس	56	%66.7
دراسات عليا	16	%19.0
المجموع	84	%100.0

ملحق 5.3: توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة
مدينة	41	%48.8
قرية	23	%27.4
مخيم	15	%17.9
منطقة ريفية	5	%6.0
المجموع	84	%100.0

ملحق 6.3: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
موظف إداري	29	%34.5
موظف ميداني	24	%28.6
مدير	26	%31.0
مدير عام	5	%8.0
المجموع	84	%100.0

ملحق 6.3: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة
اقل من 5 سنوات	36	%42.9
من 6 – 12 سنة	21	%25.0
من 13- 19 سنة	24	%28.6
اكثر من 20 سنة	3	%3.6
المجموع	84	%100.0

فهرس الملاحق

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

فهرس المحتويات